

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف

Université Chadli Ben Djedid – El-Tarf

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Département de sciences économiques, sciences commerciales et sciences de gestion

السنة الجامعية: 2020/2019

قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر
تحت عنوان:

دور الحوكمة في مكافحة الفساد المالي تجارب دولية

تخصص: إدارة إستراتيجية

إشراف الأستاذة:

د. حمودة نصيرة

إعداد الطالبين:

جابر حسام

بداخ سعد

شكر و تقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الحمد لله الذي هدانا لهذا و لولاه لما كنا مهتدين

فباسمه تبدأ الأعمال و باسمه تختتم الأفعال

لك الشكر و الثناء الحسن يا ربنا

يسعدني و يشرفني أن أتقدم بالشكر و الإمتنان و العرفان بالفضل الكريم

لأستاذتي الدكتورة حمود نصيرة

جزاها الله خير الجزاء على إسهاماتها الكبيرة في انجاز هذه المذكرة

فقد ساعدتنا وأفادتني كثيرا بعلمها و بجهودها

وأتقدم بأسمى معاني التقدير للأساتذة الافاضل الذين تحملوا عبء قراءة و

مناقشة هذه المذكرة

أسأل الله ان يجزيهم خير الجزاء و بورك فيهم .

إهداء

إلى مذهبي الأول المتعظم بالحنانإلى التي تملك جواز سفري إلى
الجنة

والدتي الكريمة بارك الله في عمرها

إلى نبراس العطاء المبدول ...

والدي الكريم بارك الله في عمره ...

إلى كل شقيقتي و أشقائي، كل واحد باسمه ...

إلى كل أصدقائي و صديقاتي ...

إلى كل مواطن عاش من أجل الجزائر ... و لأجل الجزائر ...

إلى كل باحث و طالب علم

أهدي ثمرة جهدي.....

إهداء

إلهي لا تطيب لي الليل إلا بشكرك ولا تطيب لي إلا بطاعتك.. ولا تطيب لي اللحظات إلا بذكرك..

ولا تطيب لي الآخرة إلا بعفوك.. ولا تطيب لي الجنة إلا برويتك..

أهدي عملي هذا...

إلى شمعة موقدة تنير ظلمة حياتي.. إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها..

إلى من كان دعامتها سر نجاحي وحنانها بلمس جراحني إلى أغلى الحبايب، إلى من عرفت

معها معنى الحياة... إلى (والدتي العزيزة)

إلى من علمني العطاء دون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، أرجو من الله أن يمد

في عمرك لتري ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار (والدي العزيز)

إلى من لا يكتمل بدر البسمة إلا بوجودهن ولا يحلوا عبق الحياة إلا بهن أخواتي الأعزاء

نخاء رويحي وبلسم جروح (سارة، رانية، أمينة)

إلى من تحلو بالأخاء وتميزوا بالوفاء إلى من معهم سعادة، وبرفقتهم في دروب الحياة

الخلوة والحزينة سررت، إلى من علموني أن لا أضيعهم (إلى أصدقائي الأعزاء)

إلى كل من ساعدني في هذا العمل

حسام

الملخص :

تعد الحوكمة من الموضوعات المهمة في عصرنا الحاضر، بالنظر إلى أن الأزمات المالية التي عانى بسببها الاقتصاد العالمي وضعت مفهوم حوكمة ضمن الأولويات، وتركز أنظمة و قوانين الحوكمة في العالم على الحد من استخدام السلطة لمصلحة فئة قليلة على حساب بقية المتعاملين وتعمل على تفعيل و تعزيز الرقابة والشفافية ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات وتحديد الأدوار والصلاحيات وعلى تأكيد أهمية الشفافية والإفصاح, إن مفهوم حوكمة منهج إصلاحي و آلية عمل جديد من شأنها ترسيخ نازهة المعاملات المالية بوضع محددات تخدم المصالح العامة والحقوق الخاصة.

ولذلك قمنا بدراسة كيف تساهم الحوكمة في مكافحة الفساد المالي بالاستناد إلى التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال وتوصلنا إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة له علاقة كبيرة في الحد من الفساد المالي والاداري في هذه الدول.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة ، الفساد المالي ، آليات الحوكمة , الفساد الاقتصادي .

La gouvernance est un sujet important de notre temps étant donné que les crises mondiale a souffrent d'elle ? sont concept des gouvernance dans la priorités, les lois et les règlement de gouvernance dans le monde se concentrent sur la limite de l'utilisation de l'autorité au profit de quelque petit groupe aus du reste des concessionnaires détriment et travaille pour activer et renforcer la censure et la transparence, et suivre le mise œuvre les stratégie et définition des rôles et pouvoirs, et pour confirmé l'importance de la transparence et de la divulgation la définition de la gouvernance c'est un approche réformiste, et un nouveau mécanisme de travail cela renforcerait l'intégrité des transaction financière, en définissant les sélection qui servir les intérêt publics et les droits privés.

Donc nous avons fait une étude comment la gouvernance contribue a lutter contre la corruption financières basé sur des expériences internationales dans ce domaine et nous avons trouvé que l'appliqué les principes des la gouvernance il a une bonne relation en réduisant la corruption financière et l'administrative dans ces pays.

Les mots clés : la gouvernance, la corruption financière, les mécanismes de gouvernance, la corruption économique.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	I
الإهداء	II
ملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الجداول	IX
المقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الفساد المالي	
تمهيد الفصل	1
المبحث الأول: مدخل إلى الفساد ومؤشرات قياسه	2
المطلب الأول: المنظور التاريخي للفساد	2
المطلب الثاني: تعريف الفساد و أسبابه	4

09	المطلب الثالث: أنواع الفساد و مؤشرات قياسه
12	المبحث الثاني: أساسيات حول الفساد المالي
12	المطلب الأول: تعريف الفساد المالي
13	المطلب الثاني: مظاهر الفساد المالي
15	المطلب الثالث: أسباب الفساد المالي و آثاره
19	المبحث الثالث: واقع الفساد المالي في الجزائر وآليات مكافحته
19	المطلب الأول: مظاهر الفساد المالي في الجزائر, أسبابه, آثاره
27	المطلب الثاني: واقع الفساد في الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد
30	المطلب الثالث: آليات وهيئات مكافحة الفساد المالي في الجزائر
37	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الحوكمة و دورها في مكافحة الفساد المالي
39	تمهيد الفصل
40	المبحث الأول: ماهية الحوكمة
40	المطلب الأول: نشأة و تطور مفهوم الحوكمة
42	المطلب الثاني: تعريف الحوكمة وخصائصها

47	المطلب الثالث: أهمية وأهداف تطبيق الحوكمة
51	المبحث الثاني: الجوانب التقييمية للحوكمة
51	المطلب الأول: مبادئ الحوكمة ومحدداتها
56	المطلب الثاني: مقومات تطبيق الحوكمة و الأطراف المعنية
59	المطلب الثالث: ركائز و آليات الحوكمة
69	المبحث الثالث: واقع وتحديات الحوكمة في الجزائر
69	المطلب الأول: واقع الحوكمة في المؤسسات الجزائرية
72	المطلب الثاني: الحوكمة في القوانين والمقارنة بالقوانين الجزائرية
75	المطلب الثالث: بؤادر مفهوم الحوكمة في الجزائر والتحديات التي تواجهها
77	المبحث الرابع: الحوكمة كآلية لمكافحة الفساد المالي
77	المطلب الأول: دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي
81	المطلب الثاني : أهمية مبدأ الافصاح و الشفافية في الحد من الفساد المالي
84	المطلب الثالث : تفعيل وتعزيز المساءلة للحد من الفساد المالي المطلب
86	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: تجارب دولية في تطبيق آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي

87	تمهيد الفصل
88	المبحث الأول: التجربة المصرية والسنغافورية
88	المطلب الأول: التجربة المصرية في تطبيق آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي
94	المطلب الثاني: التجربة السنغافورية في تطبيق آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي
107	المبحث الثاني: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية و ماليزيا
107	المطلب الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي
115	المطلب الثاني: التجربة الماليزية في تطبيق آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي
123	المبحث الثالث: تجربة تركيا والمملكة المتحدة
123	المطلب الأول: تجربة تركيا في تطبيق آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي
133	المطلب الأول: تجربة المملكة المتحدة في تطبيق آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي
144	خلاصة الفصل
145	خاتمة
151	قائمة المراجع

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
46	توضيح خصائص الحوكمة	1
49	توضيح أهمية مفهوم الحوكمة	2
58	الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة	3
60	الركائز الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات	4

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي للجزائر بين سنة 2010-2015	25
2	واقع الفساد في الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد (CPI) للفترة (2003-2018)	28
3	موقع مصر على خريطة الفساد العالمي حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة (2003-2019)	97
4	موقع سنغافورة على خريطة الفساد العالمي حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة (2003-2019)	104
5	يوضح موقع الولايات المتحدة الأمريكية على خريطة الفساد العالمي حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة (2003-2019)	117
6	موقع ماليزيا على خريطة الفساد العالمي حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة (2003-2019)	125
7	يوضح موقع تركيا على خريطة الفساد العالمي حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة (2003-2019)	134
8	يوضح موقع المملكة المتحدة على خريطة الفساد العالمي حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة (2003-2019)	142

المقدمة

تمهيد:

أدت سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في العديد من الشركات في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن الماضي، والتي فجرها الفساد المالي وسوء الإدارة، وإفتقارها للرقابة والخبرة والمهارة، بالإضافة إلى نقص الشفافية، إلى تكبد كثير من المساهمين بخسائر مادية فادحة ، مما دفع العديد من المستثمرين للبحث عن الشركات التي تطبق مفهوم الحوكمة، وقد تزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاعتماد كثير من دول العالم على النظم الاقتصادية و الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة.

وتتمحور فكرة الحوكمة حول أدوات الرقابة المختلفة على إدارة الشركة التي تضمن حقوق المستفيدين وتحميهم من أن يكونوا ضحايا لأنواع الفساد الاقتصادي و المالي أو انتهاك لاستثماراتهم ، فوجود نظام حوكمة فعال يضمن المزيد من الرقابة للحد من الفساد بمختلف مظاهره. ففي سنة 2002 تم إصدار قانون Sarbones Oxley Act " الذي ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري الذي يواجه العديد من الشركات من خلال تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس إدارة الشركات.

وقد عانت العديد من اقتصاديات الدول خلال مختلف مراحل تطورها من انشار ظاهرة الفساد المالي في العديد من المجالات الاقتصادية، منها الجزائر التي عانة بصفة واضحة خلال المرحلة الانتقالية .ابتداء من سنوات التسعينات حيث تميزت تلك المرحلة بضعف دور الدولة في المجال الاقتصادي، و انخفاض مستويات المعيشة . كل هذه الأسباب و أسباب أخرى مهدت الطريق لانتشار و نمو الفساد في الجزائر.

ونظرا لاستفحال هذه الظاهرة في الجزائر في الأونة الأخيرة و هذا ما اثبتته الانхийارات و الفضائح المالية، التي تهدد المصالح الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للبلد ، و كنتيجة للآثار السلبية لهذه الظاهرة سارعت الجزائر الى وضع مجموعة من القوانين و الضوابط و الاليات لمكافحة الفساد المالي و الوقاية منه، وكذلك غيرها من الدول التي كان لها تجربة ناجحة في هذا المجال من خلال تطبيق اليات ومبادئ الحوكمة، مثل مصر، وسنغافورة، وماليزيا وغيرها من الدول التي كانت لها تجربة ناجحة في هذا المجال.

أولاً: إشكالية الدراسة:

مما سبق، وفي ظل هذه المرتكزات يمكن طرح الإشكالية التالية :

كيف تساهم الحوكمة في مكافحة الفساد المالي استناداً إلى التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال ؟

ويشتق من صميم هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ◆ ماهي آليات ومبادئ الحوكمة التي يتم اعتمادها من قبل كل من دولة مصر وسنغافورة لمكافحة الفساد المالي؟
- ◆ ما هي آليات ومبادئ الحوكمة التي يتم اعتمادها من قبل كل من دولة ماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الفساد المالي؟
- ◆ ما هي آليات ومبادئ الحوكمة التي يتم اعتمادها من قبل كل من دولة تركيا والمملكة المتحدة لمكافحة الفساد المالي؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

1. يتم الاعتماد على العديد من آليات ومبادئ الحوكمة لمكافحة الفساد المالي في كل من دولة مصر وسنغافورة.
2. يتم الاعتماد على العديد من آليات ومبادئ الحوكمة لمكافحة الفساد المالي في كل من دولة ماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية.
3. يتم الاعتماد على العديد من آليات و مبادئ الحوكمة لمكافحة الفساد المالي في كل من دولة تركيا والمملكة المتحدة.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في كون موضوع مكافحة الفساد المالي من مواضيع الساعة، نتيجة للآثار السلبية لهذه الظاهرة على مختلف الاقتصاديات العالمية عامة والاقتصاد الوطني خاصة، وعليه يتوقع أن تقدم هذه الدراسة بعض الرؤى و التوجيهات او المقترحات عن كيفية مكافحة هذه الظاهرة واستشرائها من خلال تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة، وذلك استناداً الى بعض اهم التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.

رابعاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة -إضافة الى الإجابة عن الاشكال المطروح واختبار صحة فرضيات الدراسة- الى محاولة تحقيق الأهداف التالية:

1. إلقاء الضوء على مفهوم الفساد المالي وإبراز اهم انواعه ومظاهره والآثار المترتبة عن استشرائه؛
2. التعريف بمفهوم الحوكمة ومبادئها وتحديد آلياتها وكيفية الاستفادة منها في مكافحة مختلف أنواع الفساد المالي؛
3. التعرف على واقع الفساد المالي في الجزائر واهم آليات مكافحته على السعيد المحلي؛
4. التعرف على واقع الحوكمة في المؤسسات الجزائرية ومدى التزامها بمبادئ الحوكمة؛
5. الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تطبيق آليات ومبادئ الحوكمة في مكافحة الفساد المالي.

خامساً: منهج الدراسة

بغية تحقيق اهداف الدراسة والاجابة على الاشكال المطروح تم الاعتماد على المنهج الوصفي قصد وصف الجوانب النظرية للموضوع المتمثلة في حوكمة الشركات والفساد المالي. بالإضافة الى المنهج التحليلي من عرض وتحليل بعض اهم التجارب الدولية الناجحة في تطبيق آليات ومبادئ الحوكمة في مكافحة الفساد المالي.

سادساً: الدراسات السابقة

يعتبر موضوع الحوكمة و الفساد المالي من المواضيع التي حظية باهتمام كبير من قبل الباحثين، حيث توجد عدة دراسات تطرقت لهذين الموضوعين نذكر منها ما يلي :

1- دراسة (أمنية فداوى)، بعنوان دور ركائز الحوكمة الشركات في الحد من ممارسات الإبداعية المحاسبية ،أطروحة دكتوراه، محاسبة و تسويق في المؤسسة ،قسم علوم مالية ،جامعة باجي مختار عنابة.

هدفت هذه الدراسة الى اختبار مدى جودة ركائز حوكمة الشركات المساهمة الفرنسية خلال الفترة 2007-2009 ، اختبار مدى الدور الذي يلعبه الإفصاح كركيزة من ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبية الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية خلال الفترة 2007-2009.

وتوصلت هذه الدراسة الى ان حوكمة الشركات تعتبر نظاما رقابيا فعالا من خلاله يمكن حل مشكلة الوكالة ، و ذلك بالحد من هيمنة الإدارة و محاولتها تحقيق أغراض ذاتية على حساب مصلحة المساهمين ، تعتبر الرقابة ركيزة من ركائز حوكمة الشركات ، إذ تتفاعل مع كلا من ركيزتي إدارة المخاطر و الإفصاح لتحقيق مساءلة الإدارة ك حماية حقوق أصحاب المصالح في الشركة

و اوصت هذه الدراسة بضرورة تفعيل الآليات الرقابية المختلفة كالمراجعة الداخلية و لجان المراجعة و كذا المراجعة الخارجية انطلاقا من الرقابة الذاتية ، و اوصت أيضا بالاهتمام بفعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة .

2- دراسة (لنهي أحمد الحايك :2016)، بعنوان أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء للمؤسسات الحكومية، شهادة ماجستير، إدارة اعمال ،الجامعة الافتراضية السورية .

هدفت هذه الدراسة الى التعريف بحوكمة الشركات و مبادئها و أهميتها و أهدافها , و معرفة دورها في رفع أداء المؤسسات الحكومية, كما ابرزت هذه الدراسة أهمية الحوكمة كأداة فعالة للرقابة في المؤسسات الحكومية من خلال عدة اليات داخلية و أخرى خارجية.

وتوصلت هذه الدراسة الى ان تجربة الحوكمة في المؤسسات الحكومية ضعيفة مما يدل ذلك على الخلل الإداري و سوء أداء عدد من المؤسسات الحكومية و انتشار ظاهرة الفساد المالي في بعضها

و أوصت هذه الدراسة بضرورة تفعيل الحوكمة كوظيفة جديدة للتدقيق الداخلي في المؤسسات الحكومية ، كما اوصت أيضا الى اصدار التشريعات اللازمة لتمكين المؤسسات الحكومية من ممارسة الحوكمة و تطبيق مبادئها.

3- دراسة (صاحبي سهام :2017)، بعنوان الآثار لاقتصادية للفساد المالي على الدول العربية، رسالة ماجستير مالية و بنوك ،كلية علوم اقتصادية ،جامعة العربي بن مهيدي ام لبواقي.

هدفت هذه الدراسة الى التطرق إلى الإطار المفاهيمي لظاهرة الفساد المالي و توضيح الأسباب و الدوافع الجوهرية التي دفعت إلى انتشارها بصورة طاغية، لدرجة انها لا تتميز بين دولة المتقدمة أو النامية، و كما هدفة أيضا الى الوقوف على الأجهزة المتخصصة في مكافحة الفساد المالي

و توصلت هذه الدراسة الى ان آثار الفساد هي عديدة و تمس مختلف القطاعات و الأصعدة و كلها آثار سلبية كلفة الجزائر ضياع فرص الاصلاح و ضياع الموارد المادية و البشرية فضلا عن كونها ساهمة في تعقيد الأوضاع السياسية ، كما توصلت أيضا الى ان الفساد ليس حكرا على القطاع العام و انما هو ايضا موجود في القطاع الخاص و يعتبر هذا الأخير متورط الى حد كبير في معظم اشكال الفساد

و اوصت هذه الدراسة الى استخدام أساليب الحوكمة الالكترونية لتقليل الاحتكاك بين المواطن و الموظف وما قد ينجم عنه من اغراءات بتسهيل الإجراءات مقابل مبلغ من المال، كما اوصت أيضا بضرورة تفعيل التعاون الدولي فيما يتعلق بمكافحة الفساد المالي و الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة التي حققت نتائج باهرة في هذا المجال

سابعاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تعرضت الى جانب واحد من موضوع الدراسة وهو الفساد المالي أو الحوكمة، كما توجد دراسات ربطت بين هذين المفهومين معاً، الا أن ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة هو أنه تم عرض وتحليل أهم التجارب الدولية الناجحة في مكافحة الفساد المالي من خلال تطبيق آليات و مبادئ الحوكمة ، إضافة أنه تم التعرض الى تشخيص واقع الفساد المالي في الجزائر بالاعتماد على مؤشر مدركات الفساد اضافة الى الإشارة الى واقع الحوكمة في بعض المؤسسات الجزائرية و توضيح مدى الالتزام بمبادئها.

ثامناً: أسباب اختيار موضوع الدراسة

تتجلى أسباب اختيار الموضوع في النقاط التالية:

- تفشي ظاهرة الفساد المالي و انتشارها على نطاق واسع و بلوغها ارقام قياسية حسب التقارير السنوية التي تعدها منظمة الشفافية الدولية وعليه القناعة بضرورة الوقوف والتصدي لها وتظافر جميع الجهود لمكافحتها و الحد منها .
- قابلية الموضوع للدراسة و البحث.
- اكتساب رصيد معرفي ثقافي حول ظاهرة الفساد المالي التي تعد معضلة القرن.
- التعرف على أسباب و مظاهر هذه الظاهرة في الجزائر و الجهود المتبعة في محاربة هذه الظاهرة .

- يؤمل ان تساهم هذه الدراسة في زيادة الاهتمام بدور آليات و مبادئ الحوكمة في مكافحة الفساد المالي .
- القناعة بضرورة الوقوف والتصدي لظاهرة الفساد المالي وتضافر جميع الجهود لمكافحته و الحد منه.
- محاولة إعطاء نظرة و لو عامة حول خطورة هذه الظاهرة و تسليط الضوء على واقع الفساد في الجزائر

تاسعا: هيكل الدراسة

وللاجابة على الإشكالية المطروحة و الإحاطة بجوانب الموضوع قسمنا هذه الدراسة الى ثلاثة فصول، إضافة الى مقدمة وخاتمة كما يلي:

الفصل الأول: الاطار النظري الفساد المالي

تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث تم التعرف فيها في المبحث الأول على مدخل الى الفساد مؤشرات قياسه، والذي تطرقنا في مطالبه الثلاثة الى المنظور التاريخي للفساد و قدمنا تعريف الفساد و كما ذكرنا أنواع الفساد وأسبابه ، وفي المبحث الثاني اساسيات حول الفساد و التي ابرزنا من خلال مطالبه الثلاثة تعريف الفساد المالي و مظاهره وآثاره ، اما في المبحث الثالث تناولنا واقع الفساد في الجزائر و آليات مكافحته حيث تناولنا من خلال مطالبه على مظاهر الفساد المالي في الجزائر، أسبابه، آثاره و واقع الفساد حسب مؤشر مدركات الفساد كما قدمنا في الأخير آليات وهيئات مكافحته .

الفصل الثاني: الحوكمة و دورها في مكافحة الفساد المالي

تم تقسيم هذا الفصل الى أربعة مباحث تم التطرق في المبحث الأول الى ماهية الحوكمة و الذي تطرقنا في مطالبه الثلاثة الى نشأة و تطور مفهوم الحوكمة وقدمنا تعريف الحوكمة وخصائصها كما عرجنا الى أهمية وأهداف تطبيقها اما في المبحث الثاني الجوانب التقييمية للحوكمة ركزنا في مضمونه على مبادئ الحوكمة و محدداً كما ذكرنا مقومات تطبيق الحوكمة و الأطراف المعنية و ركائزها في المبحث الثالث واقع وتحديات الحوكمة في الجزائر تم تقسيمه الى ثلاث مطالب تطرقنا من خلالها الى واقع الحوكمة في مؤسسات الجزائرية و مقترنة قوانينها بقوانين الجزائر كما ذكرنا أيضا التحديات التي تواجهها و في المبحث الرابع تناولنا الحوكمة كآلية لمكافحة الفساد المالي و قسمنا المبحث الى ثلاث مطالب تناولنا

فيها دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي و أهمية مبدأ الافصاح و الشفافية في الحد من الفساد المالي و في الأخير تفعيل وتعزيز المساءلة للحد من الفساد المالي المطلوب.

الفصل الثالث: تجارب دولية في تطبيق آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي

تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث تم التطرق في المبحث الأول الى التجربة المصرية والسنغافورية وفي المبحث الثاني تجربة الولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا و في المبحث الثالث الى تجربة تركيا والمملكة المتحدة حيث تناولنا هذه المباحث في مطلبين ركزنا فيه على تطبيق الدولة للحوكمة كآلية لمكافحة الفساد المالي.

المفصل الأول:

المفساد المالي

تمهيد:

تعتبر ظاهرة الفساد المالي من أبرز القضايا التي تواجه الإقتصاديات العالمية وبالأخص إقتصاديات البلدان النامية، فهو ظاهرة عالمية تواجهها كل الدول إختلاف درجة نموها وتطورها، وقد إتسعت في العصر الحديث وأخذت أشكالاً عدة، وزادت من حدتها ذلك الفساد القادم عبر الحدود من خلال التعامل بين الدول أو الشركات العالمية أو المنظمات الدولية، حيث أصبح موضوع الفساد المالي من الموضوعات التي تشغل الرأي العام المحلي والدولي نظراً لإستفحاله وخاصة في الدول النامية، وخطورته على الإقتصاد والتنمية، وبالتالي يعتبر تحد واضح المعالم للتنمية الإقتصادية.

المبحث الأول: مدخل إلى الفساد ومؤشرات قياسه

يعد الفساد من اخطر المشكلات التي تعاني منها المؤسسات الدولة بصفة عامة ، و الشركات المملوكة للدولة بصفة خاصة . و يتمثل الفساد في بالمكتسبات و الامتيازات التي يتم الحصول عليها بشكل غير مشروع ، و يترتب عليها تحمل تكاليف اضافية تنعكس على النتائج و الخدمات المقدمة ، وتشكل عبئا على الاقتصاد الوطني يتحمله المجتمع بأسره، و سيتم تناول في هذا المبحث نظرة عامة حول الفساد و المنظور التاريخي و انواعه.

المطلب الأول: المنظور التاريخي للفساد

الفساد ظاهرة لها جذورها التاريخية ، وان كان من الصعب تحديد نقطة بدء نشوء هذه الظاهرة الا انه يمكن الجزم بوجودها في سائر المجتمعات الانسانية و عاى مر العصور ، يعتقد البعض ان ظهور هذه الظاهرة قد ارتبط بوجود الانسان على الارض حيث بدات مند عراك ابني آدم قابيل و هابيل . بمعنى اخر مند هبط الانسان على سطح الارض شرع في ارتكاب تلك السلوكيات الفاسدة مدفوعا بعوامل متعددة و متنوعة منها الاجتماعي و منها الاقتصادي و النفسي و السياسي¹ الخ . قال تعالى : { واذا قال ربك للملائكة اني جاعل في الارض خليفة قالوا اتجعل فيها من يفسد فيها و يفسك الدماء و نحن نسبح بحمدك و نقس لك قال اني اعلم ما لا تعلمون } الاية 30 سورة البقرة.

هذا يعني ان الفساد موجود مند القدم و هو مرتبط بوجود الانسان على الارض ، و ان كانت قد تغيرت بعض صوره و تطورت بعض اساليب ابدئه عبر مسيرة المجتمعات الانسانية نحو التورط و التعقيد الاجتماعي مما ترتب عليه تغير أساليب و طرق الحياة لدى الانسان و دخول التكنولوجيا الحديثة وتطور وسائل الاعلام و غيرها من العوامل ، الا أن الفساد عرف مند أقدم العصور و عرف في مجال الادارة مند ان كلف الحكام و الملوك نوابا عنهم و اداريين يقومون بادارة شؤون الدولة و تنظيم أمورها الاقتصادية والقاء،نونية و الاجتماعية .

عرف الفساد الاداري مند عهد الالواح السومارية و محاضرات جلسات مجلس هذه المحاضرات التي تعود الى الالف الثالث قبل الميلاد حيث تشكلت حينها محكمة عليا تنظر في قضايا استغلال النفوذ و الوظيفة العامة و قبول الرشوة و انتهاك العدالة . كذلك عرف الفساد من خلال تشريعات حمورابي ملك بابل فقد أشار في المادة السادسة من تشريعه

¹ عبد الله احمد المصري ، الفساد الاداري نحو نظرية في علم اجتماع الجريمة و الانحراف الاجتماعي ، المكتب العربي الحديث للنشر ، الاسكندرية ، 2011 ، ص 03.

الى جريمة الرشوة فهي دون اي الجرائم كان يفترض بفاعلها ان يمثل أمام حمو راى نفسه لكي يقاضيه و هذا يدل على مدى اهتمامه بمثل تلكالجرائم ، و عرف الفساد أيضا في مصر القديمة من خلال تشريعات حور محب التي حلت و صايا و تنبؤات في تنظيم الادارة و العمل الاداري.¹

كما عرف مند الصين القديمة من خلال كتابات أمثل كونفوشيوش ، و عرف عند اليونان القديم من خلال أعمال أفلاطون بخاصة في كتابه الجمهورية حيث بين أن انعدام العدالة يسهم في انتشار النزعة العنيفة و الفردية و البحث عن المصالح الشخصية مما يدعو الى ارتقائها عن المصلحة الجماعية او المجتمعية ، وبذلك يشيع الفساد و ينتشر. كذلك عرف الفساد في الديانة المسيحية فهي ترى في بعض النصوص أن حب المال و الدنيا يؤثر سلبا في الاخلاق القويمة يدفع النفس الى الفعل الفاسد أخلاقيا . أما في الدين الاسلامي فقد تم التعرض بالتفصيل للفساد حيث بينت الايات القرآنية و الاحاديث النبوية الشريفة مدى خطورة هذه الظاهرة و انماطها المختلفة اجتماعية مثل : القتل بغير حق، الزنا، البغاء ، شرب الخمرالخ، و اقتصادية مثل : انقاص الكيل و الميزان ، و أخذ الربا ، و أكل أموال اليتيمالخ، و ادارية مثل الرشوة ، و هدية المدراء و المسؤولين و السرقة و الابتزازالخ ، من هنا تجد تشريحا موسعا لهذه المظاهر و الحث الشديد على الابتعاد عن تعاطيها من خلال التهيب و الترغيب ، و في بعض الحالات نص القرآن الكريم على عقوبة مادية رادعة تبدأ من القتل و تنتهي بالجلد أو الكفارات .

أما في الوقت الراهن فقد بدأ الاهتمام رسميا بهذه الظاهرة على مستوى عالمي مند عام 1975 ، و ذلك بعد ان قدمت الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة توصية تدين الممارسات الفاسدة ، و في عام 1992 قام المجلس العربي بانشاء فريق متعدد الاختصاصات يعني بمكافحة و محاربة الفساد واستمرار الاهتمام بكافة هذه الظاهرة حتي عام 1993 حيث تم انشاء منظمة الشفافية العالمية و في 1997 قدمت هيئة الامم المتحدة اعلانها الاول لمكافحة الرشوة و في عام 1999 عقد المنتدى العالمي الاول لمكافحة الفساد في الولايات المتحدة الامركية .

و منذ ذلك الوقت بدأ الاهتمام بهذه الظاهرة يزداد عند الباحثين و العلماء و رجال الدين و الساسة على حد سوا ، فظهرت العديد من المحاولات الفلسفية التي تحاول كشف النقاب عن الظاهرة و فهم أبعادها و عواملها و اثارها ، للتحكم فيها و الحد منها .

¹ نفس المرجع، ص 05

المطلب الثاني : تعريف الفساد و أسبابه

أولا : تعريف الفساد

هناك عدة تعاريف للفساد نذكر منها مايلي :

1-الفساد لغة :

جاء في كتب المصباح المنير أن الفساد من مادة فسد ، و يقال فسد الشيء فسودا فهو فاسد و الاسم فاسد و المفسدة خلاف المصلحة و جمعها مفاسد ، و للفساد في اللغة معاني عديدة منها التلف و العب و الاضطراب و الخلل و ضد الصلاح فيقال أصلح الشيء بعد افساده اي أقامه ، و منه أيضا التقاطع و التدابر فيقال تفسد القوم أي تدبروا و تقاطعوا و من معانيه أيضا الجذب و القحط و هو ما يسفر به قوله تعالى :

{ظهر الفساد في البر و البحر} سورة الروم، الآية 41 ، في العموم نجد أن المفسدة هي ضد الاصلاح .¹

2-الفساد في التشريع الاسلامي :

لقد ذكر لفظ الفساد و مشتقاته في القرآن الكريم أكثر من خمسين مرة كلها مقرونة بالاساءة و التدمير و التخريب و الاتلاف في الارض، و اشارة الآيات الى جملة من المفاسد كشرك ، و اتلاف الزروع و الثمار و اهلاك النسل و التدابر ، و قطع الارحم و نقص عهد الله و نهب الاموال ، و الحيف في الكيل و الميزان و بخس الناس اشيائهم . و قوله تعالى:{و اذا تولى سعى في الارض ليفسد فيها و يهلك الحرث و النسل و الله لا يحب الفساد} سورة البقرة، الآية 208.

وورد الفساد في السنة في مواطن عديدة تضمن فيها المعاني التي أوردها القرآن الكريم ، فعن معاوية ابن سفيان رضي الله عنه انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول :{انما الاعمال كالوعاء اذا طاب أسفله طاب أعلاه و اذا فسد أسفله فسد أعلاه}

¹ بكوش مليكة ، جريمة الاختلاس في ظل قانون الوقاية من الفساد ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق ، قسم القانون الخاص ، جامعة وهران ، 2013،

3-الفساد عند فقهاء القانون :

إن المطلع على الفقه الوضعي يجد ان هناك محاولات متعددة لتعريف الفساد و قبل الخوض في هذه التعاريف لابد من الإشارة الى ان هناك اتجاهين في تعريف الفساد الاول ينظر الى الفساد من منظور اخلاقي ، حيث يرى اصحاب هذا الاتجاه أن الفساد ظاهرة غير اخلاقية تتمثل أساسا في الخروج من المعايير و التقاليد الاخلاقية و السلوكية للمجتمع ، وعلي ذلك فالفساد يعرف على انه : كل سلوك منحرف يمثل خروجاً عن اقواعد القائمة سواء الموروثة او الموضوعية و ذلك يهدف الى تحقيق مصلحة خاصة .

أما الاتجاه الثاني فهو المنظور الوظيفي للفساد حيث ينظر أصحاب هذه الاتجاه الى الفساد على انه وضعية اجتماعية مثل اي وظيفة اخرى فالفرد حسب رأيهم يستطيع حل بعض المشاكل التي تواجهه باستعمال الفساد كتقديم الرشوة من اجل تذليل عقبات البيروقراطية . وبالرجوع الى المحاولات الفقهية لتعريف الفساد نجد ان هناك تعريفات عامة و أخرى خاصة ، ففيما يخص التعريف الموسع للفساد نجد انه في العرف الاجتماعي والسياسي يستخدم مصطلح الفساد للدلالة على طائفة من الافعال المخالفة و الانظمة و العرف العام بهدف تحقيق منافع شخصية على حساب المصلحة العامة ، و هو ما ذهب اليه المفكر صامويل هنتغون على انه : سلوك الموظف العام عندما ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف و غايات خاصة.¹

4-تعريف المنظمة الدولية للشفافية:

وعرفت الفساد بأنه اساءة استعمال السلطة التي أُوْتِن عليها الشخص لتحقيق مصالح شخصية .

5-تعريف صندوق النقد الدولي FMI :

عرفته على انه علاقة الايدي الطويلة المعتمدة التي تهدف الى تحصيل الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الافراد .

¹ المرجع السابق ص 07

6-تعريف الفساد في نظر المشرع الجزائري:

جاء في القانون 01-06 الصادر في 20 فيفري 2006 على نحو ما ورد في الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد والمسمى قانون الوقاية من الفساد ومكافحته حيث كلفت المادة 02 من هذا القانون في تعريفها للفساد ينصها في الفقرة "أ" على أنه : كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من القانون وبالرجوع الى الباب الرابع من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته نجد أن المشرع الجزائري قد نص على تجريم مجموعة من الأفعال وصلت الى 20 جريمة.

- تعريفه حسب موسوعة العلوم الاجتماعية :

هو التعريف الذي ورد في موسوعة العلوم الاجتماعية "الفساد هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة". ويشتمل ذلك بوضوح على جميع أنواع رشاوى المسؤولين المحليين أو الوطنيين أو السياسيين ولكنه يستبعد الرشاوى التي تحدث فيما بين القطاع الخاص. الا أن لمصطلح الفساد معان عديدة، و في أوسع الصور يمكن القول بأن الفساد يتمثل في سوء استخدام المنصب لغايات شخصية، و يشمل ذلك الرشوة و الابتزاز، و في هذه الحالة يدخل في العملية طرفان أو أكثر. و قد يكون الفساد فرديا في حالة الأعمال المحظورة التي يستطيع المسؤول الرسمي القيام بها بمفرده، و من بينها الاحتيال، الاختلاس و المحسوبية واستغلال النفوذ...¹

ومنه يمكن أن نوضح من خلال كل التعاريف السابقة أن الفساد ظاهرة تقوم على أساس من تحويل الشأن العام للجماعة الى شأن خاص حيث يتم تخصيص الموارد وتوزيع العائد الاقتصادي وفق اعتبارات المصلحة الخاصة و ليس وفق المصالح العامة.

ثانيا : أسباب الفساد

تتعدد أسباب انتشار الفساد و تختلف من بلد لآخر، غير أن الأبحاث في هذا المجال تشير إلى أن انتشار الفساد يزداد عند توفر الظروف العامة التي تسمح له بالانتشار و التفشي، حيث يحدث الفساد عند خطوط التماس ما بين القطاعين

¹ بروش زين الدين و أدهيمي جابر، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، ملتقى وطني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2012، ص 09.

العام و الخاص، فكلما كان لدى مسؤول العام سلطة استثنائية في توزيع منفعة أو تكلفة ما على القطاع الخاص، فإن حوافز الرشوة تتولد. و يمكن تقسيم أسباب الفساد إلى أسباب مباشرة.

1- الأسباب المباشرة:

- سيادة بعض القوانين و الصلاحيات التي تمنح مسؤوليات و صلاحيات مباشرة لموظفي القطاع العام لإقرار بعض الخدمات العامة أو سن قوانين وتشريعات معينة، خاصة فيما يتعلق بإعطاء التراخيص و مختلف الوثائق الرسمية ، فالمنصب الإداري يعطي صاحبه درجات متباينة من السيطرة على الأنشطة؛

الحكومية مثل العقود والصفقات الإدارية والحوافز والامتيازات الضريبية، والقرارات الإدارية... إلخ. إن مثل هذه الأدوات الالاهائية تغري بالفساد خاصة مع قصور نظام المحاسبة و التدقيق؛

-عدم وضوح النظام الضريبي و عدم كفاية شفافية القوانين و الإجراءات الضريبية، إضافة لإعطاء صلاحيات كبيرة لمحصلي الضرائب مع غياب الرقابة؛

- ضخامة حجم بعض المشاريع الحكومية و خاصة تلك التي تتطلب نفقات و مصاريف كبيرة تغري الموظفين الطامعين إلى جني أرباح طائلة.

2- اسباب غير مباشرة :

- انخفاض مستوى دخل الموظفين الحكوميين يعزز انتشار الفساد، إذ يقوم بعض الموظفين بقبول الرشاوى لزيادة رواتبهم المتدنية و تأمين دخل إضافي؛

- عدم استقرار البيئة القانونية و التشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية؛

- عدم شفافية القوانين و التشريعات المتعلقة بالفساد؛

- العلاقات الاجتماعية والمحابة، ففي المجتمعات ذات العلاقات المترابطة والتي تمتلك منظومة اجتماعية قوية يستحيل استقلال المؤسسات والتميز بينها وبين الأشخاص. و في هذا الصدد يرى تانزي بان1994 أنه من الأرجح ان يقدم المسؤولين مجاملات الاصدقائهم و اقاربهم في المجتمعات التي تتصف العلاقات فيها بالطبع الشخصي الى حد كبير؛

- إجراءات التعاقد والخصوصية الحكومية غير الكفؤة، والتغيرات التي تحدث في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال و في العديد من البلدان النامية التي تجري إصلاحات هيكلية، تخلق ظروفًا توجد فيها، على الأجل القصير، إمكانيات كثيرة للفساد على نطاق كبير، وهذا ما يعطي سمعة سيئة للإصلاحات السوقية. غير أن التغيرات التي تحدث هي التي ستعمل على تقليل فرص الفساد على الأجل الطويل.¹

وبالإضافة الى بعض الاسباب المتمثلة في :

1-أسباب سياسية :

- ضعف الإرادة السياسية لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد و ذلك بعدم اتخاذ اجراءات وقائية و عقابية جادة بحق عناصر الفساد بسبب انغماس نفسها او بعض اطرافها في الفساد؛
- ضعف المرافق و الخدمات و المؤسسات العامة التي تخدم المواطنين اضافة الى قلة و شحة المنصب العمل مما يشجع على التنافس بين افراد المجتمع للحصول عليها؛
- وجود أنظمة حكومية استبدادية تحتكر الحكم في البلاد و لا تقبل المشاركة.

2-اسباب قانونية

- المعاملة القانونية و هو ما سكشف عن تواضع مردود سياسة مكافحة الفساد على الرغم مما تزخر به التشريعات به من ترسانة عقابية مدججة بكل صور التجريم و العقاب و لعل تفسير ذلك يرجع الى ان جرائم الفساد في العصر الحالي تتسم بالتنظيم و المراوغة و الذكاء و كل اجرام تنبغي مواجهة بتشريع جديد و ذكي؛
- غياب المحاسبة وضعف النظام القضائي ان معظم الحكومات و الدول المتقدمة تستمد قوتها من وجود أنظمة قضائية عادلة و رصينة مستقلة تفرض هيبتها و قوانينها العادلة لتحكم الجميع؛
- ضعف الاجهزة الرقابية و التفتيشية في المؤسسات الدولة و القطاع الخاص و عدم استقلاليتها؛
- وجود أنظمة و قوانين او تشريعات تشجع على الفساد؛

¹ انيس عباس يونس الفتلاوي , مرجع سبق ذكره, ص195

-العدد المتزايد في القرارات غير المركزية في القطاع العام و ةالتي تزيد من مصادر اتخاذ القرار و تنوعها.

3-اسباب اقتصادية

-العمل الاقتصادي و هو يبدأ مزدوج الدلالة في صلته بالفساد حيث تصبح المجتمعات الفقيرة و الغنية على حد سواء معرضة للسقوط في الفساد في ظل غياب القيمة السياسية و الثقافية و آليات القانونية؛

-تمتع المسؤولين الحكوميين العموميون بحرية واسعة في التصرف و بقليل من الخضوع للمساءلة حيث يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية عن طريق قبول الرشاوي من الشركات او المواطنين مقابل حصولهم على امتيازات او استثناءات لتسهيل الاجراءات لهم؛

-انخفاض الاجر الرسمي للموظفين الحكوميين مما يغري و يدفع للفساد و البحث عن مردود مادية أخرى كالرشاوي و الهدايا؛

-عدم تعرض المسؤولين الكبار للمساءلة و المحاسبة و عدم تقديمهم للمحاكمة جراء ضلوعهم في جرائم و قضايا فساد

-ضعف الاخلاقيات الحكومية للعمل الوظيفي و غياب مفاهيم المساءلة العامة و المسؤولية.

المطلب الثالث : أنواع الفساد و مؤشرات قياسه

أولا : أنواع الفساد

يتخذ الفساد أنواعا و تصنيفات و اوجها عديدة، يتجلى في احد منها أو منها أو يجمع بعضها أو كلها و عند التعمق في محتوياته نجد أنه يصنف الى عدد من الانواع و المسميات منها :

1-الفساد من حيث الحجم

● **الفساد الصغير:** هو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الاخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوي.

● **الفساد الكبير:** و يقوم به كبار المسؤولين و الموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة و هم اشمل و أخطر لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة .فهو يتحقق عندما يتحالف نوعان من الفساد مثلا الفساد الاداري و السياسي و

هو امر يحدث عندما تفصل قوانين الانتخابات و عندما تتعطل التشريعات التي تهدف للحيلة دون تضارب المصالح المالية لدى الوزراء و النواب و القيادات و الادارة العليا ، و تدخل و تتشابك هذه الادوار الثلاثة لتصبح الدولة و اموال مواطنيها محلا لنصب و الصرقة المقننة ¹.

2- الفساد من حيث الانتشار :

فساد دولي : و هذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسع عالميا عبر حدود الدول و حتى القرارات ضمن ما يطلق عليها العولمة بفتح الحدود و المعابر بين البلاد و تحت مظلة و نظام الاقتصاد الحر ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل و خارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمير منافع.

- **فساد محلي :** و هو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته و من الذين لا اتباط لهم خارج الحدود.

3- الفساد من حيث المظهر:

- **الفساد السياسي :** و يتعلق بالانحرافات المالية و المخالفات القواعد و الاحكام التي تنظم عمل النسق السياسي و يقوم هذا الفساد على اساس سلب الحريات و عدم المشاركة بالقرار و التفرد بالسلطة و عدم احترام الرأي الآخر و العنف في مواجهة المواقف .
- **الفساد المالي :** يتمثل بمجمل الانحرافات المالية و المخالفات للقواعد و الاحكام المالية التي تنظم سير العمل الاداري و المالي في الدولة و مخالفة تعليمات أجهزة الرقابة المالية و تتجسد مظاهره بالرشوة و الاختلاس و التهريب الضريبي و مختلف التجاوزات في التعينات و المراكز الوظيفية.
- **الفساد الاداري :** و يتعلق بالانحرافات الادارية و الوظيفية او التنظيمية و تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأدية لمهام وظيفته في منظومة التشريعات و القوانين و الضوابط و منظومة القيم الفردية . فمن يمارس الفساد الاداري هم أناس بمختلف مستويات الهيكل التنظيمي و المواقع الاجتماعية و السياسية.²
- **الفساد الاخلاقي :** و المتمثل بمجال الانحرافات الاخلاقية و السلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي و تصرفاته كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في اماكن العمل .

¹ بكوش مليكة ، جريمة الاختلاس في ظل قانون الوقاية من الفساد و مكافحته، مرجع سابق ص 10

² المرجع السابق ، ص 11

- **الفساد الاجتماعي :** يظهر من خلال عدم الوفاء الولاء الاخلاص و التفاني في العمل و عمل احترام حقوق الآخرين و اللامبالاة و غيرها .

ثانيا: مؤشرات قياس الفساد

هناك عدة مؤسسات على المستوى الدولي تهتم بقياس ظاهرة الفساد من خلال تطوير مؤشرات كمية تستند في معظمها على استقصاء آراء الخبراء و انطباعاتهم من واقع ممارساتهم العملية مدى تفشي ظاهرة الفساد في مختلف الدول تتمثل هذه المؤشرات فيما يلي :

1-مؤشر ضبط الفساد :

هو مؤشر ذاتي على ادارة الحكم صادر عن البنك الدولي تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة ، يقيس مدى انتشار الفساد بين المسؤولين الحكوميين و تكرار الدفع الاضافة غير المنظمة التي تلحقها الانجاز أعمال معينة تتعلق بتصاريح التصدير و الاستيراد و الرخص التجارية و التقييمات الضريبية و طلبات القروض و قياس الفساد على بيئة الاعمال و على جاذبية الدولة كممكان للقيام بالاعمال كما يقيس المؤشر مدى تورط المسؤولين في ممارسة الفساد و الميل النخب للانخراط في سياسات الاستلاء على الدولة .

2- مؤشر مدركات الفساد :

يصدر مؤشر مدركات الفساد عن منظمة الشفافية الدولية و هي غير حكومية تأسست في 1993 من قبل عضو سابق في البنك الدولي بيتر انجين . هذه المنظمة تنشر مؤشر الفساد السنوي للدول المقدمة من الدراسات الاستقصائية التي أخرجت من قبل المعهد الخاصة و غيرها من المنظمات غير الحكومية، و يقيس هذا المؤشر درجة ادراك الفساد الموجود في الاوساط المسؤولين العامين و السياسيين و تتراوح قيمة تصنيفاته من 10 الاقل فساد الى 0 الاكثر فساد وتهتم الدراسة المسحية بقياس القطاع العام و استغلال الوظيفة العامة من اجل الكسب الشخصي و يقيس هذا الدليل¹

¹ جريو سارة ، بوفليخ نبيل, دور الحوكم الرشيد في الحد من ظاهرة الفساد المالي و الاداري ،مجلة الاقتصاد المالية ،المجلد 04، العدد 02 ،

الفساد لدى الحكومات المحلية و الوطنية و ليس الشركات المحلية و الاجنبية الناشطة في هذه الدول و المؤشر كمؤشر تم جمعه من 17 دراسة مسحية نفذتها 13 مؤسسة مستقلة مختلفة .

و على الرغم من ان مؤشر قياس الفساد في العالم لايشمل جميع الدول العالم الا انه يعطينا صورة كافية عن الشعوب و رجال الاعمال الى اوضاع بلدانهم و تذهب جميع تقارير هذه المؤشرات التي فيها عام 1995 و تشارك في اعدادها تسع مؤسسات مستقلة الى ان ثلثي دول العالم لا تتجاوز الدرجة 5.

3- مؤشر ادارة الحكم للبنك الدولي :

صدر هذا المؤشر عن الدولي سنة 1996 و يمكن من الاطلاع و معرفة مستويات ادارة الحكم كالمساءلة و الحكم الصالح و الحكم القانون و يشمل هذا المؤشر 212 دولة لحد الساعة يتضمن ستة ابعاد لقياس الحكم في الدولة الواحدة و يقارنها خلال عدة سنوات و هنا تكمن اهمية هذا المؤشر في قياسه لدرجة الفساد على عدة مؤشرات أخرى فنجد انه يقيس مؤشر المساءلة العامة و مدى المشاركة السياسية التنافسية كما يقيس درجة احترام الحريات المدنية و كذا حرية الصحافة و غيرها من المؤشرات و التي كلف برصدها عدد من الجهات و الجمعيات المختصة .¹

المبحث الثاني: أساسيات حول الفساد المالي

يعتبر الفساد المالي أحد الظواهر التي تهدد جميع مجالات الحياة، ولا يمكن القضاء عليه إلا من خلال وضع غسراتيجية شاملة تشمل إجراءات رقابية وقائية وعلاجية، وتعزيز دور الرقابة في الكشف عن المخالفات المالية، وكذلك تظافر كافة الجهود الرامية لتحديد مظاهره وتشخيص مسبباته وعلاجه وتخفيف منابعه.

المطلب الأول: تعريف الفساد المالي

يتمثل الفساد المالي بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها و مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية. ويشمل صفقات السلاح، انتشار الجريمة المنظمة، تهرب ضريبي وكمركي والتسيب المالي وهدر المال العام..إلخ.

¹ المرجع السابق ، ص 125

كما يتبين من تعريف منظمة الشفافية الدولية أن الفساد المالي هو سوء استغلال المنصب أو السلطة للحصول على ميزة من أجل تحقيق مكسب مادي حساب الآخرين، أو على حساب القواعد أو اللوائح القائمة، وينطوي هذا التعريف على عدد من العناصر الأساسية، فهو ينطبق على القطاعات الحكومية: الخاص والعام والمجتمع المدني، كما إنه يشير إلى سوء الاستخدام النظام يتراوح بين الخداع والأنشطة غير القانونية والإجرامية، كما إنه يغطي كلا من المكاسب المالية المالي¹ كما تم تعريفه كذلك: " هو عبارة عن مجموعة من المخالفات السلبية التي يرتكبها الفرد الموظف عند إنجاز المعاملات المالية، سواء ما يرتبط منها بالمصلحة العامة أو بمصلحة المواطنين الذين يتعاملون مع المؤسسة".

2- الأسباب الاقتصادية لحدوث الفساد المالي: توجد عدة أسباب لانتشار ظاهرة الفساد المالي، متمثلة بتدهور الأوضاع الاقتصادية مثل التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة،

وتدني المستوى المعيشي للفرد بسبب قلة الأجور والرواتب وقلة توفر فرص العمل، وما ينتج عنه من زيادة في معدلات البطالة وضعف في الاستثمارات المحلية والأجنبية وعدم الاستقرار.²

المطلب الثاني : مظاهر الفساد المالي

تتمثل مظاهر الفساد المالي في ما يلي:

- **الإسراف ونهب المال العام:** نجد هدر وتبديد الثروة العامة بشكل سري دون وجه حق، والتي تتمثل بمنح الإعفاءات الضريبية والجمركية أو تراخيص لشركات لغرض تحقيق مصالح متبادلة على حساب المال العام تحت ذريعة المساعدات وتزوير السلع عبر منافذ السوق السوداء وغيرها من المسميات التي تتم بطريقة مخالفة للقواعد والأحكام المالية.
- **تهريب الأموال:** يمثل أحد مظاهر الفساد المالي التي تحدث عندما يتم الاستيلاء على الأموال بطريقة غير شرعية من قبل بعض المسؤولين الكبار وذلك من خلال استخدام نفوذه وصلاحيته بموجب القانون والقيام بتحويلها إلى الخارج.

¹ هاشم الشمري، كتاب الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص23.

² محمد عيد بلع، حوكمة الشركات و دورها في مواجهة الاختلالات الإدارية والمالية، أطروحة دكتوراه، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2016، ص138.

- **تبييض الأموال:** يرتبط هذا الشكل بما ورد أعلاه حيث نجد المسئول عندما يستولي على المال العام بطريقة غير شرعية يتم إدخالها إلى القنوات الرسمية بهدف إعطاءها الصفة الشرعية وتصبح كأنها أموال مكتسبة بطريقة مشروعة وتتم من خلال استخدام عملية التحويل عن طريق البنوك.
- **مخالفة القواعد والأحكام المالية والقانونية:** يكون ذلك من خلال الافتقار إلى النزاهة والشفافية في التصرفات المالية، وتحدث عندما تكون هناك علاقات عاطفية أو اجتماعية بين المسئولين الكبار وأشخاص آخرين متمثلين بأقاربهم أو أولادهم فيتم إحالة الصفقات المالية والمشاريع لهم بهدف الحصول على الأموال وليس تنفيذًا للصفقة
- **إدارة الأرباح لمصلحة الإدارة التنفيذية:** تسمى بالإدارة الفاسدة للأرباح، وتتمثل بمحاولات الإدارة لتظليل الأرباح المفصح عنها، وذلك بسبب مرونة المعايير المعمول بها من خلال استخدام أساليب محاسبية معينة، مثل تعجيل أو تأجيل الاعتراف ببعض المصروفات، والاندخل وغيرها.¹
- **اختلاس الأصول:** يقصد به عملية التصرف بالأصول المملوكة للمؤسسة الاقتصادية بطرق مخالفة للأحكام المالية، مثل سرقة النقدية الموجودة في الصندوق أو البنك، وكذلك عدم تسجيل الديون المسترجعة من المدينين في السجلات، فيتم اختلاس المبلغ مباشرة، واعتبار ذلك المبلغ دينا معدوما بعد مضي فترة من الزمن، وتنتشر هذه الحالات نتيجة الضعف الحاصل في نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة، وضعف دور أجهزة الرقابة الداخلية في مكافحة مثل هذه الحالات التي تمثل الفساد المالي بعينه.
- **الغش:** يعرف على أنه " تقديم معلومات مضللة ذات أهمية نسبية بشكل مقصود، وينتج عنه أضرار مادية للمستخدم الذي يعتمد عليها"، ويوجد هناك ثلاثة مجالات للغش هي: التلاعب بالبيانات والقوائم المالية، والفساد، وكذلك التلاعب بالموجودات وملكيته.²

¹ قروطي طانية، الفساد المالي وآليات مكافحته، مذكرة ماستر، العلوم السياسية، تخصص القانون العام للأعمال، جامعة بجاية، الجزائر، 2014، ص23

² كريفر مراد و بربري أمين، دور وأهمية الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي، مجلة غقتصاديات شمال إفريقيا، السداسي الثاني، العدد 17، الجزائر، 2017، ص55.

الظروف الأساسية لحدوث عمليات الغش: يوجد ثلاثة شروط ضرورية ورئيسية متعلقة بالغش، فإذا ما توفرت في مجال معين فإن ذلك يؤدي إلى حالات غش وتلاعب يتم ارتكابها من قبل بعض العاملين في المؤسسة.

- **الضغوط:** تتمثل بالضغوطات التي تواجه العاملين أثناء عملهم وتعتبر بمثابة الحافز الذي يساعد على اقتراف حالات غش واحتيال، حيث أن هنالك ثلاثة أنواع من الضغوطات المنتشرة في الواقع العملي بين الأفراد العاملين بالمؤسسة.¹

المطلب الثالث: أسباب الفساد المالي و آثاره

أولاً: أسباب الفساد المالي

إن إنتشار الفساد أصبح ظاهرة مقلقة وقد أسهمت عوامل متعددة في بروزه ورسوخه، وهناك من الباحثين من يطرح بعض العوامل التي شكلت بيئة مناسبة لظهور الفساد واستفحاله في البلدان العربية، وتتمثل أهم الأسباب في:

- إختلال التوازنات الاجتماعية بسبب سياسات الإصلاحات الإقتصادية والهيكلية وفشلها في أحيان كثيرة دون بلوغ الأهداف التنموية المسطرة لها؛
- بروز قيم جديدة في المجتمعات التي تنتقل من نمط إقتصادي إلى آخر، وبالأحرى من نمط إقتصادي موجه إلى نمط إقتصادي مبني على إقتصاد السوق وفي ظروف فجائية وغير منظمة؛
- غياب النموذج الديمقراطي وسيادة النظم الإستبدادية وتقليص دور الشعوب مما جعل الصراع على السلطة يأخذ في بعض الأحيان أبعاداً خطيرة تمثلت في الحروب الأهلية والإنقلابات العسكرية؛
- أثر المراحل الإنتقالية سواء في المرحلة الإستعمارية إلى مرحلة الإستقلال، أو من نهج إقتصادي معين إلى نهج آخر وما يرتبط بذلك من تغيرات إقتصادية واجتماعية تنعكس بصفة مباشرة على قيم المجتمع؛
- إن غياب الإصلاحات المؤسسية المترافقة مع برامج الإنفتاح الإقتصادي خلق بؤر جديدة للفساد واستغلال السلطة في الدولة مما يفسح المجال لاستفحال أعمال الفساد؛

¹ جريو سارة ، مرجع سبق ذكره ، ص 124

- ضعف الأحزاب السياسية المتنافسة، وهشاشة المجتمع المدني الذي يفترض أن يكون نذراً حقيقياً للنظام السياسي، كما أن إستمارة الرأى التقليدية والولاء للعائلة أو القبيلة وقيمها على حساب ممارسة الولاء للوطن وحكم القانون يسهم أيضاً في إنتشار الفساد.¹

ومن الأسباب الإقتصادية وراء إنتشار الفساد، الإقتصاد الريعي المسيطر في البلدان العربية والذي يأخذ شكل السعي إلى الحصول على الربح بأي ثمن ومن أي مصدر، مما يضعف دوافع المساءلة، ويعزز من فرص إنتشار الرأسمالية المحسوبة أو المحاباة، كمشكال المساعدات التي تتحول غايتها من دفع عجلة التنمية إلى تحقيق الحماية لفساد النخب السياسية والإقتصادية ويرى البعض أيضاً أن الشركات متعددة الجنسيات التي لا تخضع لقواعد الشفافية والنزاهة، تسهم في نشر الفساد بواسطة المعاملات التجارية وشراء العقود وإبرام الصفقات، وتخصص موازنات ضخمة في بعض الأحيان للرشوة والفساد كوسيلة للتعامل مع الحكومات والنخب، وهذا ما أكدته مؤشّر دافعي الرشوة لعام 2011 الذي غطى 28 إقتصاداً من أكبر إقتصادات العالم، ويمثل نحو 80 % من إجمالي التدفق العالمي للسلع والخدمات الإستثمارات.

العلّة الأساسية في إنتشار الفساد في العالم العربي هي غياب حكم القانون وثقافة حكم القانون على الصيغتين الرسمي والشعبي، وبخاصة فعالية القواعد القانونية واجبة التطبيق في مساءلة الحاكم وتقييم عمله.²

- هذه علّة يسود انتشارها في الأنظمة القمعية وكذلك في الدول التي تقترب بسمات الحكم فيها من الدول الفاشلة، والقانون هو الحاكم الفعلي في الدولة التي تعتمد نظام ديمقراطي في الحكم، ولذلك فإن لحكم القانون مقوّمات أساسية، فالمجتمع الذي يسود فيه حكم القانون جميع المسؤولين فيه يُسألون أمام القانون كما جميع الأفراد والمؤسسات ونعلم يقيناً أن هذا المبدأ مفقود في مجتمعاتنا العربية إما من جهة ممارسة المسؤول في السلطة أو من جهة الثقافة العامة التي تطالب المسؤول وتلزمه بالتقيّد بذلك؛

- إن غياب ثقافة حكم القانون لا بل جهل المسؤولين والنخب المثقفة أهمية القانون كمعبر عن الإرادة الشعبية وحافظ للحقوق والواجبات في المجتمع هو من أهم معوقات التطور في العالم العربي؛

¹ صاحبي سهام، الآثار الإقتصادية للفساد المالي على الدول العربية، مذكرة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017، ص 53.

² إسماعيل ياسين، أثر الفساد الإقتصادي في السلوك المهني والنمو الإقتصادي، مجلة المحور الإقتصادي، القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 8، العدد 1، ص 199-200

- إن ديناميكية العلاقة بين الفساد وحكم القانون تفرض صراع وجودي بين الإثنين، فالفساد يمنع تبني قوانين تحد من مضاره، ويعمل على إضعاف المؤسسات المولجة بالتطبيق الفعال للقوانين القائمة.

ثانيا: آثار الفساد المالي

تتمثل أهم الآثار والنتائج السلبية الناجمة عن ظاهرة الفساد في ما يلي :

1 - الآثار الإدارية والاجتماعية للفساد:

تعد النظرة بمثابة رد على أنصار المدرسة الوظيفية الذين يرون بإيجابية الفساد على النواحي الإدارية والاجتماعية ، وتقدم وجهة النظر هذه عدة إنتقادات وحجج لهذه المدرسة ، إذ أن السلبيات التي تنتج عن الفساد وتكلفتها هي أكبر بكثير من الفوائد المزعومة له (إن كان له فوائد أصلا ، فكل فائدة تقابلها ألف سلبية والفساد لا يبرر بفساد آخر) ، إذ أن للفساد آثار سلبية مدمرة للنسيج المجتمعي والاقتصادي والإداري والسياسي، وهذه المدرسة الوظيفية تحمل النواحي الأخلاقية ولا تراعي الجوانب التنظيمية والقانونية ، مما يتسبب في فوضى عارمة تزعزع التنظيم المجتمعي ، وتخلق ممارسات سلبية داخل المجتمع ، فتؤثر على الأفراد والمجتمع ككل وتسود الفوضى ويصبح المجتمع شبيه بالمجتمعات البدائية.¹

ومن أهم الآثار السلبية للفساد على النواحي الإدارية والاجتماعية ما يلي: عندما يأخذ الفساد أشكال المحاباة والمحسوبية والتحيز للأقارب والأصدقاء في المناصب الإدارية والتعيينات الوظيفية:

- يؤدي إلى اجتذاب الأفراد الفاسد، وفي المقابل إستبعاد الأفراد الأكفاء والنزيهين الذين لا ينسجمون مع الفساد؛
- لجوء المواطنين إلى الموظفين والمسؤولين الفاسدين لتلبية متطلباتهم وتيسير أمورهم مما يخلق الفوضى والإخلال بالنظام العام؛
- كما أن ممارسة الرشوة والمحاباة يضعف الإدارة في توفير الخدمات ويصيبها بالشلل، ويقوض قدرتها في تنفيذ مهامها مما يهدد بعدم الإستقرار ويضعف ثقة الجمهور بالحكومة؛

¹ اديس بوسعيد، مؤسسة مكافحة الفساد في الجزائر 1999-، 2012، مذكرة ماستر، العلوم السياسية، تخصص التنظيم والسياسات العامة، جامعة تيزي وزو، 2015، ص57.

- الرشوة ولهدايا تعطي للمسؤولين الحكوميين حرية القرارات (إستغلال السلطة التقديرية لهم في جلب وطلب الرشوة) فيقومون بتقليل الخدمات أو منعها أو تأخيرها من أجل الحصول على رشوى وهدايا أكثر ، وتحقيق منافعهم المادية ، كما أنها تدمر شرعية الحكومة والإدارة عموماً؛
- زيادة الصعوبات الإدارية وخلق مستوى آخر للسلطة موازيا للمستوى الرسمي لها ، وينعكس ذلك على ضعف السلطة الرسمية ، وكذلك تفشي مظاهر التسبب الإداري وطول الإجراءات ، وتضارب في السلطات والإختصاصات والمسؤوليات بين الهيئات الإدارية وبين الموظفين العموميين الإداريين؛
- سوء المعاملة والعلاقة بين بين المتعاملين والموظفين نتيجة الإهمال واللامبالاة وعدم الإتقان وضياع المصالح ، نتيجة تدهور النظام الرقابي وظهور الأمراض المكتنية¹.

2- الآثار الاقتصادية للفساد

إن من أهم الآثار التي يسببها الفساد على الناحية الاقتصادية ما يلي:

- زعزعة الاستقرار الاقتصادي حيث أن انتشار الفساد في القطاع الخاص يؤدي إلى زيادة كلفة العمل أو المنتج التجاري ، من خلال زيادة المدفوعات غير المشروعة وازدياد النفقات الإدارية الناجمة عن التفاوض مع المسؤولين؛
- عرقلة النمو وزيادة الفقر والعجز عن مكافحته ، لأن مساعدة الفقراء تتطلب تحويل الموارد العامة إلى أنشطة تصب في إطار تعزيز النمو ، كإلزامية التعليم الإبتدائي والرعاية الصحية الأولية ؛
- زيادة نسبة البطالة لضعف الدورة الاقتصادية والإنتاج الوطني ، بسبب هدر الثروة العامة او توزيعها في عمليات الفساد؛
- هروب المستثمرين المحليين للإستثمار في الخارج وعزوف الإستثمار الأجنبي عن الإستثمار داخل البلاد ، نتيجة للعراقيل الإدارية وارتفاع تكلفة الإستثمارات نتيجة دفع الرشى فهو ضريبة إضافية ، إضافة إلى أنه يساهم في ارتفاع خطر أو مخاطر الإستثمار ومحاذيره²؛

¹ نفس المرجع، ص55.

² عبد اللطيف الرعود ، الفساد السياسي ، الحوار المتمدن ، محور المجتمع بالمدني ، العدد2404 تاريخ الإطلاع، 26 مارس 2020،

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=150040>

- الحد من المنافسة المشروعة بين الأشخاص في القطاع الخاص ، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين او أشخاصا معنويين (كالشركات) ، لتفضيل من يتعامل مع المفسدين دون منافسة حقيقية أو في ظل منافسة صورية .

المبحث الثالث: واقع الفساد المالي في الجزائر وآليات مكافحته

إن فهم طبيعة الفساد المالي في الجزائر يقتضي البحث في ماضي البلاد وحاضرها، وكشف العلاقة بين الدولة والمجتمع والتعرف على طبيعة نظام الحكم فيها، كما يستدعي الإلمام بكافة الأسباب التي أدت إلى إنتشار مظاهر الفساد المالي في مختلف مناحي الحياة السياسية، الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر.

يعد مصطلح الفساد جديد في التشريع الجزائري، إذ لم يستعمل قبل سنة 2006 ، كما لم يجرم في قانون العقوبات، غير أنه بعد تصديق الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المؤرخ في 19 أفريل 2004 ، كان لازما عليها تكييف تشريعاتها الداخلية / بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04/ 01 المؤرخ في / 20 بما يتلاءم وهذه الإتفاقية، فصدر قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 06 فيفري 2006 المعدل والمتمم؛ والذي جرم الفساد بمختلف مظاهره، حيث عرّف هذا القانون في المادة 02 منه الفساد على أنه كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون، فنجد بأن المشرع الجزائري قد نص على تجريم مجموعة من الأفعال.

المطلب الأول: مظاهر الفساد المالي في الجزائر، أسبابه، آثاره

أولاً: مظاهر الفساد المالي في الجزائر: أبرز مظاهر الفساد المالي في الجزائر:

1- الرشوة:

يتطلب تحقيق الرشوة تفاعل بين طرفين (الراشي والمرتشي)، الطرف الأول يمثل جانب العرض ويتعلق بأولئك الساعين دوما للحصول على مزايا أو مصالح أو مكافآت أو مكاسب والطرف الثاني يمثل جانب الطلب وهم أصحاب المراكز والنفوذ والسلطة الذين يقدمون ميزة أو أفضلية أو يسهلون الحصول على مكاسب شخصية. وهناك من يذهب إلى التفريق بين الرشوة الموجبة (الميسرة) والتي تسهم في الالتفاف على الأنظمة والقوانين غير الفعالة والروتينية وبطرائق منتظمة من جهة وإضفاء الشرعية على سلوك دافعي الرشوة الراغبين في الحصول على صفقات وامتيازات معينة من جهة أخرى، وقد يكون أحيانا الغرض من تلك الرشوة وضع العراقيل أمام المستوردين المنافسين في المحلي، لذلك فستفعل الرشوة فعلها كالية العرض والطلب، إلا أنه بالمقابل قد تؤدي الرشوة إلى تدني في مستوى

النوعية في الخدمة أيا كان نوعها أو تخفيض في التكاليف في العقود والصفقات أو أجل تحمل مبلغ الرشوة الأعلى.

وانتقدت الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد غياب سياسة جانب السلطات الجزائرية، واعتبرت كثرة فضائح الفساد دليلا على تفشي الآفة التي طالت جهاز القضاء الذي غرق في الرشوة. وحلت الجزائر في المركز الخامس عشر بعد المئة 115 في تصنيف الدول الأكثر إنتشارا للفساد والرشوة في العالم حسب التقرير السنوي الأخير الذي أعدته منظمة الشفافية الدولية، والتي يتواجد مقرها بالعاصمة الألمانية برلين، وضم 176 دولة صنفته وفقا لمستوى الفساد بين مسؤولي القطاع العام ورجال السياسة في تقرير مؤشر مفاهيم الفساد. وتنفش ظاهرة الفساد في الجزائر في أغلب مؤسسات الدولة ابتداءً من إدارات الخدمات التي تتعامل مع المواطن العادي إلى أعلى هرم حيث الصفقات الكبيرة بين رجال الأعمال والشركات.

1- المحسوبية:

تأخذ المحسوبية شكل الروابط العائلية أو القبلية أو الطائفية والولاءات الحزبية من خلال استدامة شريحة معينة من هؤلاء في السلطة بغض النظر عن مستوى الكفاءة ووفقا لمبدأ الأهل والغنيمة)، وبالتالي فإن انتشار المحسوبية وعلى نطاق واسع في المجتمع سيخدم عملية إعادة إنتاج الشرائح المسيطرة على الجهاز الوظيفي (سياسي، اقتصادي، أمني)، والتي تصبح هي الوحيدة المنتفعة. يطلق على هذا النوع من الفساد بالرعوي كونه يوفر الآلية اللازمة لتحقيق ذلك عبر تقريب الطبقات والجماعات والولاءات الحزبية مقابل استبعاد أو حتى اضطهاد جماعات وطبقات أخرى قد تكون أكثر كفاءة في توزيع الفرص. في الجزائر أكد أغلبيتهم أنها خيبت آمال الكثيرين من الشباب الكفاء و الجدير في بناء المجتمع و تطويره بتولي بتولي من لا يستحقون مناصب غير قادرين على تحمل مسؤوليتها، فما بني على باطل مصيره الفشل وثير هم الأشخاص الذين فضحتهم الأيام.

2- التهرب الجبائي:

يلعب هذا العامل دورا كبيرا في تردي حصيلة الضرائب في الدول النامية، ويقصد به أن يقوم المكلف قانونا بدفع الضريبة من التخلص نهائيا أو جزئيا منها، وهذا بامتناعه عن تقديم إقرار بدخله طبقا للقانون، أو أن يقدم إقرارا¹

¹ كريفر مراد و بربري محمد أمين، دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد

17، السداسي الثاني، جامعة الشلف، 2017، ص 59-60

غير صحيح يتضمن بيانات خاطئة لتقدير على أساسه الضريبة (وهو المظهر الأكثر شيوعاً لدى القطاع الخاص)، كما يحصل التهرب الجبائي في محيطه الطبيعي في السوق غير الرسمية (الاقتصاد الموازي) فهو يراكم رأس المال داخله مما يفقد الحكومة القدرة على مراقبة الكتلة النقدية من جهة ويفوت عنها فرصة تمويل الخزينة بالشكل الملائم، ويساعد على تشجيع التهرب الضريبي عدة عوامل أهمها غموض القوانين الضريبية والثغرات الموجودة فيها، بالإضافة إلى ضعف تأهيل الإدارة الضريبية، حيث تلعب رشوة الموظفين بالجهاز الضريبي دوراً أساسياً في هذا الخصوص.

3- غسيل الأموال:

تعد من الجرائم الاقتصادية الحديثة التي ترتبط بالفساد والجريمة المنظمة، لا سيما منها المخدرات، والفساد السياسي، الرشوة، والتهريب، حيث ترتبط هذه الجريمة بالبنوك والمؤسسات المالية لما توفره هذه الأخيرة من قنوات وأساليب تستخدم في غسيل الأموال غير النظيفة، هدفها الأساسي إضفاء الشرعية على أموال هي في الأصل ذات مصدر غير مشروع، علماً أنه يوجد عدد كبير من الإتفاقيات الدولية التي تنص على مكافحة هذا النوع من الجريمة. وارتضى مؤشر بازل لعام 2017، الخاص بمكافحة غسيل الأموال ومخاطر تمويل الإرهاب، تصنيف الجزائر في الصف 54 عالمياً في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، من ضمن 146 دولة في العالم، وهو ما يثير استفسارات بالجملة.¹

4- التبذير في النفقات العامة:

يتصل بوضعية الإقتصاد لدى الدول التي مرت بمرحلة الإقتصاد الموجه، وبالأخص المظهر الأول، سلوك كبار المسؤولين في الدولة والجيش، من خلال تضخيم فواتير الإنفاق العام لصالح أفراد أو طبقات معينة، وكذلك يتصل بمرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق ومرحلة الإصلاح الإقتصادي ويتمثل في تهريب مبالغ والمساعدات الدولية الموده أساساً في إطار برامج التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي.²

¹ نفس المرجع

² أحمد سلامي وآخرون، تشخيص واقع الفساد المالي في الجزائر لفترة 2003-2007، مجلة غقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد السادس، جامعة ورقلة، 2018، ص 108-109

5- الإسراف ونهب المال العام:

نجد هدر وتبديد الثروة العامة بشكل سري دون وجه حق، والتي تتمثل بمنح الإعفاءات الضريبية والجمركية أو تراخيص لشركات لغرض تحقيق مصالح متبادلة على حساب المال العام تحت ذريعة المساعدات وتمير السلع عبر منافذ السوق السوداء وغيرها من المسميات التي تتم بطريقة مخالفة للقواعد والأحكام المالية.

6- تهريب الأموال:

يمثل أحد مظاهر الفساد المالي التي تحدث عندما يتم الاستيلاء على الأموال بطريقة غير شرعية من قبل بعض المسؤولين الكبار وذلك من خلال استخدام نفوذه وصلاحيته بموجب القانون والقيام بتحويلها إلى الخارج.

7- مخالفة القواعد والأحكام المالية والقانونية:

يكون ذلك من خلال الافتقار إلى النزاهة والشفافية في التصرفات المالية، وتحدث عندما تكون هناك علاقات عاطفية أو اجتماعية بين المسؤولين الكبار وأشخاص آخرين متمثلين بأقاربهم أو أولادهم فيتم إحالة الصفقات المالية والمشاريع لهم بهدف الحصول على الأموال وليس تنفيذًا للصفقة.¹

ثانيا: أسباب الفساد المالي في الجزائر

- إن إنتشار الفساد في الجزائر أصبح ظاهرة مقلقة وقد أسهمت عوامل متعددة في بروزه ورسوخه، وهناك من الباحثين من يطرح بعض العوامل التي شكلت بيئة مناسبة لظهور الفساد وإستفحاله في الجزائر ، وتتمثل أهم الأسباب في:
- إختلال التوازنات الاجتماعية بسبب سياسات الإصلاحات الإقتصادية والهيكلية وفشلها في أحيان كثيرة دون بلوغ الأهداف التنموية المسطرة لها؛
- بروز قيم جديدة في المجتمعات التي تنتقل من نمط إقتصادي إلى آخر، وبالأحرى من نمط إقتصادي موجه إلى نمط إقتصادي مبني على إقتصاد السوق وفي ظروف فجائية وغير منظمة؛
- غياب النموذج الديمقراطي وسيادة النظم الإستبدادية وتقليص دور الشعوب مما جعل الصراع على السلطة يأخذ في بعض الأحيان أبعادا خطيرة تمثلت في الحروب الأهلية والإنقلابات العسكرية؛
- أثر المراحل الإنتقالية سواء في المرحلة الإستعمارية إلى مرحلة الإستقلال، أو من نهج إقتصادي معين إلى نهج آخر وما يرتبط بذلك من تغيرات إقتصادية واجتماعية تنعكس بصفة مباشرة على قيم المجتمع؛

¹ نفس المرجع

- إن غياب الإصلاحات المؤسسية المترافقة مع برامج الإنفتاح الإقتصادي خلق بؤرا جديدة للفساد واستغلال السلطة في الدولة مما يفسح المجال لاستفحال أعمال الفساد؛
- ضعف الأحزاب السياسية المتنافسة، وهشاشة المجتمع المدني الذي يفترض أن يكون ندا حقيقية للنظام السياسي، كما أن إستمرار البنى التقليدية والولاء للعائلة أو القبيلة وقيمها على حساب ممارسة الولاء للوطن وحكم القانون يسهم أيضا في إنتشار الفساد؛
- ومن الأسباب الإقتصادية وراء إنتشار الفساد، الإقتصاد الريعي المسيطر في البلدان العربية والذي يأخذ شكل السعي إلى الحصول على الربح بأي ثمن ومن أي مصدر، مما يضعف دوافع المساءلة، ويعزز من فرص إنتشار رأسمالية المحسوبية أو المحاباة، كمشكال المساعدات التي تتحول غايتها من دفع عجلة التنمية إلى تحقيق الحماية لفساد النخب السياسية والإقتصادية، ويرى البعض أيضا أن الشركات متعددة الجنسيات التي لا تخضع لقواعد الشفافية والنزاهة، تسهم في نشر الفساد بواسطة المعاملات التجارية وشراء العقود وإبرام الصفقات، وتخصص موازنات ضخمة في بعض الأحيان الرشوة والفساد كوسيلة للتعامل مع الحكومات والنخب، وهذا ما أكدته مؤشر دافعي الرشوة لعام 2011 الذي غطى 28 إقتصادا من أكبر إقتصادات العالم، ويمثل نحو 80% من إجمالي التدفق العالمي للسلع والخدمات والاستثمارات؛
- العلة الأساسية في إنتشار الفساد في العالم العربي هي غياب حكم القانون وثقافة حكم القانون على الصعيدين الرسمي والشعبي، وبخاصة فعالية القواعد القانونية واجبة التطبيق في مساءلة الحاكم وتقييم عمله، وهذه علة يسود انتشارها في الأنظمة القمعية وكذلك في الدول التي تقترب بسمات الحكم فيها من الدول الفاشلة، والقانون هو الحاكم الفعلي في الدولة التي تعتمد نظام ديمقراطية في الحكم، ولذلك فإن الحكم القانون مقومات أساسية، فالمجتمع الذي يسود فيه حكم القانون جميع المسؤولين أمام القانون كما جميع الأفراد والمؤسسات ونعلم يقينا أن هذا المبدأ مفقود في مجتمع من جهة ممارسة المسؤول في السلطة أو من جهة الثقافة العامة التي تطالب المسؤول وتلزمه بالتقيد؛
- إن غياب ثقافة حكم القانون لا بل جهل المسؤولين والنخب المثقفة أهمية القانون كمعبر عن الإرادة الشعبية وحافظ للحقوق والواجبات في المجتمع هو من أهم معوقات التطور؛
- إن ديناميكية العلاقة بين الفساد وحكم القانون تفرض صراعة وجودية بين الإثنين، فالفساد يمنع تبني قوانين تحد من مضاره، ويعمل على إضعاف المؤسسات المولجة بالتطبيق الفعال للقوانين القائمة وترسيخ حكم القانون وتطبيق

القوانين بفعالية، هما أضمن الوسائل للقضاء على الفساد، وفضلا عن دوره في إضعاف أو تغييب حكم القانون، يشكل الفساد مانعا أساسيا من بناء نظام ديمقراطي، فالشفافية والمساءلة والانفتاح التي هي من أهم مقومات الحكم الديمقراطي، هي كذلك عناصر رئيسية في محاربة الفساد.

ثالثا: آثار الفساد المالي في الجزائر

1- أثر الفساد المالي على الإستثمار:

توجد دراسات تؤكد على أن تفشي الفساد المالي يعتبر من بين أهم العوائق التي تعترض الإستثمار الخاص الوطني والأجنبي، حيث أن الدراسة التي قام بها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر، والتي شملت 562 مؤسسة خاصة وطنية وأجنبية، أكد فيها رؤساء المؤسسات الذين تم استجوابهم بأن الفساد يعتبر من بين العوائق الأولى للإستثمار بالإضافة للعائق المالي الوصول للقروض) ومشكلة الحصول على العقار الصناعي وتفشي الإقتصاد غير الرسمي، وقدر البنك الدولي أن المؤسسات تنفق حوالي 6% من رقم أعمالها على الفساد (الرشوة). ويرتبط الفساد في الجزائر حسب الدراسات التي تمت في هذا الشأن بثلاث دوائر أساسية هي التجارة الخارجية، بعض دوائر الجهاز الحكومي والبنوك. فأني مستثمر في الجزائر يتعين عليه المرور عبر 14 مرحلة لمدة تقارب شهرا، أو تزيد في أغلب الأحيان، وبتكلفة تمثل 25% من قيمة المشروع، ثم المرور عبر 25 مرحلة لمدة 244 يوم للحصول على الترخيص لإنشاء المؤسسة والشروع في العمل و16 مرحلة ب 52 نيوم لتسجيل ملكية، أما الوقت الذي تستغرقه تسوية عملية غلق المؤسسة والإعلان الرسمي عن حلها النهائي فهي على أقل تقدير تناهز 5 سنوات في حين تتمثل العمولات والرشاوى 6% من رقم أعمال المؤسسات والأعباء الإضافية.

يبين هذا الجدول تدهور قيمة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، بلغت قيمة التدفق 2301 مليون دولار خلال سنة 2010، وحققت إرتفاعا ملحوظا في سنة 2011 بقيمة 2581 مليون دولار وهو أقصى تدفق حققته الجزائر خلال الفترة (2010_2015)، ويرجع هذا الارتفاع إلى فترة البحبوحة المالية، وفي سنة 2012 تنخفض قيمة التدفقات إلى 1499 مليون دولار، ويتواصل إنخفاض التدفقات في سنوات 2013 و2014، حيث بلغت قيمة التدفق 1691 و1506 على التوالي، وتحقق الجزائر تراجع رهيب في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث حققت قيمة سالبة خلال سنة 2015 وبلغت 587.

جدول رقم (01): يوضح قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي للجزائر بين سنة 2010-2015

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر	2301	2581	1499	1691	1506	-578.3

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على بيانات المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مناح الاستثمار في الدول العربية، 2016، ص 115.

2- أثر الفساد المالي على الفقر:

يقول " خالد بن قفة أن المشكلة في الجزائر لا تتعلق بالحريات لكن بمزيد من العدالة الإجتماعية، حيث يمكن أن نعبر عن مظاهر التباين الإجتماعي من خلال الإحتكار المفرط لأقلية معينة للثروة وإزدياد عدد الفقراء، وتراجع الطبقة المتوسطة التي أصبحت تزداد فقرا وتعاني من محدودية الإمكانيات والقدرة الشرائية، حيث نجد تركيز الثروة يزداد إنحصارة في ثلة قليلة من المجتمع متمثلة في رجال الجيش وكبار المسؤولين ورؤساء الأعمال، ونجد هذه الأقلية التي تمثل 20 % من المجتمع تسيطر على أكثر من 50% من الثروات الوطنية، مع العلم أن هذا الفارق بين عوائد الأغنياء وعوائد الفقراء يزداد تباينا وتمايزا، وذلك من سنة إلى أخرى ما جعل الطبقة المتوسطة تنهار تماما بإعتبارها طبقة المثقفين والمتعلمين المهنيين وذوي الدخل المتوسطة.

من جهة أخرى هناك أغلبية من الشعب والتي تفوق نسبتها أكثر من 40 % من فقراء الجزائر يعانون من مختلف أوجه الفقر، حيث ترى المنظمة الحقوقية أن نسبة الفقر في الجزائر زادت بشكل ملحوظ، حيث تشير التقديرات إلى وجود 24% من الجزائريين يعيشون تحت خط الفقر "ففي سنة 2014 تم إحصاء أكثر 932.000 أسرة فقيرة مع زيادة 304.000 أسرة فقيرة مقارنة بالسنة الماضية 2013 التي سجلت فيها 628.000 أسرة فقيرة، وذكرت الرابطة أن القضاء على الفقر يتطلب إعادة النظر في السياسة الإقتصادية وخاصة التوزيع العادل للثروات من خلال نظام عادل للأجور ومحاربة إقتصاد الربيع والفساد الذي ظل يهدد الفقراء وأبعدهم عن العملية الإنتاجية والإستهلاكية، ومن ثم تهميشهم عن الحياة السياسية من خلال العزوف عن المشاركة السياسية، أصبحوا مواطنين لا يعبرون عن تواجدهم ومطالبهم إلا عن طريق الإحتجاج أو التغاضي عن فساد المسؤولين وعدم المبالاة .

وبالتالي فالفساد عطل قوة فاعلة في المجتمع كان من الممكن الإستفادة منها لو أحسن التعامل معها، كما أن إضرار الفساد بتوزيع الدخل بشكل غير متكافئ ومشروع وتهميش النسيج الاجتماعي وخلقب طبقة فقيرة جدا وطبقة غنية بالإنتماع من موارد الفقراء، أحدث تحولات سريعة ومفاجئة في التركيبة الاجتماعية.

3- أثر الفساد المالي على التنمية في الجزائر:

يعد الفساد المصدر الرئيسي لإخفاق جهود التنمية وتكريس الفقر في أي مجتمع من المجتمعات ففي ظل وجود الفساد تتضاءل قدرة الدولة على تحقيق أهدافها التنموية ذات الصلة برفاهية المواطن وتأمين المساواة وتحقيق العدالة إذ يلتهم الفساد القسم الأعظم من الموارد المخصصة لتمويل برنامج التنمية وقوض إرساء دعائم الحكم الرشيد المبينة على الشفافية والمساءلة والتنافسية، وزاد من حدة الفقر، فبالرغم من الأموال الطائلة التي خصصت لتدعيم التنمية ولرفع المستوى المعيشي للسكان في الجزائر، إلا أن الواقع يعكس صورة مغايرة تماما لهذا الإتجاه، تمثلت في زيادة عدد الفقراء وارتفاع معدلات الجريمة وإستشراء الرشوة، وإدراج الجزائر ضمن الدول الأكثر فسادا في سلم ترتيب المنظمات في هذا المجال، وهو ما أدى إلى وضع إجراءات وتدابير قانونية قصد مكافحة الفساد من أجل التمكين الأطر الحكم الرشيد، الذي يعتبر ركيزة أساسية لمحاربة الفقر والقضاء عليه، مع إرتفاع الدعوات المنادية بضرورة الإقلاع عن أساليب الحكم السيئ التي توظف القمع والفساد في الوطن العربي، إنخرطت النخب الحاكمة في مشاريع إصلاحية تجميلية زادت من الطين بلة، فغدا الفساد نظاما موازيا للدولة، أفرغت كل عملية للتطوير الإقتصادي أو الاجتماعي من محتواها، خاصة في دول غنية مثل الجزائر، وأكسبها صفة التنمية الجزئية، بدل التنمية الشاملة، والتنمية المادية عوض التنمية الإنسانية، فأوضحت الأقلية تملك والغالبية تعيش حالة الفقر والإذلال اليومي، لذا من حق الأغلبية أن تثور الإقتناعهم بأنه ليس من القدر أن تكون الدولة غنية والشعب فقيرا، بل نظام الفساد هو المسؤول عن فساد الدولة والمجتمع.

وفي نفس السياق أكد السيد بن بيتور في ندوة حول الفقر، نظمها فرع منظمة الشفافية الدولية بالجزائر أن الصيغ الإقتصادية التي تعتمد عليها الحكومة في مختلف القطاعات، على أساس التنمية والتطوير، لا يمكنها إلا أن توسع دائرة الفقر في الجزائر ووصف السياسات المتبعة بسياسات تفقير المواطنين. فسوء التسيير والفساد وانعدام النقاش بشأن كيفية تسيير الثروة والشفافية في إدارة شؤون المواطنين، سيؤدي حتما إلى مزيد من الفقر وسط شرائح المجتمع. و في إشارة إلى تسيير الموارد النفطية، قال: للأسف نحن نعمل على توفير عوامل التفقير، مقدما تحليلا إقتصاديا للظاهرة في صلتها ب " الربع " مشيرا بأن كل برميل من البترول يخرج دون الإستفادة من عائداته في إرساء مشاريع ذات جدوى.

المطلب الثاني: واقع الفساد في الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد

إن الإعتماد على الربيع البترولي عزز من مكانة السلطة السياسية في الجزائر وذلك بالإحتكام إلى منطق الزبائنية وهذا ما جعل من الدولة هي المانح والمانع في نفس الوقت، فهي تعمل على منح من تشاء من المسؤولين والفئات الاجتماعية وكل شخص ترى فيه خدمة لبقاء النظام تعمل على مساومته مادياً، كما تمنع الموارد على كل من ترى فيه معارضاً لسياستها، فأصبحت الدولة الجزائرية تعرف ضمن منطقة الثقب الأسود نظراً لما تعرفه من إنتشار للفساد. إن تنامي إعتماد الدولة على الربيع ومع التحولات الإقتصادية والسياسية التي عرفت خاصة أسعار البترول جعل من هذه النعمة نقمة، فبدل أن توجه الثروة لخدمة التنمية الشاملة نجد أن هذه الثروة واعتبرها جرائم فساد،¹ من بين هذه الأفعال نذكر:

- رشوة الموظفين العموميين، الرشوة في مجال الصفقات العمومية، رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية، إختلاس ممتلكات من قبل موظف عمومي أو إستعمالها على نحو غير شرعي؛
- الغدر، الإعفاء والتخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم، إستغلال النفوذ، إساءة إستغلال الوظيفة؛
- تعارض المصالح، أخذ فوائد بصفة غير قانونية، عدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات؛
- الإثراء غير المشروع، تلقي الهدايا، التمويل الخفي للأحزاب السياسية، الرشوة في القطاع الخاص؛
- إختلاس الممتلكات في القطاع الخاص، تبييض العائدات الإجرامية، إعاقعة السير الحسن للعدالة؛
- حماية الشهود والخبراء والمبلغين والضحايا، البلاغ الكيدي وعدم الإبلاغ عن الجرائم، كل هذه الأفعال يعترها قانون الوقاية من الفساد ومكافحته جرائم وممارسات فساد يعاقب عليها القانون، وجهت لخدمة فئة معينة والتي تمثل السلطة الفعلية في الجزائر والتي أطلق عليها الرئيس الراحل محمد بوضياف "المافيا المالية السياسية".²
- عدم إهتمام القيادة السياسية بمحاربة الفساد: إذا كانت غاية السلطة في نظر ساسة الدول المتخلفة هي البقاء في السلطة، وهذا ما أثبتته واقع هذه الدول من خلال مشاركة مسؤوليها في أعمال فساد تتضمن نهب المال العام وتوظيف الأقارب والأصدقاء، فإن غاية أي نظام سياسي في الدول التي تحترم نفسها وتتيح لأبنائها حق التداول السلمي على

¹ سارة بوسعيد، "دور استراتيجية مكافحة الفساد الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر و ماليزيا"، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2013، ص121.

² صاحبي سهام، مرجع سبق ذكره، ص87.

السلطة هو تحقيق مصالح المجتمع، وذلك من خلال محاربة الفساد، بوضع مجموعة من القوانين الرادعة للمفسدين مهما كانت مناصبهم.

جدول رقم (02): واقع الفساد في الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد (CPI) للفترة (2003 – 2018)

السنة	نقاط المؤشر (10-0)	الترتيب	عدد الدول بالدراسة
2003	2.6	88	133
2004	2.7	97	146
2005	2.8	97	159
2006	3.1	84	163
2007	3.0	99	180
2008	3.2	92	180
2009	2.8	111	180
2010	2.9	105	178
2011	2.9	112	183
2012	3.4	105	174
2013	3.6	109	177
2014	3.6	100	177
2015	3.6	88	167

176	108	3.4	2016
180	112	3.3	2017
180	105	3.5	2018

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية عن مؤشر مدركات الفساد للسنوات (2010 - 2018)، على الموقع الإلكتروني للمنظمة: (<http://cpi.transparency.org>)، تاريخ الاطلاع: 2020/05/21، على الساعة: 20:47.

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه، حسب مدركات الفساد، أن الجزائر شهدت إرتفاع في نسبة الفساد منذ سنة 2003 إلى 2008، حيث صنفت في المرتبة 88 من بين 133 دولة سنة 2003، وإرتفعت إلى المرتبة 97، من بين 146 دولة، إلى غاية 2008 حيث صنفت في المرتبة 92 من بين 180 دولة بتقييم 10/3.2 حسب مؤشر CPI. ثم يُلاحظ إنخفاض خلال سنة 2009، حيث صنفت في المرتبة 111 من بين 180 دولة، وبتقييم 10/2.8 حسب مؤشر CPI، ثم يليها إرتفاع سنة 2010 إلى 2015، حيث صنفت في المرتبة 88 سنة 2015، ثم يليها إنخفاض سنة 2017 صنفت في المرتبة 112، ثم إرتفاع سنة 2018، حيث صنفت في المرتبة 105 من بين 180 دولة، بتقييم 10/3.5، ورغم كل هذه الإحصائيات تبقى الأرقام والمراتب التي تحتلها الجزائر في مؤشر الفساد غير مبشرة بالخير.

المطلب الثالث: آليات وهيئات مكافحة الفساد المالي في الجزائر

أولاً: آليات مكافحة الفساد المالي في الجزائر

إن مكافحة الفساد شرط ضروري لسلامة وفعالية الأنشطة الاقتصادية، والجزائر على وجه الخصوص بذلت جهود إضافية لتوفير متطلبات مكافحة الفساد؛ و من بين أهم آليات مكافحة الفساد المالي في الجزائر:

1- الإصلاح الإداري:

ولعل من الأمور المتفق عليها أن الفساد المالي من شأنه أن يلحق أضراراً بجهود الإصلاح الإداري، ومن هنا تحاول الفئات المتورطة في الفساد المالي إيجاد الذرائع للوقوف في وجه الإصلاحات الإدارية والمالية للمحافظة على الامتيازات المكتسبة وإعتبار المال العام وسيلة للنهب والرشوة غير المشروع بغية التخفيف من آثار الفساد الإداري ومحاربه إعتمدت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الإدارية والتي ظهرت على مختلف الأصعدة منها سن مجموعة من القوانين الرادعة لهذه الظاهرة كما قامت بمجموعة من الإصلاحات على مستوى الجهاز الإداري أدت إلى عصرنته وتحديث قواعده وأحكامه وإعادة صياغة العلاقة بين الموظف والجهاز الإداري، كما أقيمت جهود ضخمة لمحاربة هذه الظاهرة فيما يخص التوعية واتخاذ إجراءات ردية ورقابية.¹

2- إصلاح نظام الأجور:

يعد إصلاح نظام الأجور أحد السبل لتقليل فرص الفساد الإداري، لأن تحسين أجر الموظف يساعده على تحسين ظروفه الاجتماعية، و رفع أدائه، و عدم قبوله الرشوة أو قيامه بتلاعبات مالية. و هذا ما أجمعت عليه حل الدراسات النظرية، "إذ أنه عندما يحصل الموظفون الحكوميون على رواتب لائقة فإننا نشترى بذلك طبقة عازلة ضد نظام الرعاية و الرشوة" كما يعد إقامة نظام للتحفيز المادي و المعنوي أداة فعالة للحد من إنتشار الفساد، ويكون هذا النظام قائم على المساواة في الأجور وعدم المبالغة في التمييز أو كما تم إعادة النظر في الشبكة الوطنية للأجور بإعتماد شبكة جديدة للتخفيف من الظروف الصعبة التي يعمل الموظفون في ظلها للنهوض بديمومة الدولة ومؤسساتها بإعتماد نظام جديد لتصنيف الموظفين والأعوان العموميين، وتظهر أهمية مراجعة الشبكة الوطنية للأجور من خلال الزيادة في الأجور

¹ صاحبي سهام، مرجع سبق ذكره، ص 110.

والتي جاءت لإصلاح الاختلالات في النظام القديم ولتوفير حياة كريمة للموظف العمومي لاسيما وأن تدني الأجور يعد من أهم أسباب إنتشار الفساد المالي والإداري في الجزائر

وتعمل الجزائر على ترشيد إدارتها العمومية وتكييفها مع التطورات التكنولوجية، والتي تعتبر من أهم الآليات الكفيلة بتحسين الأداء ومحاربة الأمية الإلكترونية التي تعتبر من أهم معوقات إستخدام التكنولوجيا في الإدارة الجزائرية والتي يعاني منها العديد من الموظفين.¹

إن الإصلاحات الإقتصادية والإدارية مهما كانت محكمة وجادة مصيرها الفشل إن لم تقترن بإصلاحات موازية في الادارات الحكومية وفي مؤسسات المجتمع المدني بما يسهم في ضبط العلاقة بين السلطة والمال العام، تلك العلاقة التي تشكل بيئة مناسبة لنمو ظاهرة الفساد وانتشارها في المجتمع،

بالإضافة إلى تعزيز الديمقراطية وتشديد المحاسبة وإصلاح السلطة القضائية التي تستوجب النزاهة، وأن تترافق هذه الإصلاحات بضرورة الفصل بين السلطات لأنه كلما إتسعت المسافة بين الجهات التي تطبق القانون كلما قلت فرص ممارسة الفساد، وبالتالي الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية يشكل ضمانا حقيقية لسلامة تطبيق النظام العام.²

تبسيط القوانين الضريبية يحد من الفساد بطريقتين أ ولها تقييد قدرة المسؤولين على إستخدام تقدي رهم الشخصي في تطبيق القواعد الضريبية وثانياً تقليل نسبة التهرب من الضرائب وزيادة الالتزام بسدادها، وذلك بخفضها وهذه أيضاً إحدى طرق تقليل الإقتصاد غير الرسمي.

3- الإصلاح الإقتصادي:

حاولت الدولة من خلال مشروع قانون المالية 2016 إعتماد تدابير ترمي إلى تسهيل الإجراءات، وأخرى متصلة بتحفيز الاستثمارات التي تواجه عقبات كبيرة نتيجة ترسخ الأساليب البيروقراطية في الإدارة الجزائرية وتعقيدات مناخ الأعمال، ما جعل الجزائر من بين أضعف البلدان إستقطابا لرؤوس الأموال الأجنبية والإستثمارات الخارجية، والمحلية

¹ حفيظ صولاي، قانون المالية 2016 بداية السنوات العجاف في الجزائر، جريدة الخبر الإلكترونية. على الرابط الإلكتروني التالي، <https://www.elkhabar.com/press/article> تاريخ التصفح 2020/04/28 ، على الساعة: 16:14.

² صاحبي سهام، نفس المرجع، ص112

أيضا .ومن بين التدابير المنصوص عليها في القانون إجراءات تحفيزية لتشجيع الاستثمارات . كما تم إقرار تدابير تتعلق بتسهيل الوصول إلى العقار الإقتصادي والتمويل وتبسيط الاجراءات الجبائية من خلال إصلاح النظام الضريبي وتخفيف العبء عن المكلفين بالضريبة، وهو ما يسمح بالحد من التهرب الضريبي الذي يمثل أحد أهم مظاهر الفساد المالي، ويشمل الإصلاح الإعفاءات الضريبية والتخفيضات والإمتيازات¹ .

إن غياب الإصلاحات المؤسسية المترافقة مع برامج الإنفتاح الإقتصادي خلق بؤر جديدة للفساد واستغلال السلطة. فمثلا نجد أن عملية منح رخص خاصة لشركات الهاتف الخليوي أثبتت فشلها في العمل على تنصيب مراقبين فعالين وغير منحازين في الجزائر وتونس، وهذا يفسر وجود النسب العالية من السلطات الإستناسبية التي يتمتع بها الممولون في القطاع الخاص والمسؤولون في الدولة مما يفسح في المجال لاستفحال أعمال الفساد .

لقد قامت الجزائر ببذل مجهودها في مكافحة الفساد المالي خاصة فيما يتعلق بالتهرب الضريبي، حيث قامت بوضع إجراءات جديدة وتعديل القديم منها، وذلك من خلال قوانين المالية الصادرة في كل عام وفيما يلي بعض قوانين المالية التي أتت بإصلاحات جبائية.

تم رفع الغرامات على الغشاشين من خلال المادة 7 ، وتم التأكيد في هذا القانون على طرق الدفع للإستفادة من الخصم على القيمة المضافة من أجل الحد من التهرب الضريبي بإستخدام الفواتير الوهمية ، كما تم في هذا القانون ضمن المادة 18 منه تنظيم عملية تحرير محضر التلبس الجبائي في الظروف التي تشكل تهديد في تحصيل الديون الجبائية من قبل المكلفين بالضريبة .

تم تشديد العقوبات المنصوص عليها في المادة 303 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة من خلال المادة 13 لكل من حاول التملص باللجوء إلى أعمال تدليسية إقرار وعاء أي ضريبة أو حق أو رسم خاضع له أو تصفيته كليا أو جزئيا قد تصل العقوبات إلى الحبس لمدة 10 سنوات وتضاعف هذه العقوبات في حالة العودة.

¹ نفس المرجع، ص 113

ثانيا: هيئات مكافحة الفساد المالي في الجزائر

جاء في المادة 06 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الفصل الثاني منها المتعلق بالتدابير الوقائية أنه: "تكفل كل دولة طرف، ووفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني وجود هيئة أو هيئات حسب الإقتضاء تتولى منع الفساد مع منح هذه الهيئة أو الهيئات ما يلزم من الإستقلالية لتمكينها من الإضطلاع بوظائفها بصورة فعالة، وبمناى عن أي تأثير لا مسوغ له، وينبغي توفير ما يلزم من موارد مادية وموظفين متخصصين، وكذلك ما قد يحتاج إليه هؤلاء الموظفين من تدريب واضطلاع بوظائفهم. وبعد مصادقة الجزائر على هذه الإتفاقية أنشأت الهيئة الوطنية لوقاية من الفساد ومكافحته ومجلس المحاسبة الجزائري، بالإضافة إلى عدة هيئات أخرى معنية بمكافحة الفساد بمختلف مظاهره.¹

1- مجلس المحاسبة:

تم تأسيسه بموجب قانون رقم 80-05 الذي منح دورا هاما لهذا المجلس، بحيث كان هذا الأخير يتمتع بصلاحيات إدارية وقضائية واسعة، كما إعتترف هذا القانون بصفة القاضي لأعضائه، وسمح بتمثيلهم لدى المجلس الأعلى للقضاء، حيث تنص المادة 03 من القانون رقم 80-05 الملغي على أنه يوضع مجلس المحاسبة تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية، وهو هيئة قضائية وإدارية مكلفة بمراقبة مالية الدولة والحزب والمؤسسات المنتجة والمجموعات المحلية والمؤسسات الاشتراكية بجميع أنواعها.

أما المرحلة الثانية لهذا المجلس، فانطلقت مع القانون رقم 90-32 الذي أعاد النظر بصفة معمقة في مجلس المحاسبة في مجال الرقابة، بحيث أصبح هذا الأخير هيئة إدارية تقوم برقابة إدارية دون أي أثر قانوني، كما فقد أصحابه صفة القاضي.

أما المرحلة الأخيرة وهي التي نظمت بمقتضى الأمر رقم 95-20، الذي أعاد مكانة مجلس المحاسبة ورفع دوره وجعل منه هيئة قضائية إدارية، بحيث أصبحت بعض القرارات الصادرة عنه تخضع لمجلس المحاسبة عن طريق الطعن بالنقض.

أما التقارير السنوية التي يعدها مجلس المحاسبة ترفع إلى رئيس الجمهورية ويرسل نسخة منه إلى المؤسسة التشريعية، ويتضمن هذا التقرير المعاينات والملاحظات والتقييمات الناجمة عن أشغال تحريات المجلس، وتعتبر هذه التقارير أهم

¹ صاحبي سهام، مرجع سبق ذكره، ص 103.

الوسائل لممارسة رقابته، فهي لا تلقى الصدى المطلوب ولا سيما لدى الهيئة التشريعية التي يفترض فيها أن تولي العناية اللازمة لمثل هذه التقارير، لأنها إحدى الوسائل التي تساعد على مراقبة النشاط المالي للحكومة.¹

و يتمتع مجلس المحاسبة بالاستقلالية في التسيير ويخضع لقواعد المحاسبة العمومية، يديره رئيس ويساعده في ذلك نائب رئيس، ويتولى دور النيابة العامة لدى المجلس ناظر عام بمساعدة نظار، حيث ينتظم مجلس المحاسبة في غرف ذات اختصاص وطني عددها ثمانية (08)، وغرف ذات اختصاص..

2- المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها:

هو ثاني هيئة وضعت لمحاربة الفساد، حيث تعتبر أداة لتقديم إقتراحات للقضاء على الرشوة ومعاينة ممارسيها وإضفاء الشفافية، تم إستحداثه أثناء الحملة الإعلامية التي أعلنها الرئيس اليامين زروال " على الرشوة ومختلف أشكال الفساد، بموجب مرسوم رئاسي في 9/ 1996 تحت رقم 96 – 233 لكنه لم يصبح عمليا إلا في بداية 1997 وتتمثل مهام المرصد في جمع المعلومات اللازمة وتنظيمها لكشف وقائع الرشوة وإستغلال النفوذ والإختلاسات والإستيلاء غير المشروع على المصالح والمساس بحرية المرشحين للصفقات العمومية والوقاية من تلك الوقائع، ويقدم رأيه للسلطات الإدارية بخصوص التدابير التي تتخذ للوقاية من الوقائع التي تساهم في الرشوة، خوله القانون سلطات واسعة حيث يمكنه التماس مساعدة السلطة القضائية في الحالة التي يتطلبها القانون، كما يلزم القانون المرصد الوطني لمراقبة الرشوة رفع تقرير سنوي لرئيس الجمهورية يشتمل حصيلة نشاطه وتعليقاته وإقتراحاته وتوصياته.²

وتجدر الإشارة إلى أن المرصد تعرض لمجموعة من الضغوط أظهرت عدم قدرته الفعلية في الحد من ظاهرة الفساد، إذ لوحظ أن التنظيم الذي يحكم هذه الهيئة تم تنظيمه بعد مرور 19 شهرا من الإعلان عنه مما يؤكد غياب الإرادة السياسية في تشجيعه وتحسينه من ناحية، ناهيك عن التباطؤ الإداري البيروقراطي للحد من فاعليته من ناحية ثانية.

¹ الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في الجزائر، الطبعة الثانية، الجزائر، ص198.

² صاحبي سهام، مرجع سبق ذكره، ص205.

3- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد:

نصت المادة 17 من القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته على ضرورة إنشاء هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحة ، قصد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد، وهي عبارة عن سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، توضع لدى رئيس الجمهورية، وتحدد تشكيلية الهيئة وتنظيمها وكيفية سيرها عن طريق التنظيم.

وتضمن هذه الهيئة إستقلاليتها بوجه خاص عن طريق إتخاذ التدابير الآتية:

- قيام الأعضاء والموظفين التابعين للهيئة، المؤهلين للإطلاع على معلومات شخصية وعموما على أية معلومات ذات طابع سري، بتأدية اليمين الخاصة بهم قبل استلام مهامهم. (تحدد صيغة اليمين عن طريق التنظيم) ، و تزويد الهيئة بالوسائل البشرية والمادية اللازمة لتأدية مهامها؛
- التكوين المناسب والعالي المستوى لمستخدميها. : ضمان أمن وحماية أعضاء وموظفي الهيئة من كل أشكال الضغط أو التهيب أو التهديد أو الإهانة والشتيم أو الإعتداء مهما يكن نوعه، التي قد يتعرضون لها أثناء أو بمناسبة ممارستهم لمهامهم.¹

وتكلف الهيئة تكلف الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بالمهام الآتية:

- إقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العمومية؛
- تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد، لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة، واقتراح تدابير خاصة منها ذات الطابع التشريعي والتنظيمي للوقاية من الفساد؛
- التعاون مع القطاعات المعنية العمومية والخاصة في إعداد قواعد أخلاقيات المهنة؛
- إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد؛

¹ نفس المرجع، ص 209.

- جمع ومركزة وإستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها، لاسيما البحث في التشريع والتنظيم والإجراءات والممارسات الإدارية، عن عوامل الفساد لأجل تقديم توصيات لإزالتها؛
- التقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، والنظر في مدى فعاليتها؛
- تلقي التصريحات بالامتلاكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية ودراسة وإستغلال المعلومات الواردة فيها والسهر على حفظها، وذلك مع مراعاة أحكام المادة 6 أعلاه في فقرتيها 1 و3؛
- الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في واقع ذات علاقة بالفساد.¹

يمكن للهيئة في إطار ممارسة المهام المذكورة في المادة 20 أعلاه، أن تطلب من الإدارات والمؤسسات والهيئات التابعة للقطاع العام أو الخاص أو من كل شخص طبيعي أو معنوي آخر أية وثائق أو معلومات تراها مفيدة في الكشف عن أفعال الفساد. وكل رفض متعمد وغير مبرر لتزويد الهيئة بالمعلومات و/أو الوثائق المطلوبة بشكل جريمة إعاقه السير.

4- الديوان الوطني لقمع الفساد:

إستحدث الديوان تنفيذا لتعليمه رئيس الجمهورية رقم 03 المتعلقة بتفعيل مكافحة الفساد المؤرخة في 13 ديسمبر 2009، والتي تضمنت وجوب تعزيز آليات مكافحة الفساد ودعمها وهذا على الصعيدين المؤسساتي والعملي وأهم ما نص عليه في المجال المؤسساتي هو ضرورة تعزيز مسعى الدولة بإحداث ديوان مركزي لقمع الفساد بصفته أداة عملية تتضافر في إطارها الجهود للتصدي قانونيا لأعمال الفساد الإجرامية وردعها، وهذا ما تأكد بصدر الأمر رقم 10/05 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتمم للقانون تعليمه رقم 3 لرئيس الجمهورية سنة 2009 المتعلقة بتعيين الهيئة وتفعيل مكافحة الفساد رقم 01 / 06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته والذي أضاف الباب الثالث مكرر والذي بموجبه تم إنشاء الديوان المركزي لقمع الفساد.

إن إنشاء هذا الديوان يأتي في إطار مسعى الدولة نحو مضاعفة جهود مكافحة الفساد وذلك بتدعيم دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، والتي أعيد تكييفها وتنظيم صلاحياتها ومهامها بصدر التعليمه والقوانين المذكورة أعلاه حيث بينت التعليمه بصورة صريحة العلاقة بين الجهازين واختصاص كل منهما، فأصبحت الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد تنحصر مهامها في تطبيق سياسية وقائية على المستوى الوطني، أما الديوان الوطني فتتخصص مهمته في البحث

¹ خديجة مالكي، الهيئات الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، مذكرة ماستر، شعبة الحقوق، تخصص قانون جنائي للأعمال، جامعة أم البواقي، 2015،

والتحري عن جرائم الفساد، وبالتالي فهو جهاز قمعي وردعي، ومن ثم فإن الجهازين مكملين لبعضهما البعض أحدهما يختص بالجانب الوقائي والآخر بجانب المكافحة أو القمع والردع.¹

لا شك أن أهم تحدي تواجهه الهيئات والمؤسسات ونحوها من الأجهزة المكلفة بمكافحة الفساد هو كيف يمكن لهذه المؤسسات والهيئات أن تتجنب الوقوع في فخ التسييس والتحيز لتلعب من ثم الدور الأساسي الجوهري المنوط بها والمتمثل في محاربة ظاهرة الفساد، ذلك أن هذه المؤسسات والهيئات المكلفة بمكافحة الفساد، قد تصطدم بمعوقات تحول دون الإضطلاع بالأهداف المرجوة منها، إذ أن هذه الهيئات غالبا ما تكون خاضعة للتبعية السياسية، فهي لن تجرؤ على التحقيق مع الموظفين السامين الأشد فسادا، بالإضافة إلى النقص في العدد اللازم والكافي للعنصر البشري المشكل لهذه الهيئات والمؤسسات، وللحد من هذه المعوقات وجعل هذه الهيئات المكلفة بمكافحة الفساد أكثر فعالية ونجاعة لابد من توافر الدعم السياسي من أعلى هرم في السلطة وكذا مختلف القيادات السياسية الوطنية والمحلية. الاستقلال السياسي والتنفيذي الضروري للتحري عن أعمال أعلى القيادات الحكومية وغير الحكومية أن تكون مسيرة من طرف قيادة رشيدة تتمتع بالمصداقية والنزاهة والأمانة، أن تتمتع بسلطات واسعة للتحري وتعقب كل من يشتبه في فساده.

¹ خديجة مالكي، مرجع سبق ذكره، ص38.

خلاصة الفصل الأول:

لقد قمنا في هذا الفصل بوضع الإطار المفاهيمي للفساد المالي، واستخلصنا أن الفساد المالي هو سوء إستغلال المناصب أو السلطات الممنوحة أو الموارد العامة بهدف تحقيق مأرب خاصة للفرد أو من يحيطون به وعلى الرغم من تعدد تعريفاته التي تناولناها واختلافها سواء من الناحية اللغوية أو الشرعية أو القانونية، إلا أنه هناك إتفاق واضح وهو على أن الفساد المالي سلوك سلبي وآثاره وخيمة على الفرد والمجتمع، إضافة إلى ذلك فهو لم يأتي من العدم بل نتيجة تضافر العديد من العوامل السياسية والإدارية والإقتصادية التي شكلت مجموعة الأسباب المساعد في إستشرائه والتي أدت إلى بروز أنواع كثيرة منه،

لقد إنتشر ظاهرة الفساد المالي في الجزائر ووصلت إلى مستويات غير مسبوقة حجمها وتنوعها وآثارها المدمرة على المجتمع ورفاهيته المادية، ومما لا شك فيه أن إستفحال هذه الظاهرة الخطيرة في مؤسساتنا سيؤدي إلى فقدان ثقة المواطن بالدولر الفعال والحيوي الذي يجب أن تلعبه أجهزة ومؤسسات الدولة في عملية التطوير الإقتصادي والإجتماعي المنشود، حيث يتركز الفساد بشكل عام في الجزائر على جرائم الرشوة والاختلاس، وكذلك تطور إلى الصور الجديدة به كالمحسوبية والتلاعب بالصفقات العمومية والتربح منها، وكذا تبييض الاموال وإخفاء العائدات الإجرامية. كما أن أسباب تفشي ظاهرة الفساد المالي بصورة أساسية هو غياب حكم القانون والقضاء المستقل وبغياب السفافية والمساءلة، كما أنه أكثر شيوعا في الدول النامية لما تتسم به من خصائص معينة تجعلها تجعلها أكثر سهولة لجني الربح منها أكثر من غيرها كضعف الرقابة والمؤسسات ونحو ذلك.

الفصل الثاني:

الحركة

تمهيد:

استجابة لنداء المساهمين و كرد فعل على ما يسود المؤسسات من الفساد الاقتصادي و المالي و لتحقيق رقابة فعالة تحمي المصالح المشتركة للجميع ظهرت الحوكمة ، و هي تلك الآليات و الاجراءات و القوانين و النظم التي تضمن الانضباط و الشفافية و النزاهة بهدف تحقيق المصلحة العامة و مصالح المعنيين في الشركة، تتمحور فكرة الحوكمة حول ادوات الرقابة المختلفة على ادارة الشركة التي تضمن لها حقوق المستفيدين و تحميهم من ان يكونوا ضحايا لأنواع الفساد الاقتصادي و المالي أو انتهاك لإستثماراتهم ، فوجود نظام حوكمة فعال يضمن المزيد من الاشراف للحد من الفساد ، وسنتطرق خلال هذا الفصل لماهية الحوكمة و دورها و أهميتها في مكافحة الفساد المالي.

المبحث الأول: ماهية الحوكمة

في بداية تناول هذا الموضوع تجدر الإشارة إلى أنه على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين و القانونيين و المحللين لمفهوم الحوكمة، ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات، وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل. وستعرض في هذا المبحث إلى نشأة وتطور مفهوم حوكمة الشركات، تعريف الحوكمة وخصائصها، وأهمية وأهداف الحوكمة.

المطلب الأول : نشأة و تطور مفهوم الحوكمة

يرتبط مفهوم الحوكمة وضرورة نشأته نتيجة لاعتبارات متعددة أبرزها أهمية الظهور و الانتشار السريع لمفهوم انفصال الإدارة عن الملكية، والذي يمثل السمة البارزة للشركات في العصر الحديث، وما عقبه من ظهور مشاكل الوكالة وما يرتبط بها من تضارب المصالح بين الإدارة و المالكين، كما أدى إلى زيادة الاهتمام والتفكير في حوكمة الشركات تطور مفهوم الوحدة المحاسبية، التي تعتبر من أهم أسباب ظهور علم المحاسبة بالإضافة إلى المعاملات المالية ووحدة النقد ووجود الأسواق¹. وقد مر تطور مفهوم الحوكمة بالمراحل الأربعة التالية:

1. مرحلة الكساد (ما بعد 1932):

تتميز هذه المرحلة بأنها الأساس لأبحاث الحوكمة، حيث تستهدف بداية الاعتراف بعمق الفجوة بين الإدارة و الملاك وتعارض مصالح الأطراف المختلفة في المنشأة، وسعي كل مجموعة لتحقيق مصالحها الذاتية، مما دفع إلى تدعيم الاتجاه نحو التطبيق السليم واللوائح للمساهمة في الحد من الإحتيال وتضارب المصالح.

2. مرحلة ظهور نظرية الوكالة وضبط العلاقة:

أولت هذه المرحلة اهتمام كبير لإيجاد الوسائل والآليات والمبادئ لضبط السلوك الإداري، وتحفيز المديرين للعمل على تحقيق مصالح المساهمين، وتعظيم قيمة المنشأة على المدى الطويل بما يقلل من التعارض وأسباب التعارض فيها، وتطور مفهوم الحوكمة بسبب تطور سوق المال و الإشراف على شفافيته، علاوة على التطور الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة

¹ عبد المطلب عثمان محمود، نموذج مقترح لقياس تطبيق حوكمة الشركات، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص57.

و المراجعة الأمريكية، وترجع البداية الحقيقية للحوكمة إلى صدور تقرير كادبري 1992، بعد إخفاق مجموعة من الشركات العامة في بريطانيا منها (MaxWell and BCCI) وما ترتب عليه من انخفاض الثقة في التقارير المالية التي هزت أسواق لندن المالية، والذي تم إعداده بواسطة مجلس التقرير المالي (Financial Reporting Council) لبورصة لندن للأوراق المالية، وشمل هذا التقرير على القواعد الرئيسية لأفضل الممارسات المالية والإدارية للشركات، ومن أهدافه الرئيسية تعزيز وتدعيم الموضوعية والاستقلالية لدى أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وتفعيل الأداء وضمان الشفافية والإفصاح في الوقت الملائم، وأوصى التقرير بزيادة مشاركة المساهمين في ممارسة مسؤولياتهم واكتساب حقوقهم مع زيادة الحاجة إلى الشفافية والإفصاح المحاسبي، وأصدر مجلس معايير المراجعة البريطاني (APB) إرشادات للمراجعين، وذلك لبيان كيفية إعداد التقارير المالية للتأكد من حسن تطبيق إجراءات الحوكمة. ثم صدر تقرير لجنة (Committee of Sponsoring of the Tread Way Commission) في عام 1992 بعنوان الرقابة الداخلية، والذي تم تقسيمه إلى أربعة أجزاء تناولت إطار الرقابة الداخلية وإعداد التقارير للأطراف الخارجية وأدوات التقييم. وصدر تقرير لجنة تيرنبول (Turnbull) عام 1999 عن مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا و ويلز والذي وفر إرشادات عامة لمجالس إدارات تنظيمات الأعمال لمراجعة مخاطر كل من الإدارة ونظم الرقابة الداخلية والتي تتمثل في المخاطر المالية والتشغيلية والتقنية والبيئية.

3. مرحلة ظهور مفهوم الحوكمة:

تعتبر هذه المرحلة بداية الاعتراف الرسمي بهذا المفهوم، فبعد أن وضعت منظمة التجارة العالمية معايير الحوكمة لشركات، أصدرت منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي تقريرها عام 1999 بعنوان مبادئ الحوكمة شملت مجموعة من القواعد المطلوبة لأفضل الممارسات واتحادات مهنية متعددة، لوضع مجموعة من المعايير لتحقيق أهداف الحوكمة¹.

4. مرحلة التأكيد على حتمية الحوكمة:

استمر تطور الحوكمة مع تتابع الإنهيارات المالية لكبرى الشركات العالمية في الو.م.أ، وأشهرها شركة إنورن (2001م)، لتجعل من مفهوم الحوكمة تحتل مساحة كبيرة من الاهتمام في مختلف دول العالم ومنظمتها والسعي نحو تطبيقها، حيث

¹ أمير واجب غالب دويكات، دور حوكمة الشركات في تفعيل الأسواق المالية الناشئة، مذكرة ماستر، علوم اقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، 2015، ص 49-50.

إتجه البنك الدولي إلى الإهتمام بالحوكمة، فألزم بعض المؤسسات واللجان والهيئات لتبنيها، وأصدر مجموعة من الضوابط لتطبيق الحوكمة وتفعيلها، كتأسيس المجلس الأوروبي لتقديم المساعدات اللازمة لتطبيق الحوكمة، وتأسيس الآسيوية لدعم تطبيق الحوكمة.

ما سبق يستنتج أن:

- تطور مفهوم الحوكمة خلال العقود الماضية، جاءت بعد سلسلة الإنهيارات الكبرى للشركات العالمية؛
- فشل القواعد المستحدثة عقب تلك الأحداث في منع الممارسات الخاطئة، وذلك لإنهيار عدد من الشركات الأمريكية في بداية الألفية الثالثة؛
- تعد بريطانيا و الو.م.أ من الدول الرائدة في إرساء مفهوم حوكمة الشركات.¹

المطلب الثاني : تعريف الحوكمة وخصائصها

نجد عديدا من الباحثين قد حاولوا تعريف الحوكمة من خلال النظر لها من عدة زوايا، وذلك لأهميتها في العديد من المجالات الاقتصادية، وعليه سنحاول في هذا المطلب تعريف الحوكمة والتطرق لبعض أهم خصائصها.

1- تعريف الحوكمة:

تعتبر الحوكمة من المصطلحات الحديثة نسبيا، والتي لم يتم الاتفاق على ترجمة محددة لها في اللغة العربية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، فقد أطلق عليها حكم الشركات، حكامية الشركات، وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى العديد من البدائل الأخرى منها، أسلوب سلطة ممارسة الإدارة.²

¹ عبد المطلب عثمان محمود، مرجع سبق ذكره، ص 58

² علاء محمد شوقي ابراهيم عيسى، تأثير تطبيق الحوكمة على مخاطر نظم المعلومات المحاسبية، المنظمة العربية للتنمية الادارية للنشر، مصر، القاهرة، 2015، ص 19.

وتعرف الحوكمة بأنها مجموعة من الطرق والتي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لإستثمارهم، كذلك هي مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركات وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين.

كما تعرف الحوكمة بأنها مجموعة من القواعد والقوانين والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم من ناحية أخرى، وأصحاب المصالح أو الاطراف المرتبطة بالشركة (مثل حملة السندات للعمال، الدائنين، المواطنين).

ويمكن تعريف الحوكمة على أنها إقامة هيكل تنظيمي وإداري واضح ومحدد، من خلال مجموعة من التعليمات والعلاقات المحددة بدقة للحقوق والالتزامات، ويعمل في ظل مجموعة من القواعد الملزمة لجميع الأطراف، وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة بما يمكن من محاسبة المسؤولية ويضمن تحقيق متطلبات الإفصاح و الشفافية لتحقيق الثقة بين الأطراف ذات المصالح المتعارضة التي تهتم بأعمال الشركة.¹

وما تجدر الإشارة إليه هو أنه لتعريف الحوكمة يجب النظر إليها من عدة جوانب:

• الجانب اللغوي :

تعني الحوكمة عملية التحكم و السيطرة من خلال قواعد وأسس بغرض تحقيق الرشد، وتشير كتب أخرى إلى أنها كلمة مشتقة من التحكم و المزيد من التدخل و السيطرة. ويرى آخرون أنها كلمة تعني لغويا نظام مراقبة بصورة متكاملة وعينية تدعيما للشفافية والموضوعية والمسؤولية.²

¹ هشام بلغول، أثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح عن القوائم المالية، مذكرة ماستر، علوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016، ص9.

² عابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه، علوم تجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016، ص12.

• الجانب المحاسبي:

يشير الجانب المحاسبي للحوكمة، توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات واستثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والضوابط والمعايير، وتركز هذه النظرة على تحقيق الشفافية والإفصاح عن البيانات المحاسبية والقوائم المالية ومزايا المديرين وتطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دولياً.

• الجانب القانوني :

- الحوكمة هي مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من حملة السندات، العمال، الدائنين من ناحية أخرى.

- الحوكمة هي مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والقرارات التي تضمن كل من الارتباط والشفافية والعدالة، وبالتالي تهدف الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة والمجتمع ككل.

- الحوكمة هي أداة قانونية وثقافية تقع على عاتقها مسؤولية التحكم بالعلاقات التنظيمية التي تربط بين الأطراف الأساسية المؤثرة في أداء الشركة، وذلك من أجل تعظيم المنافع المتبادلة ومنع حالات التضارب في المصالح أو تخفيضها فيما بينهم، ومن ثم فهي بمنزلة جهاز مناعة ذاتي يحصن الشركات المساهمة العامة من آفة الفساد والمحسوبية ومضاعفتها.¹

وجدير بالذكر أنه لا يوجد نموذج نمطي للحوكمة، وإنما هناك مبادئ عامة، فليس هناك نظام أمثل للحوكمة، وإنما هناك عدد من العناصر المشتركة التي تعتبر أساساً لحوكمة الشركات والتي يختلف تطبيقها من دولة لأخرى حسب ظروفها ونظامها.

¹ علاء محمد شوقي إبراهيم عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 21.

ثانيا: خصائص الحوكمة

تفعيل الحوكمة يتطلب توافر مجموعة من الخصائص التي تمثل سمات الحوكمة، والتي تساعد على تكامل الجوانب الفكرية الخاصة بها، كما تساعد على تحقيق أهدافها ومزاياها المتعددة، وتتضمن الحوكمة الخصائص التالية:

1. **الإنضباط:** أن تمارس الإدارة مهامها في ضوء إطار معين من قواعد السلوك الأخلاقي، من خلال الالتزام بالأخلاق المهني في تحقيق مصالح جميع الأطراف؛
2. **الشفافية:** يتم الإفصاح للجهات ذات العلاقة عن المعلومات المالية والتنظيمية بشكل يمكن المساهمين والمقرضين من تقييم أداء الشركة؛
3. **المسؤولية :** يكون للإدارة كافة الصلاحيات والسلطات التي تمكنها من إتخاذ الإجراءات، وتكون مسؤولة من المساهمين؛
4. **الاستقلالية :** تمارس الإدارة مهامها دون ممارسة ضغوط عليها من أي طرف يدفع الإدارة لاتخاذ مواقف وقرارات فيها تحيز لأي طرف؛
5. **العدالة :** تقوم كل الأنظمة في الشركة بمعاملة كافة المساهمين والجهات ذات العلاقة بعدالة والأخذ في الاعتبار مصالحهم؛
6. **المسؤولية الاجتماعية:** تدرك الشركة المسؤولية الاجتماعية والتمسك بالمعايير الأخلاقية لما لها من أثر كبير في زيادة الإنتاجية وتحسين سمعة الشركة؛
7. **المساءلة :** تلتزم الإدارة التنفيذية بالإجابة على استفسارات مجلس الإدارة فيما يتعلق بالقرارات التي إتخذتها وتنفيذ الخطط، كما يلتزم مجلس الإدارة بالإستجابة لاستفسارات المساهمين وأصحاب المصالح.¹

1 هشام بلغول، مرجع سبق ذكره، ص10.

مخطط رقم (01) يوضح خصائص الحوكمة

الإنضباط	←	الالتزام بأخلاق المهنة
الشفافية	←	تقديم صورة حقيقة لكل ما يجري
المسؤولية	←	إتخاذ قرارات مسؤولة
الاستقلالية	←	ممارسة المهام دون ضغوط
العدالة	←	إحترام الحقوق والعدالة بين الأطراف
المسؤولية الاجتماعية	←	التمسك بالمعايير الأخلاقية
المساءلة	←	تنفيذ الخطط والاستجابة لإستفسارات المساهمين.

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعلومات السابقة أعلاه

المطلب الثالث: أهمية وأهداف تطبيق الحوكمة

أولاً: أهمية الحوكمة

يتضح لنا مما سبق من مفهوم الحوكمة، أن لها العديد من المزايا والمنافع التي يمكن للشركات بل والدول من أن تجني ثمارها وهي تتمثل في:

- 1- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول؛
 - 2- رفع مستويات الأداء الشركات وما يترتب عليه من دفع التنمية والتقدم الإقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات؛
 - 3- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية؛
 - 4- زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة المالية وفتح أسواق جديدة لها؛
 - 5- الشفافية والدقة و الوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها وإعتمادهم عليها في إتخاذ القرارات؛
 - 6- توفر قواعد حوكمة الشركات الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله للشركة أن تحدد أيضاً كيفية تحقيقها.¹
- كذلك تهدف الحوكمة بشكل عام إلى التأثير على كفاءة وفعالية استخدام الموارد لإنتاج السلع والخدمات، وذلك عن طريق مجموعة من القواعد والترتيبات التي تحكم وتنظم الحقوق والمسؤوليات بين كل من الملاك والإدارة وغيرهم من الأطراف المهتمة بالشركة، بحيث يتم هيكلة العلاقات والأدوار بين الأطراف المختلفة، ومن خلال هذا الهيكلية يتم وضع أهداف الشركة وتحديد وسائل تحقيق تلك الأهداف ولرقابة الأداء.²
- وفي هذا الصدد أشاد المعهد القانوني المحاسبين الإداريين إلى أن الحوكمة الجيدة تعمل بصفة عامة على:

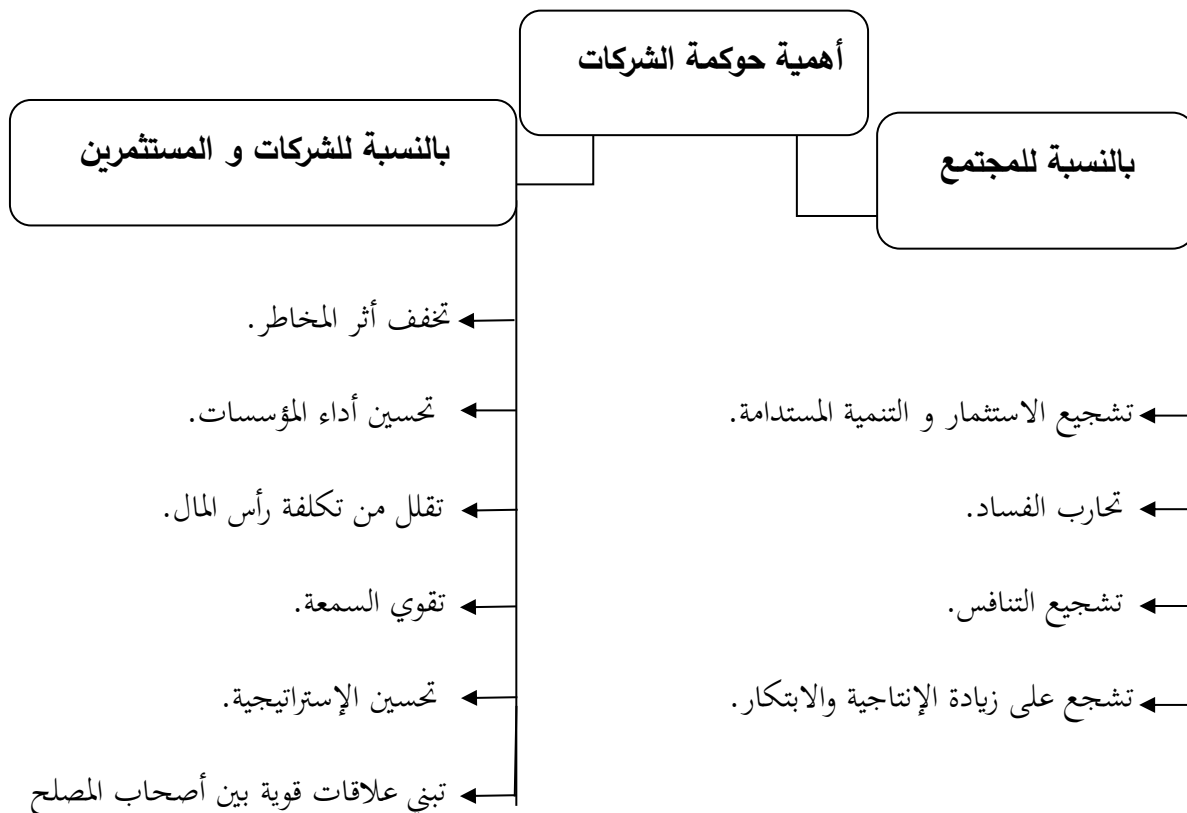
¹ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية للنشر، مصر، الاسكندرية، 2008، ص15.

² علاء محمد شوقي ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص22.

- تخفيض المخاطر؛
 - تحسين الأداء؛
 - حل المشاكل الناشئة من الفصل بين الملكية والإدارة؛
 - تحسين الوصول إلى الأسواق المالية؛
 - زيادة القدرة التسويقية للسلع والخدمات؛
 - تحسين القيادة؛
 - إظهار الشفافية وقابلية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
- وما تجدر الإشارة إليه هو أن تطبيق الحوكمة من شأنه أن يحقق مصالح عديدة ليس للشركات التي تطبقها ولأصحابها فقط ولكن أيضا للمناخ الإستثماري العام، فحوكمة الشركات الجيدة لا تعني فقط مجرد احترام مجموعة من القواعد وتطبيقها جيدا وحرفيا، وإنما هي ثقافة وأسلوب في ضبط العلاقة بين مالكي الشركة ومديريها والمتعاملين معها، ولذلك فكلما اتسع نطاق المتعاملين بها كلما كانت المصلحة أكبر للمجتمع بأسره.¹
- كما يمكن توضيح أهمية حوكمة الشركات في الشكل التالي:

¹ أفروخ رانيا، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات، مذكرة ماستر، علوم اقتصادية، تخصص مالية وحاكمة المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015، ص21.

الشكل رقم (02): يوضح أهمية مفهوم الحوكمة



المصدر: أفروخ رانيا، مرجع سبق ذكره، ص22.

ثانيا: أهداف الحوكمة

تسعى المؤسسات إلى تطبيق حوكمة الشركات من أجل تحسين الأداء حيث تتمثل هذه الأهداف في

ما يلي:

1. ضمان مراجعة الأداء المالي وتخصيص أموال المؤسسة ، ومدى الالتزام بالقوانين والإشراف على مسؤولية المؤسسة

الاجتماعية في ضوء قواعد الحوكمة الرشيدة؛

2. ضمان وجود هياكل إدارية تمكن من قابلية محاسبة إدارة المؤسسة أمام مساهميها؛

3. تحسين وتطوير إدارة المؤسسة ، ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تبني إستراتيجية سليمة، وضمان اتخاذ قرارات الدمج والسيطرة بناء على أسس سليمة ما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء؛
4. تجنب حدوث الأزمات المالية نظرا لتأثيرها على الاقتصاد الوطني؛
5. تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات المؤسسة وإجراءات المحاسبة والتدقيق المالي على النحو الذي يمكن من الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري؛
6. تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات وضمان استمرارها ونموها وتقييم أداء الإدارة وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة بقراراتهم؛
7. تحسين أداء المؤسسات وزيادة ربحيتها ومساعدتها على النمو، وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية؛
8. إلزام المؤسسات بقواعد وإجراءات العمل وفقا لمجال كل منها؛
9. تعظيم دور المؤسسات ومساهماتها في عملية التنمية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي للدولة وقدرته على خلق الثروة للمجتمع وخلق فرص التوظيف؛
10. تحسين العلاقات بين المؤسسة وكافة الأطراف ذات المصالح المرتبطة بالمؤسسة من مساهمين وعملاء ومقرضين ومديرين وموظفين وموردين والمجتمع المحيط بها؛
11. بناء وسيادة وثقافة الحوكمة الجيدة في المجتمع.¹

كما حددت هيئة سوق المال في نيوزلندا عن ضرورة أن تحتوي وتشمل أهداف حوكمة الشركات على:

- تعظيم الثروة للمساهمين؛

- حماية حقوق المساهمين؛

¹ حجاج إيمان، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية العمومية، مذكرة ماستر، علوم سياسية، تخصص إدارة جماعات محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945: قالمة، الجزائر، 2016، ص37.

- الإمداد بمعلومات تمكن المتعاملين من الأطراف المتعددة على اتخاذ القرار المناسب.

المبحث الثاني: الجوانب التقييمية للحوكمة

تعد الحوكمة من المواضيع الحديثة التي يتم تداولها في الوقت الحالي ، ويجب الإشارة إليها في أهميتها في تطوير البيئات التنظيمية للمؤسسات و الدولة و الشركات المختلفة و ذلك من خلال علاقتها باليات و اجراءات الاصلاح و أهداف التغير ، و هذا بغية ضبط العمل و توجيه العمليات نحو النجاح و التطور المستمر و ستتطرق الى اهم مبادئ الحوكمة و مقوماتها و ركائزها.¹

المطلب الأول: مبادئ الحوكمة ومحدداتها

أولاً: مبادئ الحوكمة

تنحصر مبادئ الحوكمة في ما يلي:

1- مبادئ توافر الإطار القانوني والمؤسسي للحوكمة:

لضمان تطوير إطار فعال لحوكمة الشركات فانه من الضروري وجود أساس قانوني و تنظيمي و مؤسسي فعال يمكن لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم التعاقدية و عادة ما يضم إطار حوكمة المنظمات عناصر تشريعية و تنظيمية و معايير اختيارية الخ ... ، والتي تختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروف تطورها الاقتصادي و السياسي من هنا يجب أن يعمل هيكل حوكمة المنظمات على رفع مستوى الشفافية و كفاءة الأسواق و أن يتوافق مع دور القانون و يحدد بوضوح تقسيم المسؤولية بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف و الرقابة و الالتزام بتطبيق القانون.²

¹ بن داود محمد عبد النور، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة ماستر، علوم مالية ومحاسبية، تخصص دراسات محاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي برباح: ورقلة، الجزائر، 2015، ص11.

² يعقوبي خليفة، راشدي عبد القادر و بدري عبد المجيد، دور الحوكمة في تفعيل الرقابة الجبائية ، مذكرة ماستر، تخصص حوكمة المنظمات ، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم الاجتماعية و علوم التسيير، جامعة مولاي الطاهر: سعيدة، الجزائر، 2017 ، ص 11-13.

ويشمل هذا المبدأ مجموعة المبادئ الفرعية التالية :

- يجب أن يتم تطوير هيكل حوكمة المنظمات مع تأثيرها على الأداء الاقتصادي الكلي و نزاهة السوق، والحوافز التي تخلفها للمشاركين بالسوق، والترويج لشفافية و كفاءة السوق؛
- إن المتطلبات القانونية و الرقابية التي تؤثر على ممارسة حوكمة الشركات داخل التشريع يجب أن تتوافق مع قواعد القانون و الشفافية و الالتزام بتطبيقه؛
- يجب أن تنص التشريعات بوضوح على تقسيم المستويات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور؛
- يجب أن تتمتع الهيئات الرقابية و الإشرافية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة و النزاهة والاستقلالية و الموارد اللازمة للقيام بواجبها بأسلوب مهني و طريقة موضوعية.

2- المبادئ الخاصة بحقوق المساهمين:

ويشمل هذا المبدأ مجموعة المبادئ الفرعية التالية :

- تتضمن حقوق المساهمين الأساسية توفير الأساليب لتسجيل الملكية ونقل أو تحويل ملكية الأسهم، والحصول على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية منتظمة، والمشاركة و التصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين؛
- حق المساهمين في المشاركة قرارات المنظمة و إعلامهم بشكل كافي و دوري عن كل القرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية داخل المنظمة، مثل التعديلات في القانون الأساسي والترخيص بإصدار أسهم وزيادة رأس المال؛
- حق المساهمين في المشاركة بفاعلية و التصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين وإعلامهم بالقواعد، بما في ذلك إجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية؛
- وجوب الإفصاح عن هيكل رأس المال و الترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من الحصول على قدر من التحكم الذي يؤثر على سياسة الشركة بما لا يتناسب مع نسبة مساهمتهم؛

- الكفاءة و الشفافية في قيام السوق بوظائفه في الرقابة على الشركات.

3- المبادئ الخاصة بالمعاملة العادلة للمساهمين:

يشمل هذا المبدأ مجموعة من النقاط الأساسية:

- يجب معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي، وذلك بتوفير حقوق التصويت المتساوية لحملة الأسهم داخل كل فئة، ولهم الحق في الحصول على معلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكافة الأسهم قبل عملية الشراء؛

- يجب أن تخضع التغييرات في حقوق التصويت و التي تؤثر سلبا على بعض فئات المساهمين لموافقتهم و حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية من جانب أو لمصلحة المساهمين المسيطرين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، ويجب أن تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعيات العامة للمساهمين بالمعاملة المتساوية لكل المساهمين؛

- يجب حظر الاتجار أو التداول لحساب لمطالعين على المعلومات الداخلية.

4- المبادئ الخاصة بدور الأطراف ذوو المصلحة في الحوكمة:

نقصد بالأطراف ذوو المصلحة أعضاء مجلس الإدارة المسييرين الموظفين و العاملين و اتحادات العمال ومراقبي الحسابات و الحكومات و الموردين و العملاء و غيرهم، سواء من البيئة الداخلية للمنظمة أو البيئة الخارجية.¹ و يشمل هذا المبدأ مجموعة من النقاط التالية:

- يجب التأكد على احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون؛
- يجب إتاحة الفرصة لأصحاب لمصالح للحصول على المعلومات يجب العمل على تطوير آليات مشاركة العاملين في تحسين الأداء؛

¹المرجع السابق ، ص13

- توفير المعلومات في الوقت المناسب و بالشكل المناسب؛
- يجب أن يحصل أصحاب المصالح على التعويض المناسب في حالة انتهاك حقوقهم.

5- المبادئ الخاصة بالإفصاح و الشفافية :

يشجع نظام الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنظمات عل الشفافية التي تعتبر أمرا ضروريا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ملكيتهم، لأن الإفصاح يمكن أن يكون أداة قوية للتأثير على سلوك المنظمات و حماية المستثمرين، ويمكن لنظام الإفصاح أن يساعد على جذب رأس المال والمحافظة على الثقة في أسواق رأس المال، ويطالب المساهمون و المستثمرون الوصول بالى معلومات منتظمة موثق بها وقابلة للمقارنة بتفصيلات كافية عنها، حتى يقيموا مدى إشراف الإدارة، وبهذا يمكنهم اتخاذ قرارات مدروسة عن تقييم المنظمة، والملكية ، وتصويت الأسهم، الوضع المالي، والأداء، والملكية، وإدارة الشركة. و يشمل هذا المبدأ على النقاط التالية :

- يجب إن لا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية، وإنما يشتمل أيضا النتائج المالية والتشغيلية للشركة، وكذلك الهيكل و سياسات قواعد الشركات و مضمون قانون حوكمة المنظمات و أسلوب تنفيذه؛
- يجب إجراء المراجعة السنوية لحساب الشركة بواسطة مراجع مستقل و مؤهل، وذلك بهدف تقديم ضمان خارجي و موضوعي للمجلس والمساهمين يفيد أن القوائم المالية تمثل بالفعل المركز المالي للشركة و أدائها في جميع المجالات الهامة؛
- يجب أن يقدم مراجعو الحسابات الخارجيين تقاريرهم للمساهمين و عليه بدل العناية المهنية الحريضة عند القيام بالمراجعة؛
- يجب توفر قنوات الاتصال داخل المنظمة و التنسيق بين مختلف المصالح و الأقسام؛
- يجب أن يقوم المختصون بتحليل النتائج بنزاهة دون الميل إلى طرف معين، حتى تكون القرارات سليمة و تخلو من تعارض المصالح.

6- المبادئ الخاصة بمسؤوليات مجلس الإدارة:

يجب أن يضمن إطار حوكمة المنظمات و خاصة الشركات ذات الأسهم منها و ضع تخطيط استراتيجي للشركة و المراقبة الفعالة لأداء الإدارة و التأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة اتجاه المساهمين . ويشتمل هذا المبدأ على مجموعة الفرعية التالية :

- يجب على أعضاء مجلس الإدارة العمل على أساس عناية الرجل الحريص لما فيه صالح الشركة و المساهمين؛
- على مجلس الإدارة في حالة ما إذا أثرت قراراته على مجموعة من المساهمين أن يعامل معاملة متساوية لكل فئات المساهمين؛
- يجب أن يضمن مجلس الإدارة الالتزام بالقوانين مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة؛
- يجب على مجلس الإدارة القيام ببعض المهام الرئيسية بما في ذلك وضع إستراتيجية للشركة سياسة الخطر، الميزانيات، خطط العمل، تحديد أهداف الأداء، مراقبة التنفيذ، وكذلك قياس كفاءة ممارسة الشركة لقواعد حوكمة الشركات، وإجراء التعديلات عند الحاجة، وتوفير نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح و انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، والتأكد من سلامة التقارير والنظم المحاسبية و المالية للشركة، بما فيها ذلك نظام المراجعة المالي المستقل، والرقابة الداخلية خاصة إدارة المخاطر و الرقابة المالية و التشغيلية و الالتزام بتطبيق القانون؛
- يجب تكليف أعضاء مجلس إدارة مؤهلين ذوو خبرة و كفاءة وخاصة في حالات حصول الأزمات، والخروج منها بسلامة، والتعلم منها، وقادرين على تحمل المسؤولية كاملة عن تصرفاتهم؛
- يجب أن يتوفر لأعضاء مجلس الإدارة سهولة النفاذ إلى المعلومات المناسبة الدقيقة في التوقيت المناسب حتى يتسنى لهم القيام بمهام على أكمل وجه.

ثانيا: محددات الحوكمة

تنقسم محددات الحوكمة إلى قسمين هما:

1. المحددات الخارجية:

تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة و الذي يشتمل القوانين و القواد المنظمة للنشاط الاقتصادي وكفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات و كفاءة الجهات الرقابية في إحكام الرقابة على الشركات، كذلك بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة كوسائل الإعلام و مكاتب المراجعة، وتبرز أهمية المحددات الخارجية في أن وجودها يساهم في تنظيم إدارة الشركات و تقليل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

2. المحددات الداخلية:

يقصد بالمحددات الداخلية القواعد و الأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات و توزيع السلطات داخل الشركة كما تشمل قواعد تشكيل و اختيار أعضاء مجلس الإدارة و علاقة المجلس بالجمعية العمومية والإدارة العليا و ربط مكافآت المجلس و الإدارة التنفيذية بالأداء، ويؤدي توفير المحددات الداخلية وتطبيقها إلى تقليل التعارض بين مصالح الأطراف المختلفة في الشركة.¹

المطلب الثاني : مقومات تطبيق الحوكمة و الأطراف المعنية

أولا : مقومات تطبيق الحوكمة

يتطلب التطبيق السليم و الفعال لحوكمة توفير مجموعة من المقومات تمثل الدعم الأساسي، والتي تضمن لحوكمة الشركات أن تقوم بدورها اتجاه منظمات الأعمال و هي :

1 – توافر مجموعة من القوانين و التشريعات و اللوائح التي تحدد حقوق و مسؤوليات و اختصاصات كل طرف من الاطراف الاساسية بالشركات و كذلك جزاءات انتهاك هذه الحقوق و التقصير في المسؤوليات و تجاوز الاختصاصات؛

¹ عبد المطلب عثمان محمود , مرجع سبق ذكره , ص 68.

2 - تشكيل لجان رئيسية تلبعة لمجلس الادارة و منها المراجعة لها من الصلاحيات ما يكفل لها حق ممارسة دورها الرقابي علي أعمال المراجع الداخلي و الخارجي و متابعة تقاريرهم للتأكد من قيام ادارة الشركة بتنفيذ ما تحويه هذه التقارير من مقترحات و التوصيات؛

3 - فعالية نظام التقارير المالية وان يتسم بالشفافية و يتوفر المعلومات المناسبة عن اداء الشركات لجميع الاطراف الاخرى ذات العلاقة عن من يستخدمون المعلومات المالية المنشورة للشركات في اتخاذ قرارات الاستثمارية؛

4 - وضع هيكل تنظيمي واضح يحدد السلطات و المسؤوليات و تساعد مجموعة من الانظمة منها نظام الرقابة الداخلية و نظام محاسبة المسؤولية يوفر مجموعة من المؤشرات المالية و غير المالية اللازمة للمساعدة و التقييم؛

5 - تفعيل دور المؤسسات الرقابية المنظمة لعمل الشركات والجهات غير الحكومية المساندة لشركات للقيام بمسؤوليتها تجاه تطبيق و تطوير الحوكمة؛

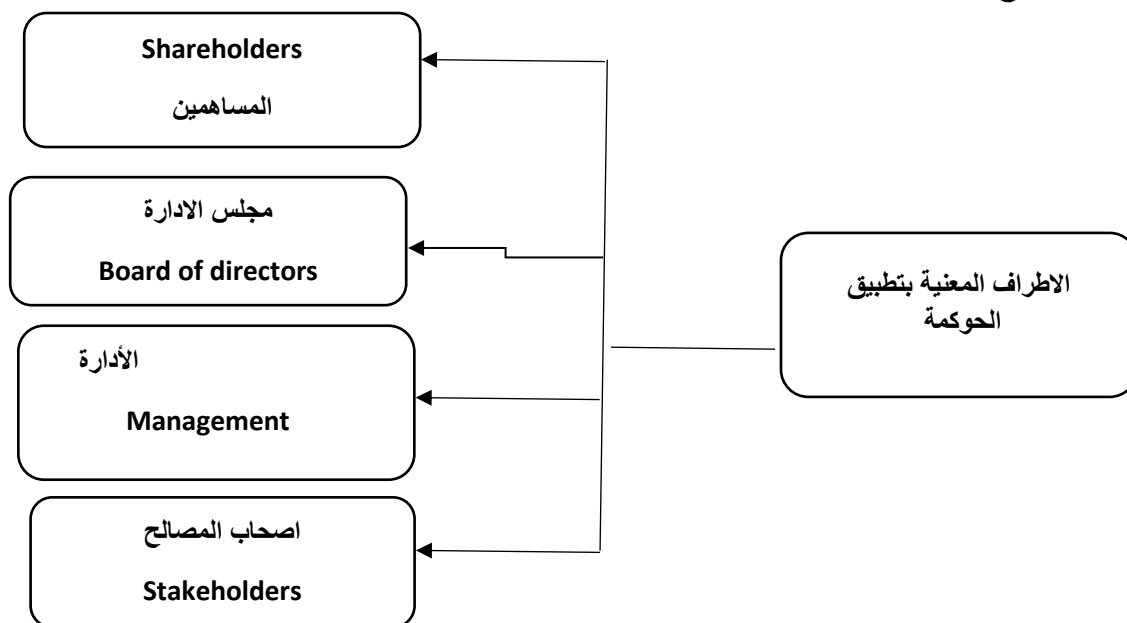
6 - المشاركة النسبية لغير المديرين التنفيذيين في صنع القرارات ومن توجيه مسار العمل و في تحديد مجالات النشاط.¹

ثانيا : الأطراف المعنية بنطبيق الحوكمة:

يجب ملاحظة ان هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر و تأثر بالتطبيق السليم لقواعد الحوكمة و تحدد الى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد و الشكل التالي يوضح هذه الاطراف :

¹ المرجع السابق , ص 65

الشكل رقم-03- يوضح الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة



المصدر : عبد المطلب عثمان محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص 69

1 - المساهمين : وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم لأسهم وذلك مقابل الحصول على الارباح المناسبة لاستثماراتهم و أيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل و لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الادارة المناسبين لحماية حقوقهم.

2 - مجلس الادارة : وهم من يمثلون المساهمين و ايضا الاطراف الاخرى مثل اصحاب المصالح و مجلس الادارة يفوم باختيار المديرين التنفيذيين و الذي يوكل اليهم سلطة الادارة اليومية لأعمال الشركة بالاضافة الى الرقابة على أدائهم كما يقوم مجلس الادارة برسم السياسات للشركة و كيفية المحافظة على حقوق المساهمين.¹

¹ صلاح الدين عزوي، دور آليات الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والكبيرة، مذكرة ماستر، علوم التسيير، تخصص حاكمية المؤسسات، جامعة بسكرة، 2015، ص16

3 - الإدارة : وهي المسؤلة عن الادارة الفعلية للشركة و تقديم التقارير الخاصة بالأداء الى مجلس الادارة و تعتبر ادارة الشركة هي المسؤلة عن تعظيم أرباح الشركة و زيادة قيمتها بالاضافة الى مسؤوليتها تجاه الافصاح و الشفافية في معلومات التي تشيرها للمساهمين .

4 - اصحاب المصالح : وهم مجموعة من الاطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين و الموردين و العمال و الموظفين و يجب ملاحظة ان هؤلاء الاطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة و مختلفة في بعض الاحيان فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بقدرة الشركة على السداد في حين يهتم العمال و الموظفين بقدرة الشركة على الاستمرار¹.

المطلب الثالث : ركائز و آليات الحوكمة

أولاً: ركائز الحوكمة

يمكن اعتبار الركائز الاساسية لتطبيق الحوكمة في العناصر التي يمكننا من خلالها تحديد معايير جودة الحوكمة المطبقة وتتمثل الركائز الاساسية في ما يلي :

1 - الرقابة كأهم ركيزة و تمثل مجموع الآليات الرقابية الداخلية و الخارجية لتفعيل المسائلة ؛

2 - الافصاح و الذي يهدف الى تفعيل الشفافية و تجنب حالات التأكد؛

3 - ادارة المخاطر و التي من خلالها يمكن تجنب الازمات و ضمان حقوق أصحاب المصالح².

و يمكن ترجمة هذه الركائز في الشكل الموالي :

¹ نفس المرجع، ص 16

² أمينة فداوي ، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية ، اطروحة دكتوراه، كلية علوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم المالية ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، 2014 ، ص 68

الشكل-(04): الركائز الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات



المصدر: أمانة فداوي, نفس المرجع, ص 69.

ثانيا : آليات الحوكمة

و تتمثل هذه الآليات في ما يلي :

1 - الدولة :

في اطار تجسيد فلسفة الحكم الرشيد تسعى الدول للاطلاع بالمهام المنوطة لها بكل مسؤولية و العمل على توفير الخدمات العامة و تهيئة بيئة تمكينية للتنمية البشرية في ظل تأثيرات أدبيات العولمة و التحولات الدولية المعاصرة على مفهوم السيادة ودور الدولة رغم تعدد الادوار التي تقوم بها هذه الاخيرة الا أنها تبقى تواجه عدة تحديات اهمها انتشار الفساد و غياب التخطيط لرسم سياسات هادفة بعيدة المدى أكثر من ذلك عجز الدولة الحديثة عن التصدي للالتزامات

الاقتصادية التي طالت اقتصاديات أكبر الدول العظمى ضف الى ذلك الهاجس البيئي الذي أصبح اليوم يهدد الحكومات والشعوب . كل هذه الاسباب وغيرها افرزت التباين و التناقض الواضح بين التيار الذي يدعم بقاؤها و بقوة و التيار يستبعد دورها و يرى بضرورة تقليص أدوارها الا أن الاكيد أن الدولة الحديثة تبقى فاعلا استراتيجيا في ادارة الحكم على جميع المستويات لكن شريطة اعادة صياغة سياستها و استسعاها لمدئ الحوكمة و التأقلم و التكيف مع مقتضاياتها لتتلاءم مع التحولات العالمية الراهنة

2 - القطاع الخاص :

لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي أو الوحيد في عملية التنمية فقد غيرت العولمة الاقتصادية طرق شغل المنظمات الصناعية لعجز مؤسسات الدولة التقليدية في التصدي للازات الراهنة و أضحي من الضرورة الفتح على القطاع الخاص كأساس للتنمية الجديدة اذ تعتبر الخصوصية وجه من اوجه الحوكمة الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية التي تبيى الى تحقيق تمنيات اقتصادية في ظل الابتعاد عن الدولة الادارية التقليدية الى ما يعرف بالدولة التنظيمية هذا ما كرسته المؤسسات المالية العالمية التي تبنت مفاهيم جديدة للإصلاح و الحد من تدخل الدولة و تحرير التجارة و الاسعار و كذا اعتماد الإصلاحات الهيكلية و عقلنة الانفاق العمومي و ترشيد كل هذه الآليات وغيرها ستسمح بتكريس اقتصاد السوق و تغير مفاهيم العقيدة الاقتصادية وأفاق التنمية في اعطاء أولوية بالغة للقطاع الخاص في ظل احترام متطلبات الحوكمة.¹

3 - منظمات المجتمع المدني :

أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازما للدولة العصرية فهو مفهوم عريق نسبيا رغم ما يبدو عليه من انه حيث النشأة و اول من وضع حجر الاساس لهذا المدلول هو جون جاك روسو من خلال كتابه العقد الاجتماعي و تم احياء هذا المصطلح مع تداعيات العولمة و تعزز في اطار الحوكمة ليتخذ نفسا جديدا من التنوع و التجديد في اطار الشفافية و المساءلة ليصبح الاطار الحقيقي للمجتمع و الرأي العام ل يتيح قدرا من التوازن بين طرف معادلة القوى فالأداء الفاعل للمنظمات المجتمع المدني يجسد دعائم الديمقراطية و احترام اسس و معالم الحوكمة فمؤسسات المجتمع المدني تسعى الى حماية الحقوق المدنية و السياسية للأفراد مما يحقق العدالة الاجتماعية كما تسعى للتصدي للسلطات العامة في حالة تعسفها في استعمال

¹ د.خلفي عبد الرحمان ، د.زولمية رشيد ، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته وسياسة الحوكمة ، مذكرة ماجستير ، تخصص الهيئات العمومية و

الحوكمة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، 2014 ، ص 24.

سلطتها و كذا الوقوف في وجه السوق المتوحش خدمة للفرد و حمايته ويجب ملاحظة ان مفهوم حوكمة الشركات يتأثر بالعلاقات فيما بين الاطراف في نظام الحوكمة و أصحاب الملكيات الغالبة من الاسهم الذين قد يكون أفراد او عائلات او كتلة متحالفة او اية شركات اخرى تعمل من خلال شركة قابضة بما يمكن ان يؤثر في سلوك الشركة ففي الوقت الحالي تتزايد مطالب المستثمرين المؤسسين في بعض الاسواق باعتبارهم أصحاب حقوق ملكية في ان يكون لهم دور في حوكمة الشركات, و عادة ما لا يسعى المساهمين الافراد الى ممارسة حقوقهم في الحوكمة و لكنهم قد يكون اكثر اهتماما بالحصول على معاملة عادلة من المساهمين ذوي الملكيات الغالبة و من ادارة الشركة و يلعب الدائنون دورا هاما في عدد انظمة حوكمة الشركات و يمكنهم ان يقوموا بدور المراقب الخارجي على ادا الشركة كما يلعب العاملون دورا هاما بالاسهام في نجاح الشركة واديتها في الاجل الطويل بينما تعمل الحوكومات على انشاء الاطار المؤسسي و القانوني الشامل لحوكمة الشركات و يتباين دور كل من هؤلاء الاطراف و تفاعلاتهم فيما بينهم تباينا واسعا و ذلك حسب الظروف السياسية و الاقتصادية و الثقافية السائدة.¹

هذا على المستوى الكلي، اما على المستوى الجزئي فهناك الآليات الداخلية و الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

أ- الآليات الداخلية للحوكمة:

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة . ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يأتي :

1- مجلس الإدارة:

يذكر كل من Singh و Harianto إن الناشطين في مجال حوكمة الشركات والباحثين والممارسين يعدون مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ انه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا . كما إن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها ، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة، ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة

¹ المرجع السابق ، ص 25

الشركة ، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار ، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها ، وتقوم باختيار الإدارة العليا ، فضلا عن الإشراف المستمر على أداء الشركة والإفصاح عن ذلك ، وفي هذا السياق يأتي تأكيد (PSCGT) على ضرورة أن تقاد كل شركة من الشركات المملوكة للدولة بمجلس إدارة فعال ، يمارس القيادة ويوجه الشركة بنزاهة وحرمة ويعمل لمصلحة الشركة بشفافية ومسؤولية، ولكي يتمكن مجلس الإدارة في الشركة المملوكة للدولة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين ، أبرزها ما يأتي :

● لجنة التدقيق:

تعتبر لجنة التدقيق كأداة من أدوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات ، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها ، فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.¹

وظائف وواجبات (مسؤوليات) لجنة التدقيق: سبق وان أشار الباحث إلى إن إحدى أهم مسؤوليات لجنة التدقيق هي التأكد من تطبيق قواعد الحوكمة على ارض الواقع ، والذي يتم من خلال مجموعة من الآليات ، كما إن وجود نظام رقابة داخلية يعد من أهم مسؤوليات مجلس الإدارة، ويتمثل الدور الرئيسي للجنة التدقيق فيما يتصل بهذا النظام بالتحقيق من كفايته ، وفعالية تنفيذه وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة ، والتي من شأنها تفعيل النظام وتطويره، بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المالكين وبقية أصحاب المصالح بكفاية عالية وتكلفة معقولة . وتقتصر PSCGT الوظائف التالية للجنة التدقيق :

- مراجعة الكشوفات المالية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة؛
- لتوصية بتعيين ومكافأة وإعفاء المدقق الخارجي؛

¹عباس حميد التميمي، آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة، رسالة ماجستير، 2016، ص 9.

- مناقشة نطاق وطبيعة الأولويات في التدقيق والاتفاق عليها؛
 - المناقشة مع المدققين الخارجيين لأية تحفظات أو مشكلات تنشأ أثناء عملية التدقيق؛
 - المناقشة مع المدققين الخارجيين والداخليين لتقويم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وإدارة المخاطر فيها؛
 - الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي ومراجعة التقارير التي تقدمها والنتائج التي تتوصل إليها وتقديم التوصيات للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة؛
 - القيام بأية واجبات تكلف بها من قبل مجلس الإدارة، والتي لها صلة بأعمال التدقيق والرقابة.
- لجنة المكافآت:

توصى اغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة بها بأنه يجب أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. وفي مجال الشركات المملوكة للدولة فقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تأكيداً على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة العليا معقولة ، وذلك لضمان تعزيز مصالح الشركة في الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية .

وتتركز وظائف لجنة المكافآت وواجباتها في تحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا لذا فان Mintz حدد تلك الواجبات بما يأتي :

- تحديد المكافآت والمزايا الأخرى للإدارة العليا ، و مراجعتها والتوصية المجلس الإدارة بالمصادقة عليها؛
- وضع سياسات الإدارة برامج مكافأة الإدارة العليا و مراجعة هذه السياسات بشكل دوري؛
- اتخاذ خطوات لتعديل برامج مكافآت الإدارة العليا التي ينتج عنها دفعات لا ترتبط بشكل معقول بأداء عضو الإدارة العليا؛
- وضع سياسات لمزايا الإدارة ومراجعتها باستمرار.¹

¹ دهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني مخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال، جامعة بسكرة، 2012، ص13

● لجنة التعيينات:

يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من الشركة. ولضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين فقد وضعت PSCGT لهذه اللجنة مجموعة من الواجبات هي :

- أن تقوم لجنة التعيينات في الشركة مع مجلس الإدارة وبمصادقة الوزير المختص بوضع المهارات والخبرات المطلوب توافرها لدى عضو مجلس الإدارة والموظفين المطلوبين؛
- يجب على لجنة التعيينات أن تضع آليات شفافة للتعيين، بما يضمن الحصول على أفضل المرشحين المؤهلين؛
- أن تقوم اللجنة مع بقية أعضاء مجلس الإدارة بتقويم المهارات المطلوبة للشركة باستمرار؛
- يجب أن تقوم اللجنة بالإعلان عن الوظيفة المطلوب إشغالها ، ودعوة المؤهلين لتقديم طلباتهم للتعيين على اللجنة أن تتوخى الموضوعية ، وذلك بمقارنة مؤهلات ومهارات المتقدم مع المواصفات الموضوعية من الشركة.¹

2- التدقيق الداخلي:

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا مهما في عملية الحوكمة ، إذ إنها تعزز هذه العملية، وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة، حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية والعدالة و تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي ، وفي هذا السياق يرى Archambeault إن كل من التدقيق الداخلي والخارجي يعد آلية مهمة من آليات المراقبة ضمن إطار هيكل الحوكمة ، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية ومنع واكتشاف حالات الغش والتزوير ، وقد اعترفت الهيئات المهنية والتنظيمية بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي الحوكمة ، فقد أكدت لجنة كادبري Cadbury committee على أهمية مسؤولية المدقق الداخلي في منع واكتشاف الغش والتزوير ولتحقيق هذه الوظيفة أهدافها ، يجب أن تكون مستقلة وتنظم بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها ، وفي هذا الاتجاه يؤكد Cohen et al. على أنه يتم تقوية استقلالية هذه الوظيفة عندما ترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق بشكل

¹ إلهام سنوساوي، اثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية وحوكمة المؤسسات، جامعة سطيف 1، 2016، ص44

مباشر وليس إلى الإدارة , يضاف إلى ذلك يمكن أن تزداد فاعلية لجنة التدقيق الداخلي عندما تكون قادرة على توزيع ملاك التدقيق الداخلي للحصول على معلومات مهمة عن قضايا خاصة بالشركة ، مثل تقوية نظام الرقابة الداخلية ونوعية السياسات المحاسبية المستخدمة.

ب- الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابات التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة ، والضغط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من اجل تطبيق قواعد الحوكمة ,ومن الأمثلة على هذه الآليات ما يأتي :

• منافسة سوق المنتجات (الخدمات) وسوق العمل الإداري:

تعد منافسة سوق المنتجات (أو الخدمات) احد الآليات المهمة لحوكمة الشركات. ويؤكد على هذه الأهمية كل من (Hess and Impavido) ، وذلك بقولهم إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح (أو إنها غير مؤهلة) إنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة ، وبالتالي تتعرض للإفلاس، إذن إن منافسة سوق المنتجات (أو الخدمات) تهذب سلوك الإدارة، وبخاصة إذا كانت هنالك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا ، وهذا يعني إن إدارة الشركة إلى حالة الإفلاس سوف يكون له تأثير سيئ على مستقبل المدير وأعضاء مجلس الإدارة، إذ غالبا ما تحدد اختبارات الملائمة للتعيين أنه لا يتم إشغال مواقع المسؤولية من أعضاء مجلس إدارة أو مديرين تنفيذيين سبق أن قادوا شركاتهم إلى الإفلاس أو التصفية.

• الاندماجات والاكتماسات Mergers and Acquisitions:

مما لاشك فيه إن الاندماجات والاكتماسات من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم . ويشير كل من (John and Kedia) إلى وجود العديد من الأدبيات والأدلة التي تدعم وجهة النظر التي ترى إن الاكتمساب آلية مهمة من آليات الحوكمة (في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال) ، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال ، حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء¹

¹ صلاح الدين عزوي، مرجع سبق ذكره ص 19-20

المنخفض عندما تحصل عملية الاكتساب أو الاندماج، أما في الشركات المملوكة للدولة فتشير OECD إلى إن الحوكمة الصينية على سبيل المثال قد استفادت من هذه الآلية ، وذلك بعد إعطاء هذه الشركات قدرا من الاستقلالية في اتخاذ القرارات ومنها قرارات الاكتساب والاندماج ، ولكن تبقى الدولة بحاجة إلى أن تتأكد من عدم الإضرار بحقوقها كمالك للأسهم جراء مثل هذه القرارات المهمة التي تتخذها الإدارات ، ويرى الباحث إن آلية الاكتساب ليس لها تأثيرا على الشركات المملوكة للدولة، وذلك لأنها يمكن أن تحصل في الشركات المساهمة الخاصة ، وهي ليست موضوع الدراسة. أما الاندماج فقد نص عليه قانون الشركات العامة ، إلا أنه على حد علم الباحث لم يتم تفعيل هذه الآلية.

• التدقيق الخارجي (External Auditing) :

يؤدي المدقق الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية ، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات ، وليس مقبوليتها فقط. ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي والاستمرار في تكليفه ، يرى Abbot and Parker إن لجان التدقيق المستقلة والنشطة سوف تطلب تدقيقا ذا نوعية عالية، وبالتالي اختيار المدققين الأكفاء والمتخصصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه الشركة، يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية الحوكمة جيدة للشركات المملوكة للدولة، إذ يساعد المدققون الخارجيون هذه الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها ، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح عام ، ويؤكد معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية Institute of Internal Auditors على إن دور التدقيق الخارجي يعزز مسؤوليات الحوكمة في الإشراف، التبصر والحكمة ، ينصب الإشراف على التحقق مما إذا كانت الشركات المملوكة للدولة تعمل ما هو مفروض أن تعمله ويفيد في اكتشاف ومنع الفساد الإداري والمالي. أما التبصر فانه يساعد متخذي القرارات، وذلك بتزويدهم بتقويم مستقل للبرامج والسياسات، العمليات والنتائج . وأخيرا تحدد الحوكمة الاتجاهات والتحديات التي تواجهها الشركة . ولانجاز كل دور من هذه الأدوار يستخدم المدققون الخارجيون التدقيق المالي ، وتدقيق الأداء، والتحقق والخدمات الاستشارية.

• التشريع والقوانين:

غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة , لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة , ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم , فعلى سبيل المثال قد فرض قانون Sarbanes oxly act متطلبات جديدة على الشركات المساهمة العامة , تتمثل بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين , وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية والطلب من المدير التنفيذي ومدير الشؤون المالية الشهادة على صحة التقارير المالية وعلى نظام الرقابة الداخلية ووضع خطوط اتصال فعالة بين المدقق الخارجي ولجنة التدقيق وتحديد قدرة المسؤولين في الشركة على المصادقة على المعاملات التي تخصهم في الشركة، والتي قد تكون مضرّة بمصالح المالكين وأصحاب المصالح الآخرين في الشركة . كما أنط مسؤولية تعيين وإعفاء المدقق الخارجي والمصادقة على الخدمات غير التدقيقية التي يمكن أن تقدمها شركات التدقيق لربائنها بلجنة التدقيق.

• آليات حوكمة خارجية أخرى:

هناك آليات حوكمة خارجية أخرى فضلا عن ما تقدم ذكره , تؤثر على فاعلية الحوكمة بطرق هامة ومكملة الكليات الأخرى في حماية مصالح أصحاب المصالح في الشركة . ويذكر Cohen et al إنها تتضمن (ولكن لا تقتصر على المنظمين) المحللين الماليين وبعض المنظمات الدولية , فعلى سبيل المثال تمارس منظمة الشفافية العالمية ضغوطا هائلة على الحكومات والدول , من اجل محاربة الفساد المالي والإداري , وتضغط منظمة التجارة العالمية من اجل تحسين النظم المالية والمحاسبية , وفي قطاع البنوك تمارس اللجنة بازل ضغطا من اجل ممارسة الحوكمة فيها

المبحث الثالث: واقع وتحديات الحوكمة في الجزائر

تشكل حوكمة الشركات أهم الموضوعات التي تستقطب اهتمام الجزائر في الوضع الراهن، حيث أصبح أولوية وطنية واستراتيجية، ومرد ذلك يعود للحاجة الماسة والمتنامية لمؤسساتنا قصد توطيد قدراتها التنافسية الداخلية للفوز برهانات وتحديات سوق مفتوحة متطورة، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المعني الأول بهذا الميثاق، في ظل التحديات، باعتبار المكانة التي نأمل أن تحتلها كمحرك لخلق الثروة خارج المحروقات واحداث مناصب شغل دائمة. و سنتناول في هذا المبحث ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية كيفية صدوره، مضمونه، مبادئ والمؤسسات المعنية بتطبيقه، والمعوقات والتحديات التي واجهت تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر، وفي الأخير سنتطرق لاجراءات تحسين تطبيقها في الجزائر.

المطلب الأول: واقع الحوكمة في المؤسسات الجزائرية

باعتبار أن الجزائر واحدة من الدول التي وعت بأهمية حوكمة الشركات في ترشيد سياساتها لتحقيق التنمية وتحسين أدائها، قامت بإصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية ، والذي يعتبر أداة إرشادية تسمح للمؤسسات بفهم المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات، كما يمنح لها وسائل تساع على تحرير وظائفها من خلال ضمان حماية أكبر لها.¹

أولا :ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية

في جويلية 2027 انعقد بالجزائر أول ملتقى دولي حول "الحكم الراشد للمؤسسات" وحدد لهذا الملتقى هدف جوهرى يتمثل في تحسيس المشاركين قصد الفهم الموحد والدقيق لمصطلح واشكالية حوكمة الشركات، من زاوية الممارسة في الواقع وسبل تطوير الأداء ببلورة الوعي بأهمية الحوكمة في تعزيز تنافسية المؤسسات في الجزائر وكذا الاستفادة من التجارب الدولية. وخلال فعاليات هذا الملتقى تبلورت فكرة "إعداد ميثاق الجزائر للحكم الراشد للمؤسسة"، كأول توصية وخطوة عملية تتخذ حيث قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع حوكمة الشركات في مجتمع الأعمال، ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص بإنشاء فريق عمل ومؤسسة التمويل الدولية يعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات وبرنامج ميدا

¹أفروخ رانيا، مرجع سبق ذكره، ص34.

لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسمي فريق العمل هذا بفريق العمل للحكم، كما أنه عقد مؤتمر وطني في 22 مارس 0222، وأعلنت كل من جمعية الشركات في الجزائر عن إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري، وقد تم إعداد هذا الدليل بالاستناد على مبادئ حوكمة الشركات المعتمدة من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضمن إصدارها لعام 0224 مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المؤسسة الجزائرية.¹

ويتضمن الميثاق جزئين وملاحق، كما يوضح الجزء الأول الدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحكم ال ارشد للمؤسسات ضروريا في الجزائر كما أنه يربط الصلات مع إشكاليات المؤسسة الجزائرية، لاسيما المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة؛ ويتطرق الجزء الثاني إلى المقاييس الأساسية التي ينبنى عليها الحكم الراشد للمؤسسات، فمن جهة يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للمؤسسة (الجمعية العامة، مجلس الإدارة و المديرية التنفيذية)، ومن جهة أخرى علاقات المؤسسة مع الأطراف الشريكة الأخرى كالبنوك والمؤسسات المالية، الممونون، وغيرهم بالإضافة إلى نوعية نشر المعلومات وأساليب نقل الملكية؛²

ويحتتم هذا الميثاق بملاحق تجمع في الأساس أدوات ونصائح عملية يمكن للمؤسسات اللجوء إليها بغرض الاستجابة لانشغال واضح ودقيقة. و تقوم حوكمة الشركات على أربعة مبادئ أساسية هي :

-الإنصاف :الحقوق والواجبات الخاصة بالأطراف الشريكة، وكذا الامتيازات و الالتزامات المرتبطة بهم يجب أن توزع بصورة منصفة؛

-الشفافية :الحقوق والواجبات وكذا الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة عن ذلك يجب أن تكون واضحة وصریحة للجميع؛

-المساءلة :مسؤولية كل طرف محددة على حدا بواسطة أهداف محددة وغير متقاسمة؛

-المحاسبة :كل طرف شريك يكون محاسبا أمام طرف آخر عن الشيء الذي هو مسئول عنه.

¹ الأمين نصابة، أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام، علوم إقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي، جامعة الوادي، الجزائر، 2015، ص19.

² غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص286.

ثانيا : معوقات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر

هناك عدة معوقات تحد من تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر على أرض الواقع تنشأ من داخل الشركة أو من خارجها وتتمثل فيما يلي :

1- المعوقات ذات المصدر الداخلي:

ويتمثل في عدم الفصل بين الملكية والإدارة فأغلب الاقتصاديات العالمية التي يكون فيها تطبيق حوكمة الشركات فعالا تحاول أن تبتعد قدر الإمكان في تأسيس شركاتها عن الشركات العائلية، فليس بالضرورة أن يكون رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي من يمتلك النسبة الأكبر من أسهم الشركة ممن يتمتعون بعلاقات واسعة مع مساهمي الشركة، ولكن من الضروري أن يتمتع هذا الرئيس بقدرة وكفاءة وفاعلية عالية في إدارة الشركة، ويندرج تحت هذا المعوق الرئيسي معوقات ثانوية أخرى من أهمها:

- **مجلس الإدارة :** عدم الفصل بين مهمة مجلس الإدارة ومهمة الإدارة التنفيذية ومسؤوليات إدارة الشركة، ومستوى الرقابة، وعدد اجتماعات المجلس؛

- **أعضاء مجلس الإدارة :** عدم توفر أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة بعدد مناسب يكونون قادرين على تقديم الآراء واجتهادات مستقلة نابعة من إحساسهم بالمسؤولية، ومن خب ا رتهم وتفهمهم لعمل الشركة؛

- **لجان مجلس الإدارة :** وأهمها لجنة التدقيق، ولجنة المكافآت و الترشيحات، ومدى فعاليتها واستقلاليتها، وتوفر أعضاء غير تنفيذيين مستقلين فيهما¹.

2 - المعوقات ذات المصدر الخارجي:

وهو المناخ الاستثماري العام في الدولة ومدى توافر القوانين والتعليمات المنظمة للنشاط الاقتصادي، الذي يضمن تطبيق الحوكمة في الشركات و إعطائها صفة الإلزام وعدم تعارضها مع هذه القوانين²

¹ ناريمان بن عبد الرحمان، واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية، موقع Manifest ourgla Scientifiques، 02 ديسمبر 2019.

² أفروخ رانيا، مرجع سبق ذكره، ص36.

المطلب الثاني : الحوكمة في القوانين الدولية والمقارنة بالقوانين الجزائرية

حوكمة الشركات كمدخل إعادة الثقة في إدارة الشركات من قبل جمهور المتعاملين معها، وذلك بإصدار مبادئ وقواعد خاصة بحوكمة المؤسسات، من خلال المؤسسات الرسمية لها، وعملت هذه الهيئات والمؤسسات على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، ونظرا للاختلافات الاقتصادية والسياسية والثقافية للدول سوف نتناول بعض قوانين الدول الأجنبية و العربية في تطبيق مبادئ الحوكمة.

أولا: حوكمة الشركات في بعض القوانين الدول الأجنبية

تسعى العديد من الدول العالم إلى وضع تنظيم لحوكمة الشركات وذلك بغية تطبيقها بالوجه الصحيح، وخاصة يتضح في القانون البريطاني والأمريكي كونهما المبادرين لصياغة القواعد المنظمة للحوكمة والعمل بها.

1- حوكمة الشركات في المملكة المتحدة (القانون البريطاني)

تعتبر المملكة المتحدة أول الدول الرائدة في تطبيق نظام الحوكمة، نتيجة الأحداث التي حدثت خلال الثمانينيات، نتيجة تعثر من شركاتها ومن ثم ظهور ورسوم في تطبيقات حوكمة الشركات، الأمر الذي جعل المملكة المتحدة تقوم بإجراء حوار جدي ومفتوح عن موضوع حوكمة والذي يعتبر الشركات سنة 1992 ، وقد نتج عن ذلك صدور " تقرير كادييري حتى الآن من أهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات، ويضم هذا التقرير 91 بند، وهو يعبر عن توجيهات الممارسات السليمة لمفهوم حوكمة الشركات، وفي أكتوبر 1993 ظهر تقرير وتلي هذا التقرير سنة 1995 تقرير آخر عرف بتقرير « ruttemans report » روتمان وفي سنة 1998 ظهر ما يعرف ب " الكود الموحد "greenbury report" جرينبري والذي إشتمل على جميع التوصيات التي تضمنتها التقارير السابقة "combinedcode" له، وأصبحت هذه الوثيقة من ضمن متطلبات القيد في بورصة لندن لأوراق المالية، وقد تم تعديل هذا الكود سنة 2003 ليضم أفضل ممارسات حوكمة الشركات في ظل الإنهيارات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2002.¹

¹ بوشلاح مريم، إعتتماد معايير مكافحة الفساد المالي: شرك أساسي لتنمية الشركات التجارية، مذكرة ماستير، حقوق، تخصص القانون العام للأعمال، جامعة بجاية، الجزائر، 2016، ص37.

2- حوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية (القانون الأمريكي)

يتشابه إهتمام الولايات المتحدة بمفهوم حوكمة الشركات مع إهتمام المملكة المتحدة وذلك نظرا لتشابه إقتصاد الدولتين و ارتباط العديد من الشركات بالبلدين فيما بينها، حيث أدى تطور سوق المال ووجود هيئة رقابية فعالة تعمل على مراقبتها وتشرف على الشفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها الشركات التي تعمل به، وبالإضافة إلى التطور الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة إلى زيادة الإهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإلزام الشركات بتطبيق أفضل الممارسات التي تضمن التطبيق السليم له وخاصة المسجلة أسهمها لدى البورصات، ومن الملاحظ أن الإهتمام لهذا الموضوع ظهر بصورة واضحة عند قيام صندوق المعاشات العامة The California Public Employees Retirement، والذي يعتبر أكبر صندوق للمعاشات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية بتعريف حوكمة الشركات والقاء الضوء على أهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين، قام الصندوق بإصدار مجموعة من المبادئ والخطوط الإرشادية الجوهري لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات.

ثانيا: حوكمة الشركات في بعض القوانين الدول العربية:

نخص بالدراسة عن حوكمة الشركات في مصر التي قد كان لها الريادة بين معظم دول الشرق الأوسط نتيجة ما أرسنه من قواعد لحوكمة كل من الشركات الخاصة والعامة وذلك في وكذا ما وصلت إليه الجزائر في تطبيق مبادئها كونها (OCDE)، إطار مبادئ الحوكمة الدولية تعبير من أهم الموضوعات التي تستقطب إهتمامها في الوضع الراهن.

1- حوكمة الشركات في التشريع المصري:

بدأ الإهتمام بالحوكمة في مصر في عام 2001، بمبادرة من وزارة التجارة ففي 2001 تم بالفعل دراسة وتقييم مدى إلتزام مصر بالقواعد والمعايير الدولية لحوكمة الشركات، حيث طلبت مصر من الصندوق ال نقد الدولي في 2001 تقييم مدى تطبيق معايير الحوكمة بها كأول دولة عربية يت م تقسيمها وتوصل التقييم إلى أن مصر تطبق 98% من مبادئ الحوكمة، بحيث بدأت مصر تشريع القوانين التي تزيد من إلتزام الشركات بمبادئ الحوكمة، وفي سنة 2005 تمت صياغة قواعد الحوكمة لمصر، والتي تعتبر مكملة للنصوص الواردة بشأن المؤسسات ومن نتائج التقييم: أن قواعد المنظمة لإدارة الشركات والمطبقة في مصر تتماشى مع المبادئ الدولية الاوراق المالية على ذات المبادئ، كما أن

تطبيقاتها تتم بصورة كاملة مع المعايير 1981 الدالة على حسن الأداء، ومن أهم القوانين في هذا الصدد قانون الشركات 23 لسنة 1991 قانون قطاع الأعمال العام 23 لسنة 1991، قانون سوق راس المال 95 لسنة 1992 قانون الإستثمار 2 لسنة 9110 ، وقانون التسوية والإبداع والحفظ المركزي 93 لسنة 2000 .

لم يتم تطبيق بعض المبادئ الواردة في القوانين الحاكمة الحالية في السوق المصرية بشكل عملي وقد يرجع هذا إلى ضعف وعي المساهمين أو إدارات الشركات بتلك المعايير، ومن ثم لا تتماشى هذه القواعد عمليا مع المبادئ الدولية في سياق مبادئ من إجمالي ل 48 مبدأ، وهناك إثنان من مبادئ لا تطبق نهائيا في السوق.

ثالثا: حوكمة الشركات في التشريع الجزائري:

بعد الأزمات الكبرى والإفخيارات المؤسسات التي شهدتها العالم فالجزائر ملزمة كغيرها من الدول بضمان حوكمة جيدة لهياكلها ومؤسساتها، وفي شهر جويلية سنة 2007 انعقد بالجزائر أول ملتقى دولي حول الحكم الراشد للمؤسسات تحت إشراف " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وخلال هذا الملتقى تبلورت فكرة إعداد هذا الميثاق والذي هو ثمرة لسلسلة من الأعمال التي قادها فريق العمل بين الفترة الممتدة من نوفمبر 2007 إلى ن وفمبر 2008 ، وفي غضون هذه الحقبة الزمنية تمكن فريق العمل بعد سلسلة المشاورات مع الأطراف الفاعلة، بأن يقيس وبعمق حالة الإستعجال لتبني ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة، في الجزائر وكذا إدراجه ضمن السياق الدولي المتميز بالإبتكار وتبادل الخبرات، وأهم ما جاء به ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائ بشكل عام يتضمن الميثاق جزئين هامين، يوضح الجزء الأول الدوافع التي أدت أن يصبح الحكم الراشد أو الحوكمة ضروريا اليوم في الجزائر.¹

كما يربط الصلات مع إشكاليات المؤسسة الج ا زئرية لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما الجزء الثاني من الميثاق فيتطرق إلى المقاييس الأساسية التي يبني عليها الحكم الراشد للمؤسسات، فمن جهة يعرض العلاقات بين الهيئات

¹ محمد سعدي، متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر، مذكرة ماستير، علوم سياسية، تخصص إدارة وحكامة محلية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017،

التنظيمية للمؤسسة (الجمعية العمومية، مجلس الإدارة) ... ومن جهة أخرى علاقات المؤسسة مع الأطراف الآخذة للشركات الأخرى كالبنوك، المؤسسات المالية.¹

المطلب الثالث : بؤادر مفهوم الحوكمة في الجزائر والتحديات التي تواجهها

أولاً: بؤادر مفهوم الحوكمة في الجزائر:

رغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال تنويع مصادر الدخل و التخلص من التبعية الكلية لقطاع المحروقات، تسعى الحوكمة الجزائرية إلى تحسين مناخ الأعمال من خلال السعي لضمان المساءلة و الشفافية بالعمليات المتعلقة بإدارة الأعمال، فمن بين بؤادر مفهوم الحوكمة في الجزائر و الجهود المبذولة من أجل إرساء إطار مؤسسي لحوكمة الشركات ما يلي:

- **تشكيل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مقاومته:** تأسست هذه الهيئة سنة 2006، التي تتمحور مهامها حول اقتراح سياسات و توجيهات و تدابير للوقاية من الفساد، و إعداد برامج للتوعية من مخاطر الفساد، بالإضافة إلى جمع المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد و الوقاية منه و التقييم الدوري للأدوات القانونية و الإجراءات الإدارية ذات الصلة، حيث انضمت هذه الهيئة مؤخراً إلى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة و مكافحة الفساد التي تأسست سنة 2008، لتضاف بذلك 42 وزارة و هيئة أخرى في المنطقة العربية، التي تشكل آلية إقليمية تشاركية فريدة من نوعها لتنمية القدرات و تبادل المعلومات و مناقشة السياسات التي تدخل في اختصاصها.²

- **انعقاد أول مؤتمر حول الحكم الراشد للمؤسسات في جانفي :** الملتقى تبلورت فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة كأول توصية و خطوة علمية تتخذ؛

- **إنشاء مجموعة عمل لحوكمة المؤسسات:** قامت جمعيات و اتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع الحوكمة الجديدة في مجتمع الأعمال بغاية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و القيادة هذه العملية

¹ حسين يريقي، عمر علي عبد الصمد، واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها www.lop-univ.beskra.com تاريخ الإطلاع 08 مارس 2020.

² بن الشيخ سارة، واقع الحوكمة في بيئة الاعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية، مخبر LUDLD، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 661.

قام أصحاب المصالح في القطاعين العام و الخاص سنة 2007 بإنشاء مجموعة عمل الحوكمة المؤسسات تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات GCGF و مؤسسة التمويل الدولية IFC لوضع دليل حوكمة المؤسسات الجزائري؛

- إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري :تم إصدار هذا الدليل سنة 2009 من قبل كل من جمعية CARE و اللجنة الوطنية لحوكمة المؤسسات في الجزائر؛
- إطلاق مركز حوكمة الجزائر: بناء على قوة الدفع التي خلقها دليل حوكمة الشركات، قامت مجموعة عمل حوكمة الشركات الجزائرية بإطلاق مركز حوكمة الجزائر في أكتوبر 2010 بالجزائر العاصمة، تأسس مركز حوكمة الجزائر ليكون بمثابة منبر المساعدة.¹

ثانيا: التحديات التي تواجه المؤسسات الجزائرية التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة

تمويل الشركات هو مشكلة رئيسية في الجزائر بسبب عدم كفاية رأس المال للشركات يجعل من الصعب تمويل أنشطتها وحصولها على قروض مصرفية . صعوبة الحصول على القروض المصرفية في بلادنا، وعموما البنوك لديها شكاوى بسبب عدم تماثل بين معلومات الشركة والواقع . يرتبط نقص المعلومات والشفافية. حوكمة الشركات تركز على الشفافية، ودقة الحسابات سيؤدي إلى قراءة أسهل للشركة من طرف البنك والمساهمين وهذا يسمى بتحسين جو الثقة بين الطرفين.² كذلك يمكن أن نذكر:

- **تدهور العلاقة بين المؤسسات والبنوك:** ثمة مشكلة واسعة الانتشار حيث تشتكي العديد من المؤسسات من صعوبة الحصول على قرض بنكي، في حين ترى البنوك عادة ضعف رأسمال هذه المؤسسات الذي لا يكفي لتقديم ضمانات مقابل هذه القروض؛

¹ بن الشيخ سارة، نفس المرجع، ص662.

² صالح سمير، واقع حوكمة الشركات في الجزائر: دراسة حالة الهيئة الوطنية للمراقبة التقنية، مذكرة ماستر، علوم إقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير مؤسسات جامعة مستغانم، الجزائر، 2018، ص63.

- ضعف الاستثمارات الخارجية في النواة الأولى للمؤسسة التي غالبا عائلية: في الجزائر ليس هناك تجميع كاف لتجارب ناجحة تخص تجارب في فتح رأس المال، بالنظر إلى الحذر الذي يبداه أقلية المساهمين الذين يخشون فقدان حقهم في المراقبة اللازمة لتسيير المؤسسة بالنظر إلى المساهمين الغالبين؛
- غياب الثقة مع الإدارة الجبائية: توسعت مع الوقت علاقة حذر لدى المؤسسة الجزائرية خاصة منها الخاصة مع الإدارة الجبائية، واقتنع الكثير من رؤساء المؤسسات بضرورة وجود علاقة نزيهة وشفافة مع هذه الإدارة و عليه بعد الجهد المبذول من أجل شفافية ونزاهة الحسابات، عنصرا أساسيا يسمح للمؤسسة من بناء مستقبلها بطريقة أكثر صفاء مقابل إجراءات الدعم التي تتخذها السلطات أو ما يطلق عل المعلومات.¹

المبحث الرابع: الحوكمة كآلية لمكافحة الفساد المالي

يعد الفساد المالي والإداري من أخطر المشكلات التي تعاني منها المؤسسات على كافة أشكالها و قطاعاتها ، و يتمثل الفساد المالي و الإداري بالمكاسب والامتيازات التي يتم الحصول عليها بشكل غير مشروع ، و يترتب عليها تحمل الشركات تكاليف إضافية تنعكس على أسعار السلع التي تنتجها أو الخدمات التي تقدمها ، مما يضعف قدرتها على التنافس والبقاء ، و من ثم تآكل أرس المال ، وبدلا من أن تكون هذه الشركات أحد محركات الاقتصاد وعامل من عوامل النمو تصبح عبئا على الاقتصاد الوطني يتحمله المجتمع بأسره . و تؤدي حوكمة ، النمو مهما في معالجة الشركات دور المشكلات التي تعاني منها هذه الشركات ، والتي من أبرزها مشكلة الفساد المالي والإداري ، وذلك من خلال مجموعة و من الآليات التي تنطلق من مبادئها العامة و التي صنفت من قبل Hess و Impavido عام 2003 إلى آليات حوكمة داخلية و أخرى خارجية .

¹ غضبان حسام الدين، مرجع سبق ذكره، ص280.

المطلب الأول: دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي

أولا: دور الآليات الداخلية للحوكمة في الحد من الفساد المالي

تنصب آليات الحوكمة الداخلية على أنشطة و فعاليات المؤسسة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهدافها. ويمكن تصنيف آليات الحوكمة الداخلية إلى ما يأتي:

- **مجلس الادارة :** يذكر كل من **Singh , Harianto (1989)** أن الناشطين في مجال حوكمة الشركات والباحثين و الممارسين أن مجلس الإدار أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة ، إذ أنه يحمي أرس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة ، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين و اعفاء ومكافأة الإدارة العليا. كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع استراتيجيات الشركة ، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة ، و يراقب سلوكها و يقوم أدائها ، ومن ثم تعظيم قيمة الشركة الشركة و لكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة ، وفي الوقت ذاته تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار ، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها ، و تقوم باختيار الإدارة العليا ، فضلا. عن الإشراف المستمر على أداء الشركة و الإفصاح عن ذلك و من ثم فانه من الضروري أن تقاد كل شركة من الشركات بمجلس إدارة فعال، يمارس القيادة و يوجه الشركة بنازة و حكمة و يعمل لمصلحة الشركة بشفافية و مسؤولية.

- **مجلس التدقيق :** لقد عرفت لجنة التدقيق من قبل الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين **The Canadian**

Institute of Accountants Chartered بأنها لجنة مكونة من أعضاء مجلس إدار الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدار ، وتتلخص نشاطاتها في ترشيح المدقق الخارجي ومناقشة نطاق ونتائج التدقيق معه ، وكذلك مراجعة نظام الرقابة الداخلية للشركة والتأكد من فاعليته، وكذلك التأكد من تطبيق قواعد حوكمة الشركات في الشركة، ومن ثم فإن هذه اللجنة تساهم في زيادة¹

¹ سيد عبد الرحمان عباس بلة، "دور تطبيق حوكمة المؤسسات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الملك سعود،

- الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية اشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزياد استقلاليتها فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات:
- **لجنة المكافآت :** توصي أغلب الدارسات الخاصة بحوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهمة بما بأنه يجب أن تشكل لجنة المكافآت من أعضاء مجلس الإدار غير التنفيذيين و تتركز وظائف لجان المكافآت و واجباتها في تحديد الرواتب ، والمكافآت والمآزيا الخاصة بالإدارة العليا .
- **لجنة التعيينات :** تقوم لجنة التعيينات في الشركة مع مجلس الإدارة بوضع المهارت والخبرات المطلوب توافرها لدى عضو مجلس الإدارة والموظفين المطلوبين ، كما تضع آليات شفافة للتعيين بما يضمن الحصول على أفضل المرشحين المؤهلين. و تقوم اللجنة مع بقية أعضاء مجلس الإدار بتقويم المهارت المطلوبة للشركة باستمرار.
- **التدقيق الداخلي :** تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا مهما في عملية الحوكمة ، إذ إنها تعزز هذه العملية، وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة . حيث يقوم المدققون الداخليون عبر الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية ، العدالة ، تحسين سلوك الموظفين وتقليل مخاطر الفساد الإداري و المالي و لتحقيق هذه الوظيفة لأهدافها ، يجب أن تكون مستقلة وتنظم ، بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها.¹

ثانيا : دور الآليات الخارجية للحوكمة في الحد من الفساد المالي :

- تتمثل آليات الحوكمة الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة ، والضغط التي تمارسها المنظمات الدولية المهمة بهذا الموضوع ، حيث يشكل هذا المصدر احد المصادر الكبرى المولد لضغط هائل من اجل تطبيق قواعد الحوكمة . و من الأمثلة على هذه الآليات ما يأتي :
- منافسة سوق المنتجات (الخدمات) وسوق العمل الإداري؛
 - الاندماجات والاكتمسابات وهي من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم ، حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات ذات الاداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتساب و الاندماج.

¹ صلاح الدين عزوي، مرجع سبق ذكره، ص23-24

● **التدقيق الخارجي :** يؤدي المدقق الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية ، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات ، وليس مقبوليتها فقط.

يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة للشركات ، إذ يساعد المدققون الخارجيون هذه الشركات على تحقيق المساءلة والنازهة وتحسين العمليات فيها ، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح و المتعاملون بشكل عام . ويؤكد معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية (IIA) **Institute of Internal Auditors** على أن دور التدقيق الخارجي يعزز مسؤوليات الحوكمة في الإشراف و التبصر والحكمة، حيث ينصب الإشراف على التحقق مما إذا كانت الشركات تعمل وفق النظم و الضوابط التي يجب أن تعمل ضمنها كما ويفيد في اكتشاف ومنع الفساد، الإداري والمالي . أما التبصر فإنه يساعد متخذي القرارات من خلال تزويدهم بتقويم مستقل للبرامج والسياسات و العمليات والنتائج وأخير تحدد الحكمة الاتجاهات والتحديات التي تواجهها الشركة و لإنجاز كل دور من هذه الأدوار ، يستخدم المدققون الخارجيون التدقيق المالي و تدقيق الأداء و التحقق و الخدمات الاستشارية.

● **التشريع و القوانين :** حيث تؤثر القوانين والتشريعات بشكل كبير في التازم الإدارات داخل الشركات باتباع خطوات و اجراءات هادفة إلى ضبط عملها الداخلي من جهة ، و التازمها بتطبيق معايير الإفصاح الدائم عن المعلومات بالإضافة إلى تأطير التشريعات و القوانين لحالات الفساد المالي والإداري و ربطها بعقوبات مثل رادعا امام تنامي هذ تمثل رادعا الظاهر.

● **منظمة الشفافية العالمية :** من خلال الدور الذي تلعبه في ممارسة ضغوطا من اجل محاربة الفساد المالي والإداري في الدول فمثلا تضغط منظمة التجارة العالمية من اجل تحسين النظم المالية والمحاسبية و في قطاع البنوك، تمارس لجنة بازل ضغوطا من اجل ممارسة الحوكمة فيها. و هكذا فإنه يتضح الدور الذي يمكن أن تلعبه آليات الحوكمة المختلفة في الحد من ظاهرة الفساد المالي و الإداري ومكافحة تفشيها.

ويرى الباحث أنه بسبب تنوع آليات الحوكمة و تعدد مصادرها ، فإن تنفيذها يتطلب و ضع إطار شامل لها ، يأخذ بنظر الاعتبار جميع أصحاب المصالح في الشركات سواء أكانت خاصة أم مملوكة للدولة . إذ أن كل طرف من هذه الأطراف يؤدي دورا مهما في عملية الحوكمة وانما تتفاعل فيما بينها ضمن اطار الحوكمة. مثال على ذلك التفاعل فيما

بين لجنة التدقيق و المدقق الخارجي ، المدقق الداخلي ، مجلس الادارة و الادارة العليا و ان لهذا التفاعل تأثير كبير في الحد من حالات الفساد المالي و الاداري.

المطلب الثاني : أهمية مبدأ الإفصاح و الشفافية في الحد من الفساد المالي

أولاً: دور مبدأ الإفصاح في الحد من الفساد المالي

يعرف الإفصاح محاسيباً بأنه " العرض للمعلومات المحاسبية بشكل موضوعي دون تحيز و بشكل عام فانه بث المعارف او نقل المعلومات ضمن مصدر انتاجها الى المستفيدين منها" .

كما يعرف الإفصاح ايضاً بأنه الكشف عن المعلومات المالية وغير مالية و بيانها في تقارير تقدم للمستخدمين و المهتمين بمنشآت الاعمال كما أنه يعني التعبير بوضوح و من خلال القوائم المالية و بشكل عادل عن الوضع المالي لدى المنشآت و التغيرات في الحالة المالية و التي يمكن تحقيقها من خلال التطبيق المتكامل للمعايير الدولية و توفير الخصائص النوعية في المعلومات كذاك عرف بأنه اظهار القوائم و التقارير المالية لجميع المعلومات السياسية التي يهتم الفئات الخارجية في المشروع ببحث تعمها على اتخاذ القرارات الرشيدة و يتم التعريف الإفصاح من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بأنه اظاح المعلومات ذات الطبيعة العامة التي يتعين ايضاحها حتي لا تكون القوائم المالية مضللة¹.

وتعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في اعداد التقارير المالية كونه احد الاسس الرئيسية التي تركز عليها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً والتي تعود الى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات المهمة وذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية وذلك لصالح المستفيدين من هذه المعلومات وتؤكد أهمية الإفصاح ايضاً كون معظم مستخدمين القوائم المالية لا تتاح لهم الفرصة الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها¹، و تكمن أهمية الإفصاح بما يلي:

¹ ربا ماجد بصول، اثر كفاءة الإفصاح و حوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية و الاجنبية ، كتاب ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية جامعة الدول العربية ، مصر ، القاهرة ، 2018 ، ص84-85

- زيادة الافصاح و خصوصا المعلومات الخاصة بشركة قد تؤدي الى تحسين سمعة الشركة بانها تفصح عن المعلومات المر الذي قد يعطي انطباعا جيدا عن الشركة بأنها لاتقوم بحجب او اختفاء اي معلومات؛
- إن الشركات قد تستخدم القوائم المالية كأداة التسويقية للافصاح عن المعلومات غير النقدية و التي هي ليست ملزمة بالافصاح عنها لمختلف الفآت من اصحاب السهم و الموظفين و الزبائن و الموردين و الاعلام و الجهات الحكومية و الرقابية و ذلك سعيا بتطوير علامة تجارية معنية لنفسها؛
- الافصاح يساعد على تحسين كفاءة تخصيص الموارد في اقتصاد سوق رأس المال؛
- يعتبر الافصاح وسيلة لزيادة المصداقية بالممارسات الادارية حيث ان الشركات التي تميل بشكل اكبر الى الافصاح عن اداها ستقوم بتباع التشريعات و المتطلبات المحاسبية المختلفة؛
- إن توفير مستوى كاف من الافصاح في التقارير المالية يساهم في مساعدة مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات الرشيدة ؛
- ان الافصاح عن عمليات الشركة يؤدي الى حماية الشركة من سلوكيات بعض المدراء التنفيذيين و غيرهم و الذين يحاولون التلاعب بالاباح من اجل مصالحهم الشخصية مثل زيادة العلاوات التي يحصلون عليها و التي عادة ما تكون مرتبطة بالنتائج التي سجلتها الشركة و ذلك من اجل المحافظة على سمعتهم الجيدة كمدراء تنفيذيين في الشركة؛
- الافصاح يجعل التعامل في السوق المالي اكثر عدالة اذ ان الافصاح يوفر فرصا متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات و هذا بدوره يوفر مناخا استثماريا ملائما يزيد من فرصة نمو السوق و ازدهاره واستمراريته .

ثانيا : : أهمية مبدأ الشفافية في الحد من الفساد المالي

عرفت من قبل ROGERS بأنها الانفتاح داخل سياسات و قرارات الحوكمة و ان مثل هذا الانفتاح توفير المعلومات المطلوبة سيعملان على التقليل من مادي سوء استخدام الموارد و عدم القدرة العامة لمحاسبة الحكومات واسنادها .

وتعني شفافية القوانين الادارية وضوحها و بساطة سياستها و سهولة فهمها فظلا من سهولة الاجراءات التنفيذية وبساطتها و عدم تعطيلها و عدم السماح بالاتفاق عليها و اطالتها غير المبررة و كذلك النزاهة في تنفيذها .

- وتنطلق اهمية الشفافية بأنها تعطي صورة حقيقة عن كيفية ادارة الشؤون العامة اذا لايمكن الحديث عن التنمية في شتى المجالات او حكم ديمقراطي او حماية حقوق الانسان ..الخ الا بوجود مساحة واسعة من الشفافية و يمكن من خلالها تفعيل اسس دولة المؤسسات و مبدأ المشروعية و تتمثل الاهمية الشفافية في :
- منع الممارسات الادارية الخاطئة في العمل؛
- تظافر الجهود و الدعم الكافي و الالتزام على مستوى القيادات الادرية العليا فضلا عن انجاح التنسيق ووضع الخطط و تنفيذها ضمن برامج زمنية محددة؛
- تعزيز قدرات الجهة الادارية على مواكبة التغيرات و المستجدات المحيطة بها؛
- تحديث الانظمة و القوانين و تبسيط الاجراءات و جعلها واضحة مفهومة و شفافة بالمعنى الصحيح؛
- تحقيق التطور الاداري فضلا عن كفاءتها و ممارستها من خلال دقتها ووضوحها للاجراءات و الممارسات الادارية المعمول بها؛
- تعزيز الرقابة الادارية و تزيد من كفاءتها و ممارستها من خلال دقتها ووضوحها للاجراءات و الممارسات الادارية المعمول بها؛
- اغلاق الابواب امام اللوتين و تعقيد الاجراءات؛
- انعاش الاسواق المالية من خلال تحقيق المصدقية في توفير المعلومات؛
- مكافحة الفساد الاداري بأشكاله المختلفة و تحد من الممارسات الادارية الخاطئة؛
- الوسع في اللامركزية و توضيح خطوط السلطة و احداث هياكل مرنة.

المطلب الثالث: تفعيل وتعزيز المساءلة للحد من الفساد المالي

اولا: تعريف المساءلة

يعد مفهوم المساءلة من المفاهيم المتجددة اذ اختلف دلالاته تبعا لمقصده وفي العديد من اللغات كالغة الكورية و الاسبانية و التايلاندية لا يوجد معنى يوازي كلمة مساءلة و في الكثير من الاحيان يتم تفسيره بالمسؤولية الان مفهوم المساءلة اوسع و أشمل من ذلك .

و قد عرف برنامج الامم المتحدة الانمائي undo المساءلة على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم و تصريف واجباتهم و الاخذ بالانتقادات التي توجه لهم و تلبية المتطلبات المطلوبة منهم و قبول المسؤولية عن الفشل و عدم الكفاءة أو عن الخداع و الغش . كما و يشير مفهوم المساءلة الى أن المستخدم مسؤول عن نتائج عمله و عن تقديم اجابات او تفسيرات عما يقدمه من نتائج وأن هناك جهة ادارية أو اشرافية تسأله و تكون العلاقة بين الطرفين علاقة مبنية على تحديد أهداف واضحة متفق عليها ووجود معايير تحكم عملية المساءلة تستخدم لقياس أداء الشخص موضوع المساءلة . و يتضمن المفهوم ان هناك محاسبة فد تترتب على المساءلة ، كمكافأة أو ترقية أو قد يصاحب ذلك ايقاع العقوبة أو حرمان من مكافأة أو ترقية.¹

ثانيا : أهمية المساءلة

تلعب المساءلة دورا محوريا في تشكيل و توجيه العمليات و النشطات اليومية للمنظمة و تمثل المساءلة قيمة في النسق القيمي للمجتمع قبل أن تكون مجرد آليات و أن اهميتها القيمية ترتبط بتحقيق قيم أخرى أبرزها الديمقراطية و الشفافية و التمكين ، وذلك من خلال السعي الدؤوب الى تعزيز و تحقيق الكفاءة و الفعالية و الجودة ، و تتمثل اهمية المساءلة في :

- توجيه طاقات المؤسسة نحو الاهداف الاستراتيجية؛
- تنظيم الافراد طبقا لاستراتيجية المؤسسة؛
- تحديد نقاط الفشل في العمل أثناء تراجع الاداء؛
- معرفة العاملين بالنتائج المتوقعة و بشكل واضح؛

¹نعيمة محمد حرب، واقع الشفافية الادارية و متطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية ،رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم ادارة الاعمال ،جامعة

- توجيه تركيز الموظفين على نتائج أعمالهم؛
- تحسين الاساليب المستخدمة في تسيير امور العمل؛
- اعطاء دفعة اكبر للتطور و التقدم في العملية الادارية؛
- المساعدة على الابداع و الابتكار حيث ان تفعيل المساءلة في حالة اظهار الانجاز الحسن تنمى لدى العاملين الرغبة بمحاولة الابداع و البحث عن الوسائل لتحقيق ذلك .

خلاصة الفصل الثاني :

يمكن ان نستخلص من هذا الفصل ان تعزيز الحوكمة و محاربة الفساد عنصران مرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا فمن أهم خصائص الحوكمة الرشيدة أنها تضم آليات محاربة الفساد و السلوك الفاسد من خلال الافصاح و الشفافية و المساءلة و إن الحوكمة تعتبر عنصر فعال في نمو الاقتصادي فلا شك أن الفساد يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار و الاعمال و بذلك التطور الاقتصادي .

و يلاحظ انه بسبب تنوع آليات الحوكمة وتعدد مصادرها فان تنفيذها يتطلب وضع إطار شامل لها يأخذ بنظر الاعتبار جميع أصحاب المصالح في الشركات سواء أكانت خاصة أم مملوكة للدولة ، إذ أن كل طرف من هذه الأطراف يؤدي دورا مهما في عملية الحوكمة وإنها تتفاعل فيما بينها ضمن إطار الحوكمة ، مثال على ذلك التفاعل فيما بين لجنة التدقيق والمدقق الخارجي ، المدقق الداخلي ، مجلس الإدارة والإدارة العليا ، وان لهذا التفاعل تأثيرا كبيرا في الحد من حالات الفساد المالي والإداري .

الفصل الثالث:

تجارب دولية ناجحة في تطبيق

آليات الحوكمة في مكافحة

الفساد المالي

تمهيد:

يخلف الفساد المالي من آثار وانعكاسات سلبية على النشاط الإقتصادي في كل دول العالم المتقدمة منها و النامية على حد سواء، ولكن تأثيره أكبر ما يكون على الدول النامية بسبب ضعف نظم الرقابة والمساءلة، مما يقود الى هدر الموارد والكفاءات الاقتصادية وضعف المؤسسات العامة للدولة، لذلك لم تعد مكافحة ظاهرة الفساد شأنًا محليًا يتعلق بكل دولة لوحدها، بل أصبحت بشكل عام ظاهرة عالمية تمس كل المجتمعات وإن تفارقت من دولة لأخرى، وقد شكل إستشراء الفساد في مختلف دول العالم هاجس للمجتمع الدولي وهو مادفع لإنشاء كثير من المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية لمواجهة هذه الظاهرة وكبح جماحها، ويعد تطبيق الحوكمة بمختلف آلياتها وتجسيد مبادئها من أهم آليات مكافحة الفساد المالي بمختلف مظاهره وأشكاله، وهناك العديد من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال، وهذا ما سيتم عرضه وتحليله في هذا الفصل.

المبحث الأول: التجربة المصرية والسنغافورية

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى تجربة دولتين، تجربة دولة ناشئة تتحدى الفساد من إفريقيا وهي مصر، و تجربة دولة h استطاعت إبحار العالم والوصول الى الريادة الاقتصادية وهي سنغافورة، وذلك بذكر واقع كل من الفساد و تطبيق الحوكمة في كلتا الدولتين، إضافة إلى موقعهما في خريطة الساد العالمي و الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في الدولتين من خلال إرساء مبادئ الحوكمة.

المطلب الأول: التجربة المصرية في تطبيق آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي

أولاً: واقع الفساد في مصر

أصبح الفساد هو الشغل الشاغل لكل مصري، خصوصاً بعد ثورة 25 يناير، ولم يعد الحديث عن الفساد مقصورة على طبقة من المثقفين وغيرهم من المهتمين بالشأن العام. بل أصبح الموضوع محل نقاش العامة. وذلك بسبب حجم الفساد الرهيب الذي أصبحت تتناوله وسائل الإعلام وتنظره المحاكم بعد الثورة. ولما لمسوه من أن الفساد ليس مجرد جريمة ضد الصالح العام بقدر ما أصبحوا ينظرون إليه على أنه جريمة ضد مستقبلهم ومستقبل أولادهم. وبالتالي جريمة ضد مستقبل بلد بكامله .

فقد ساد المجتمع بعض القيم السلبية والتي تمثل أهمها في ظاهرة الفساد المنتشرة في كافة المؤسسات والأجهزة الحكومية ، حيث أصبح الفساد نظاماً عامة في المجتمع، وتراجعت أمامه قيم النزاهة والشفافية ، كما أثرت القيم المادية على علاقات الأفراد، فأصبحت المصالح والمنافع الشخصية التي تحدد شكل العلاقات الإنسانية ، وتكرست قيم اللامبالاة وقيم الاستهلاك الطرقي والنزعة الفردية وتراجعت قيم الولاء للجماعة والوطن ، وقيم التضامن الاجتماعي والحوار والكفاءة والتنافس، وتراجعت قيم الابتكار والبحث العلمي ، ولم يعد الترقى الوظيفي والمهنة قائمة على التحصيل العلمي والكفاءة والخبرة ، وإنما نتيجة للوساطة والمحسوبية والقرباة والشرابة في الفساد، كل تلك القيم السلبية أدت إلى تفتيت المجتمع، وإهدار جهود الكفاءات وتبديد أرصدة القوة الفكرية والعلمية وبث روح اليأس في النفوس ، مما أدى إلى انتشار الفساد وتراكمه في المجتمع.¹

¹ منال جابر مرسي محمد، أسباب الفساد في مصر دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2018)، رسالة ماجستير، الموسوعة العلمية للإقتصاد و التجارة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر، 2018، ص 243-244

ظهرت في المجتمع المصري في الآونة الأخيرة ثقافة جديدة للفساد على أنه وسيلة مقبولة اجتماعية للحصول على الحقوق وليست وسيلة منبوذة . واتخذ الفساد مسميات أخرى مثل " الإكرامية، الشاي ، والموصلات " وبالتالي أصبح لا ينظر إليه علي أنه فعل مشين . وهو ما يرسخ الفساد في الأجهزة الحكومية ويعرقل جهود مكافحته ووصلت درجة القبول للفساد في المجتمع المصري إلي أن 92% من المبحثن ، في دراسة لمركز العقد الاجتماعي عن الفساد في الخدمات الحكومية ، يوافقون علي أن الفساد جزء من حياتنا ولا يمكننا إنكاره وجوده ، من بينهم 49% موافقون جدا علي هذه العبارة . و 43% موافقون فقط . والأهم من ذلك أن نتائج هذه الدراسة أظهرت أن حوالي نصف المبحثن 55% يوافقون على أن الفساد جزء من حياتنا ولا يمكن مكافحته . وذلك مقابل 30% ترفض هذه العبارة وتعتقد إمكانية مكافحة الفساد ، ولا شك أن اليأس من إمكانية مكافحة الفساد زكي قبوله اجتماعية . وأن كنا نري أن القبول الاجتماعي للفساد في مصر هو الفساد الصغير . أما الفساد الكبير فهو مرفوض من الكافة . ويؤري أيضا أن قبول الفساد الصغير ليس نابعة من اقتناع أو رضا ، بمعنى آخر ليس جزءا من ثقافتنا العربية والإسلامية التي ترفض كل أشكال الفساد كما يتضح من القرآن الكريم والسنة المشرفة . وإنما هو قبول اضطراري فحين تسد أمام الشخص الأبواب الشرعية لقضاء حاجاته ، فإنه يلجأ إلى الفساد.

كما أن مصر ستظل تواجه تحديات كبيرة في مجال مكافحة الفساد بشقية الكبير والصغير . وقد اعترفت الحوكمة في عام 2008 بأن الفساد هو مشكلة خطيرة كما ذكرت منظمة الشفافية الدولية ، وأن مكافحة الفساد لم تؤتي ثمارها . وقد أشارت وزارة الخارجية الأمريكية في تقريرها عام 2010 أن الحوكمة المصرية لم تنفذ قوانين مكافحة الفساد بفاعلية ، كما أن تقارير وسائل الإعلام تشير بشكل روتيني على أن مستوى الفساد منخفض ، كما يذكر التقرير أيضا أن وكالات مكافحة الفساد ليست فعالة في مواجهة الفساد .

ثانيا: واقع الحوكمة في مصر

بدأ الاهتمام بالحوكمة في مصر عام 2001 بمبادرة من وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجية(وزارة التجارة حاليا)، حيث وجدت الوزارة أن برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي بدأت مصر منذ أوائل التسعينات لا يكتمل إلا بوضع إطار على القطاع الخاص في ظل السوق الحر، وبالفعل تم دراسته وتقييم مدى التزام مصر بالقواعد والمعايير الدولية لحوكمة الشركات.

وأعد البنك الوطني، بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية، بالإضافة إلى عدد من المراكز البحثية وشركات المحاسبة والمراجعة والمهتمين من الإقتصاديين والقانونيين، أول تقرير لتقييم حوكمة الشركات في مصر، وكان من أهم نتائج التقييم:

- أن القواعد المنظمة لإدارة الشركات والمطبقة في مصر، تتماشى مع المبادئ الدولية في سياق 39 مبدأ من إجمالي 48 مبدأ. حيث تنص القوانين الحاكمة للشركات ولصناعة الأوراق المالية على ذات المبادئ، كما أن تطبيقاتها لا تتم بصورة كاملة مع المعايير الدالة على حسن الأداء، ومن أهم القوانين في هذا الصدد: قانون الشركات 159 لسنة 1981، وقانون قطاع الأعمال العام 23 لسنة 1991، وقانون سوق رأس المال 95 لسنة 1992، وقانون الاستثمار 8 لسنة 1997، وقانون السوية والإبداع والحفظ المركزي 93 لسنة 2000؛

- لا يتم تطبيق بعض المبادئ الواردة في القوانين الحاكمة الحالية في السوق بشكل عملي، وقد يرجع هذا إلى ضعف وعي المساهمين، ومن ثم لا تتماشى هذه القواعد عملياً مع المبادئ الدولية في سياق مبادئ 7 من إجمالي الـ 48 مبدأ، وهناك اثنان من المبادئ لا تطبق في السوق المصرية.¹

من الممارسات الإيجابية في مصر تجد أن القانون يكفل الحقوق الأساسية لحملة الأسهم، كالمشاركة في توزيع الأرباح، والتصويت في الجمعيات العمومية، والاطلاع على المعلومات الخاصة بالشركة. ويحمي القانون المصري حقوق أصحاب من حملة السندات والمقرضين والعمال، كما أن معايير المحاسبة والمراجعة المصرية تتسق مع المعايير الدولية، أما الممارسات السلبية فهي ترتبط بالإفصاح عما يتعلق بالملكية والإدارة، ومنها الإفصاح عن هياكل الملكية الصريحة والمستترة أو المتداخلة، ومكافآت مجلس الإدارة والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية (مثل عوامل المخاطر المحتملة). كذلك يجب تدعيم ممارسات المحاسبة والمراجعة السليمة، ومن الأمور الهامة تطوير ممارسات مجالس الإدارة بالشركات، وتدعيم وتشجيع ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم المكفولة، وتعد مصر أول دولة في منطقة الشرق الأوسط التي تهتم بتطبيق مبادئ الحوكمة، ويؤدي تطبيق الحوكمة إلى تحقيق الشفافية، مما يؤدي إلى جذب استثمارات جديدة سواء كانت محلية أو أجنبية، كما يؤدي إلى تراجع الفساد.

عندما بدأ الحديث عن الحوكمة في مصر، لم يكن على مستوى الشركات، وإنما بدا في المجتمع المدني. وكان الحديث عن كيف يمكن للدولة أن تدير النشاط الاقتصادي إدارة رشيدة في ضوء المتغيرات والأحداث، إضافة إلى ضرورة استكمال الإطار القانوني

¹ أعلاء فرحان طالب، "استراتيجية مكافحة الفساد"، الطبعة العربية 2015، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 262-263

الفصل الثالث: تجارب دولية في تطبيق آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي

الذي يضمن التطبيق السليم للحوكمة، ومنها إصدار قانون سوق المال المعدل، وقانون الشركات الموحد، وقانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، وقانون الإفلاس. وفي النهاية نشير إلى أن دور الحوكمة لا يقتصر على وضع القواعد ومراقبة تنفيذها أو تطبيقها، ولكن يمتد ليشمل أيضا توفير البيئة اللازمة لدعم مصداقيتها، وهذا لا يتحقق إلا بالتعاون بين كل من الحوكمة والسلطة الرقابية والقطاع الخاص والفاعلين الآخرين بما فيهم الجمهور.

ثالثا: موقع مصر في خريطة الفساد العالمي (حسب مؤشر مدركات الفساد)

وسنوضح في الجدول متابعة تطورات موقع مصر حسب مؤشرات مدركات الفساد الدولية التي تعدها منظمة الشفافية العالمية كل سنة، وذلك من سنة 2003 الى غاية 2019 لتوضيح درجات تطور الفساد في مصر كل سنة.

جدول رقم(03): يوضح موقع مصر على خريطة الفساد العالمي حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة
(2019-2003)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المرتبة	70	77	70	70	105	115	111	98
النقطة	33	32	34	33	29	28	28	31

2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
112	118	114	94	88	108	117	105	105
29	32	32	37	36	34	32	35	35

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية عن مؤشر مدركات الفساد لدولة مصر

للسنوات (2019-2003) على الموقع الإلكتروني <https://cpi.transparency.org>، تاريخ الاطلاع

2020/06/19, على الساعة 22:07.

بمتابعة موقع مصر بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد يُلاحظ تسجيل جدول: ترتيب مصر لدرجات منخفضة على هذا المؤشر بصورة سنوية كما يتضح بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد في الشكل. وقد احتلت مصر في عام 2019 على المرتبة 105 وهي نفس المرتبة التي حصلت عليها العام الذي سبقها 2018، وأفضل من العام 2017 حيث حصلت على المرتبة 117، لكنها في جميع الأحوال مرتبة أدنى مما حصلت عليه في الأعوام 2006، 2007، 2005، 2004، 2003، فمند سنة 2007 بدأت في التدهور في مؤشر مدركات الفساد واحتلت المرتبة 115.

يأتي مؤشر مدركات الفساد بنتائج متوقعة، حيث يعتبر المواطنون انتشار الفساد في مصر من البديهييات التي لا يمكن تفاديها. ومن المثير للانتباه، أن مؤشر محاربة الفساد في القطاعات الدفاعية الصادر عن مؤسسة الشفافية العالمية وضع مصر في "التصنيف الأكثر قابلية للفساد في قطاع الدفاع والأمن القومي نظرا لضعف نظم الإشراف والمراقبة أو غيابها تماما كما وصفه بالتقرير". ويشير تقرير النزاهة المالية العالمية 2014 Global Financial Integrity Report أن الجريمة والفساد تكلف مصر ما يقرب من 8 مليار دولار سنويا، كما ذكر التقرير أن جزء كبيرا من هذه الأموال نتج عن التهرب من دفع الضرائب الشخصية بالإضافة إلى الفساد والجريمة. كما أشار مسح تم على المواطنين المصريين 2009 قام به المركز الدولي للمشروعات خاصة (CIPE)The Center for International Private Enterprise

وهو مركز لا يهدف للربح وتابع لغرفة التجارة الأمريكية، بالتعاون مع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وقد تم البحث عن أسباب الفساد في مصر، فالأغلبية الساحقة من أفراد العينة رأوا أن أهم أسباب الفساد في مصر مايلي:

- انخفاض المرتبات 89.5%؛
- ضعف الأداء للأجهزة الرقابية 89.5% عدم قيام مجلس الشعب بمجهود كاف لمراقبة الحوكمة 89.9%؛
- نقص المعلومات الصحيحة 75%؛
- تضارب وتعدد القوانين 79.1%؛
- ضعف المشاركة السياسية 81.4%.

ويأتي كل ذلك في خصم الجدل حول الجهاز المركزي للمحاسبات ودوره في مكافحة الفساد وحدود استقلاليته في مواجهة السلطة التنفيذية، خاصة أنه أعلى جهاز للمراقبة والإشراف على الأداء الحكومي في مصر.

رابعاً: جهود مصر في إرساء مبادئ وآليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي

تعد مصر أول دولة عربية يتم إجراء تقييم لممارسة حوكمة الشركات فيها من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سنة 2001، وقد أوصى البنك الدولي بتبني مصر لمبادئ الحوكمة التي أعدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وقد صدر في جمهورية مصر العربية دليل قواعد و معايير الحوكمة في أكتوبر 2005 الذي يتناول مبادئ حوكمة الشركات في مصر، وتتسم تلك القواعد والمعايير بأن لها طبيعة إرشادية فلا يوجد إلزام قانوني بها، وإنما هي مجرد تنظيم وبيان للسلوك الجيد في إدارة الشركات وفقاً للمعايير والأساليب العالمية التي تحقق توازناً بين مصالح الأطراف المختلفة.

وتنطبق قواعد الحوكمة بصفة أساسية على شركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية، والمؤسسات المالية التي تتخذ شكل شركات مساهمة، وكذلك الشركات التي يكون تمويلها الرئيسي من الجهاز المصرفي، وقد ألزم الدليل أن يكون لدى الشركة نظام محكم للرقابة الداخلية، وأن تهدف المراجعة الداخلية إلى وضع نظم لتقييم وسائل ونظم إجراءات إدارة المخاطر في الشركة، ويتم ذلك بناء على تصور ودراسة للمخاطر التي تواجه الشركة، وأن يتم تحديث ومتابعة وتقييم تلك المخاطر بشكل دوري.

وفيما يتعلق بمراقبة الحسابات ألزم أن يكون للشركة مراقب حسابات تتوافر فيه السمعة والكفاءة والخبرة الكافية وبما يتناسب مع حجم وطبيعة نشاط الشركة وأن يكون مستقلاً عن الشركة ولا تربطه بها علاقة عمل ومحايدا فيما يبيده من آراء، كما ألزم مراقب الحسابات أن يلتزم بمبادئ وقواعد المحاسبة المصرية من حيث المضمون لا الشكل فقط، وقد أوجب الدليل على أن يكون ضمن أعضاء لجنة المراجعة أحد الخبراء في الشؤون المالية والمحاسبية¹.

وتحقيقاً للإفصاح عن السياسات الاجتماعية فإنه يلزم على إدارة الشركة أن تفصح المساهمين والجمهور المتعاملين معها والعاملين لديها مرة على الأقل سنوياً عن سياسات الشركة الاجتماعية والبيئية وتلك المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية، على ألا يتعارض ذلك مع واجب الشركة والعاملين والمديرين بها في الحفاظ على سرية المعلومات المالية والتجارية، من القواعد لتجنب تعارض المصالح، حيث ألزم أن يكون لكل شركة معروف بشأن تجنب تعارض المصالح، وأن تضع الشركة - بالتشاور مع العاملين نظام مكتوب و معروف بشأن تجنب تعارض المصالح.

¹ أعلا محمد شوقي إبراهيم عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 30

تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد المصري يعاني من كثير من مظاهر الاختلالات المالية والإدارية وغيرها على مستوى الاقتصاد القومي، ويتم ذلك في عجز الموازنة والإنتاجية المتدهورة، والبطالة، والمديونية، والاختلالات في مجال التجارة الخارجية والزراعة، والصحة والتعليم والنقل. وغيرها من القطاعات، وهو ما يتطلب تخطيط استراتيجي وسياسات رشيدة تعتمد على تفعيل مبادئ الحوكمة بصفة عامة في المجتمع والاقتصاد القومي، ثم في الصناعة.

لا يتم تطبيق بعض المبادئ الواردة في القوانين الحاكمة الحالية في السوق المصرية بشكل عملي، وقد يرجع هذا إلى ضعف وعي المساهمين أو إدارات الشركات بتلك المعايير ومن ثم لا تتماشى هذه القواعد عمليا مع المبادئ الدولية في سياق 7 مبادئ من إجمالي الـ 48 مبدأ، وهناك اثنان من المبادئ لا تطبق نهائيا في السوق المصرية.

وعليه يُستنتج من تجربة مصر في مكافحة الفساد من خلال إرساء مبادئ الحوكمة أنها تقوم بجهود كبيرة في هذا المجال خاصة بالمبادئ التي سنتها في قوانينها الخاصة بمكافحة الفساد في الدولة بعد أن كان الفساد ينهب مختلف القطاعات فيها، لذلك فهي تعمل على تخطيط إستراتيجي والبحث عن سياسات رشيدة لتفعيل الحوكمة ومبادئها في كافة قطاعاتها.

المطلب الثاني: التجربة السنغافورية في تطبيق آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي

أولا: واقع الفساد في سنغافورة

نالت سنغافورة استقلالها من الاحتلال البريطاني في منتصف خمسينيات القرن الماضي، وترك البريطانيون سنغافورة باقتصاد ضعيف وممتلكات إدارية غير كفوءة، ونسبة تعليم متواضعة، وأجور منخفضة، ولعل الأهم كان في الفساد المستشري في مؤسسات الدولة. اعتمدت الدولة السنغافورية الجديدة في مكافحة الفساد على مجموعة عناصر تمثلت في تأسيس هيئة قوية لمكافحة الفساد، وتفعيل قانون "من أين لك هذا"، وتحسين مرتبات الموظفين، والسماح للإعلام بالبحث عن الفاسدين.

والجدير بالذكر أن السلطات البريطانية غادرت سنغافورة بعد أن أسست مكتب التحقيق في الفساد، ولكن موظفي هذا المكتب كانوا متورطين في الفساد مع جهاز الشرطة. وقد شرعت الحوكمة السنغافورية في إجراء حزمة تغييرات جذرية في هيئة مكافحة

الفساد شملت إلغاء حصانة المسؤولين أمام المساءلة، وطالت المساءلة عوائل المسؤولين والتحقيق في الحسابات المصرفية وجرد جميع الممتلكات ليس فقط للمسؤولين، وإنما لأعضاء عوائل المسؤولين، وأقاربهم، وحتى أصدقائهم.¹

وتضمن التحقيق مستوى معيشة الموظف المسؤول لمطابقة إمكاناته المالية الحقيقية مع ما يحصل عليه من مرتبات، وكانت التحقيقات تدار من دون أي أوامر مسبقة من الجهات العليا في المؤسسات، ويصدر أي دخل ناتج عن أفعال فاسدة بعد استصدار أمر قضائي.

وحتى تحصل هيئة مكافحة الفساد على مصداقية حقيقية حققت مع الرئيس نفسه ومع أفراد أسرته، ثم نشطت في التحقيق مع الوزراء وجميع مسؤولي الدولة واعتقلت بعضهم.

والعنصر الثاني في مكافحة الفساد كان في تفعيل قانون "من أين لك هذا" الذي يسمح بمراجعة مستويات معيشة الموظفين ممن يعيشون خارج حدود إمكانياتهم، أو لديهم ممتلكات وأموال تحت تصرفهم لم يكن في مقدورهم الحصول عليها من مرتباتهم، كدليل على الرشوة، وبالتالي تعد أي مكافأة يتلقاها المسؤول من أي شخص يسعى إلى الاتصال بمؤسسات الحكومة رشوة حتى يثبت العكس؛ وهذا يعني أن على المسؤول الحكومي إثبات براءته، وإقناع المحكمة بعدم تلقي الرشوة أو الدخول في أي شبهة فساد. وفي حالة فشل المسؤول في إثبات نزاهته، واقتناع المحكمة بفساده، تعرض ممتلكاته للمصادرة مع غرامة كبيرة، وربما يلقي في السجن في وقت لاحق، وفي خط متواز حنت الحكومة رواتب الموظفين ولاسيما المسؤولين، واتبعت الحكومة سياسة تقوم على جعل رواتب الموظفين الحكوميين هي الأعلى في المجتمع، وقد أدى ارتفاع الرواتب إلى جذب القطاع العام لأفضل المتخصصين بعيدا عن المحاباة والمحسوبية. وحينما بدأت البلاد في الانتعاش الاقتصادي السريع، بدأت أجور القطاع الخاص بالارتفاع، وما كان من الحكومة إلا زيادة مرتبات موظفيها، وتلقى الموظفون المدنيون والقضاة رواتب تعادل مرتبات كبار المديرين في الشركات الرائدة.²

¹ لعفيفي الدراجي، الملتقى الوطني الأول حوا الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قلمة،

2018، ص 13

² عبد القادر شارف، واقع النموذج السنغافوري في مكافحة الفساد، موقع ASJP (Algerian Scientific Journal Platform)، تاريخ الإطلاع:

www.asjp.dz/en/article/90282، 23:42 الساعة 2020/07/15

واقع الحوكمة في سنغافورة:

تعتبر تجربة سنغافورة من أنجح التجارب الدولية في مكافحة الفساد، حيث تحتل المرتبة الرابعة بين دول العالم طبقاً لتقرير منظمة الشفافية العالمية عن عام 2005 حيث أن درجتها 94 (CPI) مما يعكس نجاحها في مكافحة الفساد، ويرجع هذا النجاح إلى عدة عوامل منها:

➤ الرغبة السياسية في القضاء على الفساد؛

➤ وضع استراتيجيات وآليات جادة لمحاربة الفساد؛

➤ رفض المجتمع المدني للفساد كوسيلة للعيش.

ونزولاً على رغبة السلطة والمجتمع المدني في مكافحة الفساد، فقد قامت سنغافورة بإنشاء "مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد" (Corrupt Practices Investigation Bureau CPIB)، ويعتبر مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد هيئة مستقلة عن الشرطة، تقوم بالتحقيق في وقائع الفساد سواء في القطاع العام أو الخاص، وقد تم إنشاؤه عام 1952. يرأس هذا المكتب مدير يتبع رئيس الوزراء مباشرة¹.

ويمكن إيجاز دور "مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد" (CPIB) فيما يلي:

➤ إتباع سياسات من شأنها مكافحة الفساد في الجهاز الإداري والقطاع الخاص؛

➤ التحقيق في سوء استخدام السلطة من قبل المسؤولين إرسال التقارير إلى الجهات التي يتبعها المتهمون بممارسة الفساد؛

➤ مراجعة منظومات العمل في الهيئات الحكومية المختلفة وإعادة هندستها بما يعمل على التقليل من ممارسات الفساد؛

➤ تقديم مقترحات لمكافحة الفساد في الجهات المختلفة؛

➤ عمل لقاءات مع المسؤولين خاصة الذين يتعاملوا مع الجمهور للتأكيد على مبادئ الشرف والنزاهة ومكافحة وتجنب الفساد؛

¹ موقع مركز البيان، <https://www.bayancenter.org/2018/06/4511>، تاريخ الاطلاع 06 جوان 2020، الساعة 10.14

➤ التحقيق فيما يرد إلى المكتب من شكاوى تفيد وقوع ممارسات فساد في أي جهة التحقيق في ممارسات الفساد التي قام بها مسئولين في الحوكمة.

و بالنظر لمحدودية الموارد الطبيعية والبشرية في هذا البلد ونظرا لوجود خلل ثقافي وديني لشعب يتكون من ثلاثة ملايين نسمة فان تجربة الحوكمة هي تركز إلى بعدين رئيسين هما :

➤ **الأول:** الاهتمام بالممارسة الديمقراطية والاستقرار السياسي وتوفير مناخ صحى للمنظمات المجتمع المدني لتلعب دورا كبيرا في المجتمع وإهمال الدول بتعزيز سلطة القضاء وجعله مستقلا.

➤ **الثاني:** الاهتمام بتعزيز آليات الشفافية والمساءلة باعتبارها أهم الآليات فاعلية في مكافحة الفساد الإداري وفي إطار الشفافية فان الشفافية لا تقتصر على الإشراف على الإنفاق الحكومي بل تمتد لتشمل كون الإنفاق قد تم بشكل صحيح وفي التجربة السنغافورية فان الإدارة خاصة في الوزارات والمنظمات تكون مسؤولة مباشرة أمام البرلمان، وقد أشارت الجهات المسؤولة وجود أنواع متعددة من الفساد الإداري يقع في مقدمتها الرشوة بصور متعددة، وتعتبر الدولة نفسها مسؤولة عن مكافحة الفساد سواء كان في القطاع العام أو الخاص وفي إطار القانون فان المحاسبة تشمل الجهتين دافع الرشوة والمستفيد منها ويمنع القانون السنغافوري جميع أشكال الإكراهيات و البخشيش و الحلوان وغيرها من صور الفساد المؤدب المغلف بمهاديا المجاملة، ومن أجل أن تكون معالجات الفساد الإداري فاعلة فان الحكومة السنغافورية تعير أهمية كبيرة للدخل الذي يتقاضاه الموظف وبذلك فإنها تعطي أعلى دخلا لموظف حكومي في آسيا ومن أعلى الرواتب في العالم راتب رئيس الوزراء في سنغافورة حيث يفوق راتب نظرائه في العالم اجمع كذلك فان موظفي الحكومة يحصلون على رواتبهم مسبقا خلال الشهر في اليوم الثاني عشر من كل شهر، وفي اطار هذه الإجراءات فان الإحصاءات تشير إلى كون سنغافورة هي ثالث اقل دولة يمارس فيها الفساد الإداري بعد نيوزيلندا والدنمارك، وتعير الحكومة السنغافورية أهمية كبيرة لسرعة تطبيق القانون ومحاسبة حالات الفساد دون انتظار او قد أسهمت الحوكمة في أن تجعل لبعض القيادات الحزبية في مختلف الأحزاب برامج محاربة الفساد فيها ليس باعتبارها إجراءات وآليات ضرورية للوصول إلى السلطة وتنطبق الفكرة هنا ليس مجرد وعود بمحاربة الفساد بل الممارسات العملية والتجارب المنهجية في طرق اكتشاف الفساد ومحاربه ويعزز في إطار عمل المنظمات خصائص النزاهة والأمانة والكرامة واحترام سيادة القانون وتشجيع المنظمات على أن تدفع للموظفين المتحدين بهذه الصفات وليس مجرد أمنيات ورغبات يفترض أن يتحلى بها الجميع، وتساهم منظمات المجتمع المدني في بناء نظام قيمى تسود في إطار المسؤوليات الأخلاقية والمسؤوليات الجماعية وتعزز الشفافية والمساءلة، كذلك تطورت

الفصل الثالث: تجارب دولية في تطبيق آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي

ضمن التجربة السنغافورية شراكة بين الحكومة والشعب والاتحادات والنقابات وهذه الشراكة على أساس الثقة والمصداقية والحوار الصريح والمفتوح وتبادل الإحصاءات والاستشارات وهذه يمكن أن تشكل مدخلا لمنع الفساد الإداري¹.

ثالثا: موقع سنغافورة في خريطة الفساد العالمي (حسب مؤشر مدركات الفساد)

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم(04): يوضح موقع سنغافورة على خريطة الفساد العالمي حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة (2019-2003):

سنغافورة اعتبرت من أنجح التجارب الدولية في مكافحة الفساد، وبالتطرق الى موقعها في مؤشر مدركات الفساد التي تنظمه منظمة الشفافية العالمية لمراجعة تطورات ومتابعة الدولة كل سنة في ترتيبها حول الفساد.

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الترتيب	05	05	04	05	04	04	03	01
النقطة	94	93	94	94	93	92	92	93

2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
05	05	05	07	08	07	06	03	03
92	87	86	84	85	84	84	85	85

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية عن مؤشر مدركات الفساد لدولة سنغافورة للسنوات (2019-2003) على الموقع الإلكتروني <https://cpi.transparency.org>، تاريخ الاطلاع

2020/07/09، على الساعة 19:46

¹ علاء فرحان طالب، مرجع سبق ذكره، ص260-261

من خلال الجدول الذي يوضح موقع سنغافورة في خريطة الفساد العالمي والإحصائيات التي يقدمها مؤشر الفساد العالمي يُلاحظ أن سنغافورة منذ سنة 2003 وهي في المراتب الأولى في مكافحة الفساد, منذ سنة 2003 إلى 2008 و هي بين المراكز 5 و 4، وأحصت تنقيط بين 92 و 94، وصعدت للمركز الـ 3 في 2009، و بلغت المركز الأول عالميا في 2010، وتعتبر السنة الوحيدة التي تربعت فيها على ترتيب مكافحة الفساد في العالم بـ 93 نقطة، ثم تراجعت إلى المركز الخامس من سنة 2011 إلى 2013، مع تراجع في التنقيط من 92 إلى 86 نقطة، لكنه لا يعتبر تراجعا يؤثر عليها ما دامت دائما في المراكز الخمس عالميا، ثم نرى تراجع إلى المركز الـ 8 سنة 2015، وهو أدنى ترتيب وصلت إليه دولة سانغفورة منذ 2003، ثم صعدت إلى المركز الـ 3 في 2018 بـ 85 نقطة والذي حافظت عليه لسنة 2019 بـ 85 نقطة.

وقد نجحت إدارة الدولة السنغافورية في تحويل مجتمع متعدد الأعراق وقليل الموارد الطبيعية إلى مجتمع مزدهر متطور يوفر أفضل الخدمات لمواطنيه ، وانتقلت من الدولة الفقيرة العديمة الموارد إلى أحد أهم عواصم التجارة والمال ، كما أنشأت الحكومة السنغافورية في منتصف التسعينيات الهيئة العامة لمكافحة الفساد كوسيلة أخيرة لإنقاذ المجتمع والدولة من الفساد المدمر والمستشري فيها ، لكن التوجه كان جدية بناء على نصائح دولية وجهود وطنية مخلصه وبعد إنشاء الهيئة صدر القانون المنظم لعملها مانحا صلاحيات كبيرة جدا لأعضائها الذين تم اختيارهم بعناية فائقة وفقا لمعايير الكفاءة والنزاهة والإخلاص والشجاعة والولاء الوطني وغير ذلك من الأسس البعيدة عن الحزبية.

والنتيجة السريعة للتجربة السنغافورية كانت مذهلة ففي السنة الأولى تضاعفت موارد الخزينة العامة السنغافورية وكانت تتدفق الأموال من الضرائب وغيرها بشكل مذهل خاصة أثناء وبعد محاكمة الكثير من المتهمين من دفع الضرائب فالمحاكمات تكون علنا وتبث أمام الشعب على شاشات التلفزيون ويحكم عليهم بمبالغ مضاعفة عن الإقرارات السابقة وخلال أعوام قليلة أصبحت سنغافورة واحدة من النمر الاقتصادية الآسيوية.

رابعا : جهود سنغافورة في إرساء مبادئ وآليات الحوكمة

1- إستراتيجية سنغافورة لمكافحة الفساد :

إرتكزت الإستراتيجية السنغافورية في مكافحة الفساد على المنطلقات التالية :

- التركيز على وجود قوانين صارمة وضمان سيادتها بتطبيقها الفعلي وعدم التساهل في ذلك ، مع العمل على إستقرار أجهزة الدولة واتصافها بالكفاءة والنزاهة والإنضباط؛
- ضرورة ترتيب الأولويات وتحديد المصالح الأولى بالرعاية بشكل واضح ، ومن ذلك أن تعارض المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة أو الحريات والحقوق الفردية ، يوجب تغليب المصلحة العامة وكذلك تعارض الحريات الفردية مع موجبات التنمية الإقتصادية يوجب تغليب الثانية؛
- النظر في مالات الأفعال بغض النظر عن أي تأصيل فلسفي آخر ، فكل الأفعال التي يترتب عليها نتائج سلبية ، أو توصف بأنها أفعال فساد يخضع مرتكبوها للمساءلة والمحاسبة، مع سرعة التحقيق وتطبيق الإجراءات العقابية.
- يرتكز النظام السنغافوري في مكافحة الفساد على دعامتين أساسيتين يكمل كل منهما الآخر ، حيث تنقسم سياسة الدولة في هذا المجال إلى سياسة وقائية من الفساد من جهة ، وسياسة الكشف عنه والعقاب عليه من جهة أخرى.¹

● سياسة الوقاية من الفساد في سنغافورة :

تعد السياسة الوقائية السنغافورية في مجال مكافحة الفساد واسعة النطاق ، فبالإضافة إلى التوعية وتأمين الضبط الإجتماعي بوسائله المختلفة ، عملت الدولة على سن عدة تدابير منها:

- الفصل بين الوزارات وإدارة التنفيذ، حيث يتولى التنفيذ في الغالب هيئات ومؤسسات منشأة بقانون ، بهدف تفريغ الوزارة من سلطة التنفيذ وإزالة أسباب إمكانية الفساد ، فليس على الوزارة إلا التفكير الإستراتيجي على المدى المتوسط والبعيد؛
- رفع مرتبات الموظفين في الدولة بشكل يجعل منها كافية لتوفير مستوى حياة كريمة ، إذ يعد دفع أجور مرتفعة أهم رادع للفساد ، ويجنب الموظفين طلب الرشوة أو قبولها ، حيث يعد مرتب الوزير السنغافوري أعلى مرتب وزير في العالم وأي محاولة فساد منه

¹ باديس بوسعيد، مرجع سبق ذكره ، ص 147

تحرمه من وظيفته ومن دخله المرتفع ويعاقب بعدم الحصول على وظيفة أخرى. - تبسيط الإجراءات الإدارية والحد من المستندات المطلوبة للحصول على الخدمة ، مع وضع مدونة إجراءات إدارية واضحة؛

- تفادي المنطقة الرمادية في سلطة الموظف العام بالتضييق من سلطته التقديرية، بوضع معايير دقيقة يستند عليها في أداء عمله ، لأن التوسع في السلطة التقديرية للموظف العام سبب من أسباب الفساد كما انه يضعف الرقابة الفعالة على عمله ، وبذلك قامت الدولة بتخفيض عدد القوانين والقواعد والإجراءات وقامت بتبسيط وتوضيح كافة الإجراءات بحيث لا تسمح بأي خروج أو خرق للقوانين والقواعد التنظيمية؛

- تركيز الاختصاص والمسؤولية في جهة واحدة لمنح الترخيص في مجال معين ، لتجنب التعقيدات والبيروقراطية الإدارية السلبية التي يعتبر المواطن في غنى عنها؛

- الحد إلى أكبر قدر من تعامل الموظفين مع المال ، "فالموظف لا يرى المال وإنما يرى الأرقام" ، فالرسوم والغرامات تدفع إلكترونياً ، لأن التقليل من لمس الموظف للمال يوفر الجهد والوقت ويقلل من الفساد ، ومن أجل ذلك وجدت عدة نقاط التعليم الناس الدفع الإلكتروني؛

- التوسع في تقديم الخدمة بالطريقة الإلكترونية، حيث هناك 1600 خدمة تتم من منزل الشخص الطالب لها، ومن ذلك خدمة الحصول على 71 نوعاً من التراخيص عبر الأنترنت، بهدف كسب الوقت والجهد والتقليل من الإتصال المباشر بين الموظف وطالب الخدمة؛

- إيجاد أنظمة شفافة تؤدي إلى التقليل إلى حد كبير من الأسرار التي يملكها الموظف العام بسبب وظيفته ، فالموظف الذي لا يملك أسراراً لا يجد أسراراً لبيعها ، ومن ذلك وجود نظام واضح المعالم ومفتوح للمشتريات الحكومية يمكن الإطلاع عليه من خلال مركز الأعمال الإلكترونية ، وهو بوابة للمشتريات الحكومية تسمح للمتقدمين بعروض رؤية كل الصفقات والمواصفات المطلوبة ، ويقع في نفس الإطار ضرورة نشر إجراءات العقود الإدارية ونتائجها عبر الأنترنت ، إضافة إلى رفع أجور الموظفين ومنحهم علاوات وتحسين ظروف عملهم بهدف جعل هذه التعويضات مضاهية البدائل القطاع الخاص وعدم بحثهم عن مداخل مادية أخرى؛

- الفحص المسبق للحالة الاجتماعية للأفراد قبل التوظيف ، وإمكانية تدخل الهيئة العامة لمكافحة الفساد كتدبير وقائي لمنع موظف ما من تولي منصب قيادي أو عمل سياسي بسبب شبهة سابقة بالفساد ، كما أن الهيئة يمكن أن تتدخل بالتوصية بعدم التعاقد مع شركة ما لسبق اتهامها بالفساد ، ويلاحظ هنا كفاية الإتهام دون الحاجة لأن يصدر حكم قضائي بالإدانة، ومن هذا المنطلق فالشركات في سنغافورة شديدة الحرص على عدم الوقوع أو الإشتباه بالفساد لأن ذلك يؤثر على سير ومستقبل الشركة ونشاطها؛

- الحد من نشر ثقافة الفساد ومن الحديث عن الفساد في الوسط الاجتماعي ، ومن أجل ذلك يعتبر نشر إشاعات حدوث فساد أو الحديث بشأن قضية فساد دون وجود أدلة واضحة جريمة في حد ذاته؛¹

- حظر استعمال الصفة في الأماكن التي تقدم خدمات بالنسبة للقضاة وأعضاء النيابة العامة والموظفين العاملين كافة ، وإذا ما ظهر بيان الوظيفة في مستند رسمي ، فيجب أن يكون ذكره بالقدر اللازم ، كأن يدون أنه قاضي دون تفصيل آخر؛

- تحديد أجل أقصاه ستة أشهر لفصل المحاكم في القضايا المعروضة عليها وعدم تجاوز هذا الأجل ، مع تحديد أجل سنة كحد أقصى يجب أن ينتهي فيه التحقيق والإحالة إلى المحكمة أو حفظ الأوراق ، ذلك أن إطالة عمر القضية في التحقيق ومرحلة المحاكمة مؤشر من مؤشرات الفساد أو الإهمال ، كما أن العدل المؤخر هو عدل مرفوض.

• السياسة الجنائية في مكافحة الفساد بسنغافورة:

تشمل السياسة الجنائية في مجال الفساد كغيرها من السياسات الجنائية جانبا موضوعيا وآخر إجرائيا ، فبالنسبة للجانب الموضوعي تبني المشرع السنغافوري تشريع خاص بمكافحة الفساد ، ومن ذلك تجريم الرشوة في القطاعين العام والخاص ، واعتبار عدم إبلاغ الموظف عن جريمة عرض الرشوة عليه جريمة مستقلة .

ونص هذا القانون الخاص على عقوبات السجن والغرامات المرتفعة والمصادرة والرد أي رد الأموال العامة المنهوبة) ، وفي حالة عدم الرد تضاعف عقوبة السجن مع استبعاد التداخل في العقوبات في حالة التعدد ، حيث يجب أن تتعدد العقوبات بتعدد الجرائم دون أي اعتبار للتتابع بين الجرائم ووحدة الغرض الإجرامي .

¹عفيفي الدراجي ، مرجع سبق ذكره، ص16

أما بالنسبة للجانب الإجرائي فهو قائم على فكرة أساسية هي حتمية العقوبة، حيث صيغت أحكامه على أساس ضرورة إدراك كل شخص أنه في حالة إرتكاب جريمة من جرائم الفساد لابد أن يكتشف ويعاقب ، وأن جرائم الفساد قليلة المردود بالنظر إلى كثرة مخاطرها وحجم عقوبتها ، والملاحظ هنا صرامة القوانين والحرص الشديد على التطبيق الفعلي لها ، وعدم التهاون أو التساهل مع مرتكبي الفساد مهما كانت مناصبهم وتعريضهم للعقوبات اللازمة في حقهم وفي أوانها¹.

ويمكن إجمال خصائص النظام السنغافوري في مكافحة الفساد فيما يلي :

- وجود هيئة تتبع رئيس الوزراء، يعين أعضاؤها بقرار منه بعد أن كانت تابعة لوزارة الداخلية، تتولى دون غيرها التحقيق وجمع الأدلة حول قضايا الفساد، وتختص بمباشرة ذلك دون تفرقة بين المدنيين والعسكريين وبين القضاة وأعضاء النيابة والسياسيين وغيرهم من الموظفين العامين والعاملين في القطاع الخاص، ويتجاوز دورها الضبط القضائي ليمتد إلى الجوانب الإرشادية والضبط الإداري الوقائي، ومن ذلك أن بإمكانها أن تمنع شركة من الدخول في مناقصة لمدة خمس سنوات أو نهائيا وتحول دون تقلد موظف عام مركز قيادي ، ما يعني أن لها أن تفرض عقوبة على المشبوهين بالفساد والمخالفين للتنظيمات واللوائح التي وضعت من اجل الحد من الفساد؛

- إعطاء صلاحيات واسعة لأعضاء هيئة مكافحة الفساد في الكشف عن الجرائم ، ومنها مراقبة التغييرات التي تطرأ على حياة الموظفين وإمكانية الإطلاع على حساباتهم المصرفية؛

حيث لا وجود للسر المصرفي في هذا المجال الملاحظ هنا تغليب متطلبات فاعلية مكافحة الفساد على متطلبات حماية الخصوصية الفردية)؛

- كما يعتبر نظام المخبرين من المواطنين والبلاغات التي تقدم من الموظفين والعاملين في القطاع العام والخاص ، من أهم الوسائل التي تعتمد عليها هيئة مكافحة الفساد في التحريات وجمع الدلائل حول قضايا الفساد ، وكذلك بالنسبة لمصلحة الضرائب وغيرها من الجهات التي تختص بالتحقيق في قضايا الفساد والتهرب الضريبي ، كما تعتمد على آلية المكافأة التي تقاس على أساس نسبة معينة من قيمة المال محل الجريمة على أن لا تتجاوز مئة ألف (100000) دينار لمن يبلغ عن الجريمة، حيث يضمن

¹ باديس بوسعيد، ص151

النظام سرية المخبرين حتى بعد إنتهاء التحقيق لحمايتهم ولضمان فاعلية أدائهم لأعمالهم ، ولا يعطى إسم المخبر حتى اللقاضي إلا إذا أصدرت المحكمة أمرا خاصا توجب فيه الكشف عن شخصيته؛

- تسهيل إثبات جرائم الفساد بإيجاد ما يسمى بقرائن الإدانة ، والتي منها أن أية زيادة غير مبررة في دخل الموظف العام تلاحظ من خلال مراقبة طريقة معيشته تعتبر قرينة على كسب مال فاسد إلا إذا أثبت العكس؛

- إستعمال أعضاء هيئة مكافحة الفساد للوسائل التقنية للتحقيق ومنها جهاز كشف الكذب لجمع المعلومات والتأكد من مصداقيتها وضبط التحقيق في اتجاه الصحيح مع ملاحظة عدم إمكانية الإعتماد عليه كدليل للإدانة؛

- إستبعاد الحصانة الإجرائية بحيث يمكن أن يباشر التحقيق وترفع الدعوى الجنائية ضد كل من تتوفر دلائل على ارتكابه جريمة من جرائم الفساد ، دون أخذ الإذن من أية جهة أخرى ، كما أن المحاكمات علنية والأحكام القضائية الصادرة يجب أن تنشر ويمكن للعامة الإطلاع على منطوقها ، حيث أنه هناك إعتداد على النظام الإلكتروني في تسجيل الدعاوى والحصول على المستندات الخاصة بها لكل من له الحق في ذلك ، وفي الإعتراف بالجرائم وفي دفع الغرامات ، كما يمكن الإشارة إلى ما يعرف بالمحاكم الليلية التي تمكن من استعمال حق التقاضي خارج ساعات الدوام الرسمي المعتاد للدولة؛

- يشترط أيضا عند التحقيق في قضية فساد أن يتعدد المحققون ، بحيث لا يجوز أن يتولى القضية محقق واحد ، لضمان الشفافية وعدم التأثير عليه ، وكذلك أن تعدد المحققين ضمان لعدم التلاعب في القضية.¹

يمكن القول أن الإرادة السياسية الواضحة في سنغافورة أنتجت قانونا فعالا ، ونظاما حياديا ومستقلا وسريعا للتقاضي ، وإدارة ضبط إجرائي وقضائي تتميز بالصرامة والمهنية .

• مكتب التحقيق في الفساد (Corrupt practices investigation bureau CPIB):

أنشأت سنغافورة سنة 1952 مكتب تحقيقات لم تابعة الممارسات التي قد يشوبها الفساد، من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للجزيرة الصغيرة ، وتم تطوير هذا المكتب بخبرات أكثر توسعا عبر الدورات التدريبية و يعمل بشكل دائم على تعزيز قدرات العاملين به عبر تطوير مهارات البحث والتدقيق واستخدام التكنولوجيا، يعتبر هذا المكتب هيئة مستقلة عن الشرطة ،

¹ آمال بنيون، الفساد وأخلاقيات العمل، سلسلة محاضرات لطلبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، كلية علوم التسيير، جامعة جيجل، 2017، ص 97

تقوم بالتحقيق في وقائع الفساد سواء في القطاع العام أو الخاص ، يرأس هذا المكتب مدير تابع لرئيس الوزراء مباشرة ، ويمكن إيجاز دور المكتب فيما يلي :

* التحقيق فيما يرد إلى المكتب من شكاوى تفيد وقوع ممارسات فساد في أي جهة؛

* التحقيق مع المسؤولين الذين أساءوا استخدام السلطة وتسببوا في حدوث فساد ، وإرسال التقارير إلى الجهات التابعة لها لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بشأنهم؛

* عمل لقاءات مع المسؤولين خاصة الذين يتعاملون مع المواطنين مباشرة ، للتأكيد على مبادئ الشرف والنزاهة ، وتجنب الفساد؛

* مراجعة منظومات العمل في الهيئات الحكومية ، وإعادة هندستها بما يعمل ممارسات الفساد.

من الجدير بالذكر أن هذا المكتب يساهم بشكل كبير في الحد من الفساد في سنغافورة، و في إعداد التقارير بعد التحقيق في القضايا التي ترد إلى المكتب، وبهذا قفزت سنغافورة بنجاح من وضع الفساد المستقر والشديد إلى نظام جديد قائم على توازن يقل فيه الفساد ، واليوم يعد الفساد إستثناء وليس قاعدة في سنغافورة وتعد بلدا نظيفا بنسبة كبيرة بين البلدان الآسيوية للقيام بأعمال تجارية فيها.¹

وعليه، يُستنتج من التجربة السنغافورية التي تعد تجربة ناجحة إلى حد كبير في مكافحة الفساد والحد منه، حيث أصبحت سنغافورة خلال الثلاثينية الأخيرة أقل الدول فسادا في آسيا وفي العالم وفق معايير منظمة الشفافية الدولية ، ويعود ذلك إلى الرغبة السياسية في مكافحة الفساد كقاعدة ، و تقوم السياسة المسطرة في مكافحة الفساد داخل دولة سنغافورة على أربعة أعمدة وهي هيئة مكافحة فساد فعالة وقوانين فعالة وقضاء فعال وإدارة عامة فعالة، حيث يستفاد من هذه التجربة الواعدة دروس كثيرة أهمها:

¹ باديس بوسعيد، مرجع سبق ذكره، ص154

1- ضمان سيادة القانون وتفعيله عمليا داخل سنغافورة:

حرصت سنغافورة بشدة على ضمان سيادة القوانين وصرامتها ، والتطبيق الفعلي لها في الواقع ، حيث يسري القانون على الجميع بدون إستثناء ويعاقب جميع مخالفتي القانون العقوبة المستحقة دون تمييز.

2- ترتيب الأولويات في برامج مكافحة الفساد في سنغافورة:

عملت إدارة الدولة السنغافورية على تسطير وترتيب الأولويات في أجندتها وبرامج عملها الحكومية ، بتحديد المصالح الأولى بالرعاية والإهتمام ، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة.

3- تبني سنغافورة نظام قانوني واضح:

تبنت سنغافورة نظام قانوني واضح وشفاف وعلى درجة من الدقة في تحديد جرائم الفساد ، حيث ينظر في مآلات الأفعال بقياس نتائجها السلبية المتوقعة.

4- اللجوء إلى تطبيق سياسة وقائية ضد الفساد على نطاق واسع إضافة إلى اللامركزية في التنفيذ:

لجأت سنغافورة إلى تطبيق سياسة وقاية ضد الفساد على نطاق واسع بدء بالتوعية المجتمعية وإشراك أطراف المجتمع المدني ، والإشادة بدور الإعلام في توجيه الرأي العام نحو المشاركة في مكافحة الفساد، وتأمين الضبط الإجتماعي بوسائله المختلفة ، إضافة الفصل بين الوزارت وإدارات التنفيذ.

5- لجوء حكومة سنغافورة إلى رفع مرتبات الموظفين في الدولة:

تلعب الأوضاع الإجتماعية للموظفين في الإدارات الحكومية دورا كبيرا في تفشي مظاهر الفساد ، وتعتبر من بين الأسباب الرئيسية للجوء بعض الموظفين إلى الممارسات الفاسدة وتلقي الرشاوي والعطاءات مقابل خدمات معينة مستغلين مناصبهم في تحقيق منافع خاصة على حساب المصلحة العامة ، لذلك لجأت سنغافورة في خطوة ذكية إلى رفع مرتبات الموظفين في الدولة باعتباره يمنع بحث الموظف عن موارد ومداخيل مادية أخرى.

تعتبر تجربة سنغافورة في مكافحة الفساد المالي تجربة رائدة وفريدة من نوعها، خاصة وأنها استطاعت ان تتحول بعد تطبيق استراتيجيتها في مكافحة الفساد المالي من دولة كانت من الدول الأكثر فسادا في العالم في ستينات القرن الماضي الى دولة تعد

من أفضل 10 دول الأقل فسادا في العالم في الوقت الراهن، طبقا لمؤشر مدركات الفساد الصادر من منظمة الشفافية الدولية، ويرجع كذلك إلى ما اتخذته من إجراءات سياسية ووقائية وجنائية.

المبحث الثاني: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية و ماليزيا

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى تجربة دولتين، تجربة دولة متقدمة هي الولايات المتحدة الأمريكية، و تجربة دولة ناشئة هي ماليزيا، وذلك يذكر واقع كل من الفساد و تطبيق الحوكمة في كلتا الدولتين، إضافة إلى موقعهما في خريطة الساد العالمي و الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في الدولتين.

المطلب الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي

أولا: واقع الفساد في الولايات المتحدة الأمريكية

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل دول العالم في مكافحة الفساد والرشوة حيث اتخذت إجراءات فعالة للقضاء على الفساد وآثاره السلبية. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من دول العالم المتقدمة في مكافحة الفساد، فوفقا لمؤشر CPI فإن درجة الولايات المتحدة هيمما يدل على نجاح سياستها في التصدي للفساد الإداري والحد منه، ويرجع نجاح الولايات المتحدة إلى تبنيها عدة مبادرات، شرعت في تنفيذها بدء منتصف التسعينات.

مبادرات الولايات المتحدة لمكافحة الفساد (FCPA) Foreign Corrupt Practices Act :

هي مبادرة تبنتها الولايات المتحدة وتطبقها في معاملاتها الاقتصادية مع باقي دول العالم، وبموجب هذه المبادرة يتم محاكمة أي شركة أمريكية تقوم بدفع رشوة لحكومة أية دولة أخرى تتعامل معها.

في عام 1996 شاركت الولايات المتحدة في مؤتمر Inter - American Convention Against

Corruption لتجريم الرشاوى الدولية التي تدفع للمسؤولين الحكوميين خلال تنفيذ المعاملات التجارية الدولية.

في ديسمبر 1997 وقعت الولايات المتحدة مع 34 دولة أخرى معاهدة مؤتمر " | OECD لمكافحة الرشوة في نطاق التجارة الدولية في الهيئات الحكومية . "وقد جرم المؤتمر كل أشكال الرشاوى المدفوعة للمسؤولين الحكوميين، كما ألزم المؤتمر الدول الأعضاء باتخاذ خطوات جادة نحو محاكمة أي شركة وطنية تقوم بتقديم رشاوى للمسؤولين في حكومات الدول الأخرى.

تعمل الولايات المتحدة أيضا مع كلا من: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، لتشجيع المبادرات الهادفة لمكافحة الفساد، و حددت الولايات المتحدة الأمريكية ثمان محاور لمكافحة الفساد وهي:

الإصلاح الاقتصادي؛

تحقيق الشفافية؛

رفع كفاءة الجهاز الإداري والهيئات الحكومية؛

الإصلاح المالي بهدف خلق هيئات مراقبة مالية لها سلطات مناسبة؛

استقلال القضاء؛

وضع قانون خاص للتعاملات التجارية الدولية بما يضمن حق كل طرف فيه؛

رفع مستوى وعي وثقافة الشعب؛

تجديد ومراجعة القوانين القائمة بما يضمن وجود جهاز فعال لمراقبة ممارسات الفساد داخل حدود الدولة.¹

ثانيا: واقع الحوكمة في الولايات المتحدة الأمريكية

يتشابه اهتمام الولايات المتحدة بمفهوم حوكمة الشركات مع إهتمام المملكة المتحدة، وذلك نظرا لتشابه اقتصاد الدولتين وارتباط العديد من الشركات بالبلدين فيما بينهما. حيث أدي تطور سوق المال ووجود هيئات رقابية فعالة تعمل علي مراقبته وتشرف علي شفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها الشركات التي تعمل به مثل (Securities Exchange Commissio SEC)، بالإضافة إلى التطور الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة، إلى زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإلزام الشركات بتطبيق أفضل الممارسات التي تضمن التطبيق السليم له، وخاصة المسجلة أسهمها لدي البورصات. ومن الملاحظ أن الاهتمام بهذا المفهوم ظهر بصورة واضحة عند قيام صندوق المعاشات العامة، والذي يعتبر أكبر صندوق للمعاشات العامة في الولايات المتحدة، بتعريف حوكمة الشركات وإلقاء الضوء على أهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين، وقام الصندوق بإصدار

¹ موقع ديوان اللغة العربية، تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الفساد، تاريخ الإطلاع: 12 جويلية 2020، الساعة 22:43،

<https://www.diwanalarabi.com/display.aspx.args>

مجموعة من المبادئ والخطوط الإرشادية الجوهرية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات¹. وسوف نستعرض في الآتي ملخصاً لتلك المبادئ والخطوط الإرشادية كما يلي:

1- المبادئ الجوهرية للحوكمة في الولايات المتحدة الأمريكية:

1. يجب على أعضاء مجلس الإدارة المستقلين تشكيل أغلبية ضخمة من مقاعد المجلس؛
2. يجب على أعضاء مجلس الإدارة المستقلين عقد اجتماع مرة واحدة على الأقل سنوياً دون حضور أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين؛
3. يجب أن يتم تعيين «عضو مجلس الإدارة القائد» من قبل أعضاء مجلس الإدارة، إلا إذا كان رئيساً مستقلاً هو الذي يقوم بقيادة المجلس؛
4. يجب أن تكون لجان المجلس مكونة كلياً من أعضاء مجلس إدارة مستقلين؛
5. يجب أن تكون مكافأة عضو مجلس الإدارة مكونة من النقد والأسهم، مع اعتبار أن الأسهم تمثل جزءاً هاماً من الأجر الإجمالي؛
6. يجب على مجالس الإدارة إقرار بيانات كتابية تتعلق بمبادئها الخاصة بالمكافأة مع ضرورة إعادة تقييمها بصفة منتظمة؛
7. يجب على مجالس الإدارة وضع معايير للأداء خاصة بها ومراجعة الأداء الذي لا يتناسب مع تلك المعايير بصفة دورية؛
8. يجب على أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وضع معايير للأداء وحوافز تعويضية للمسئول التنفيذي، ومراجعة الأداء الذي لا يتناسب، مع كل المعايير بصفة منتظمة؛
9. يجب أن يكون لدى أعضاء مجلس الإدارة المستهلكين حرية الوصول إلى المستشارين المستقلين لتقييم أداء المسئول التنفيذي واجره؛

¹ مال ينون، مرجع سبق ذكره 2017، ص 110

10. يجب على مجالس الإدارة إقرار خطوط إرشادية تستخدم الالتزامات التي يصعب الإيفاء بها نظرا لضيق الوقت، وهي المشكلة التي يواجهها المساء مجلس الإدارة عندما يعملون في عدة مجالس إدارة.¹

الخطوط الإرشادية للحوكمة في الولايات المتحدة الأمريكية:

- يجب على أعضاء مجلس إدارة الشركة ومساهميها الاتفاق على تعريف موحد للاستقلال وإلى أن يتم الوصول إلى مثل هذا الإجماع وجب على كل شركة أن تقوم بإصدار التعريف الخاص بها في تقريرها السنوي؛
- يجب على مجلس الإدارة وضع وظيفة عضو مجلس الإدارة في الاعتبار واتخاذ الخطوات نحو الانفتاح على أفكار جديدة؛
- يجب على مجلس الإدارة إعادة فحص التنسيق التقليدي لمراكز المسئول التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة عند اختيار مسئول تنفيذي جديد؛
- يجب أن يكون لدى مجلس الإدارة خطة فعالة لتعاقب المسئولين التنفيذيين، كما يجب أن يحصلوا على تقارير دورية من الإدارة حول تقدم أعضاء الإدارة العليا؛
- يجب أن يحصل كل أعضاء مجلس الإدارة على حرية الوصول إلى الإدارة العليا مع المسئول التنفيذي أو رئيس مجلس الإدارة أو المدير القائد الذي يعمل كحلقة وصل؛
- يجب على مجالس الإدارة مراجعة حجمها بصفة دورية لتحديد الحجم الأكثر فعالية؛
- يجب على كل مجلس إدارة وضع التوقعات السلوكية الفردية لأعضاء المجلس والتي تتعلق بالحضور والاستعداد والمشاركة والإخلاص؛
- المسئولون التنفيذيون المتقاعدون يجب ألا يستمروا في العمل كأعضاء مجلس إدارة.

وبعد ذلك قامت اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات في إعداد التقارير المالية في عام 1987 بإصدار تقرير تضمن العديد من التوصيات المتعلقة بتطبيق الحوكمة وما يرتبط بها من منع الغش والتلاعب في التقارير المالية للحد من التقارير المالية للاحتيالات، وتعزيز نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركات.

¹ محمد مصطفى سليمان، "معالجة الفساد المالي والإداري"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، مصر، 2009، ص92

ثالثاً: موقع الولايات المتحدة الأمريكية في خريطة الفساد العالمي (حسب مؤشر مدركات الفساد)

وتمتابة موقع الولايات المتحدة الأمريكية في درجات وترتيبها في الفساد من خلال مؤشر مدركات الفساد حسب منظمة الشفافية العالمية تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم(05): يوضح موقع الولايات المتحدة الأمريكية على خريطة الفساد العالمي حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة (2003-2019):

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المرتبة	19	17	17	20	19	19	20	23
الدرجة	75	75	75	72	73	74	73	69

2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
22	19	19	16	18	18	16	22	22
71	73	74	76	74	74	75	71	71

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية عن مؤشر مدركات الفساد للولايات المتحدة الأمريكية للسنوات (2003-2019) على الموقع الإلكتروني <https://cpi.transparency.org>, تاريخ الاطلاع 2020/07/12, على الساعة 22:37.

حسب التقارير المعطاة في الجدول الصادرة من منظمة الشفافية الدولية، يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت من أفضل الدول الـ 20 في مؤشر الفساد، منذ سنة 2003 إلى غاية 2009، فقد حلت في المرتبة 19 سنة 2003، و المرتبة 17 على التوالي سنتي 2004 و 2005، وحافظت على بقائها ضمن أفضل 20، لكنها تراجعت سنة 2010 و 2011 و خرجت عن قائمة أفضل 20 دولة، فقد إحتلت المرتبة 23 ثم 22 على التوالي سنتي 2010 و 2011، ثم عادت إلى القائمة سنة 2012 في المرتبة 19 ب 73 نقطة، وبلغت أفضل مرتبة لها في تاريخها ضمن مدركات الفساد سنة 2014 واحتلت المركز 16 ب 76، كذلك بلغت سنة 2017، ثم في سنة 2018 و 2019 خرجت من أفضل 20 دولة مرة أخرى منذ آخر خروج لها كان سنة 2010، 2011، وحصلت على 71 نقطة في كلا السنتين.

رابع: جهود الولايات المتحدة الأمريكية في إرساء مبادئ وآليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي

يتميز نظام مكافحة الفساد في الولايات المتحدة الأمريكية باللامركزية، وهو النظام الوحيد بهذه الخاصية في العالم إلى جانب وكالات وطنية لمكافحة الفساد مثل باقي الدول. وتملك الحكومة الفيدرالية الأمريكية العديد من المؤسسات على غرار: ديوان المساءلة الحكومي في الفرع التشريعي، ديوان أخلاقيات الحوكمة في الفرع التنفيذي وأزيد من (70) مفتش عام.¹

تتوفر (42) ولاية أمريكية على لجان للأخلاقيات وكل لجنة يرأسها مفتش عام وتتمحور أدوار هذه اللجان حول التحقيق في المخالفات والانتهاكات، فرض العقوبات الإدارية، وضع برامج للتوعية والتدريب... الخ. كما تضم مجالس هذه اللجان أعضاء متطوعين معينين لفترات محددة.

بالإضافة إلى ذلك، وضعت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من التشريعات والقوانين التي تصب في محال مكافحة الفساد. وقد بذلت جهود معتبرة في محاربة مظاهر الفساد سواء داخليا أو خارجيا، وتعمل بشكل مكثف على تدعيم الجهود الدولية الرامية لتحقيق النزاهة والشفافية خاصة في الدول النامية لكن ذلك لم يحقق لها الكثير.

وفي عام 1999 أصدرت كل من بورصة نيويورك (NYSE) والمنظمة الوطنية لتجار الأوراق المالية (NASD) تقرير هما المعروف باسم Blue Ribbon Report الذي اهتم بفعالية الدور الذي يمكن أن تؤديه لجان المراجعة بشأن الالتزام بتطبيق الحوكمة، حيث تضمن هذا التقرير عدة توصيات تتعلق بالشروط الواجب توفرها في عضو لجنة المراجعة من استقلال وخبرة في المحاسبة والمراجعة ليتمكن من أداء مهامه بموضوعية وحياد، إضافة إلى مسؤوليات اللجنة المتعلقة بإعداد التقارير المالية، ومسؤوليتها تجاه وظيفتي المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

ورغم هذه الجهود المبذولة في سبيل إرساء مبادئ الحوكمة، إلا أن الأزمات المالية التي تعرضت لها بعض الشركات الأمريكية كشركة إنرون Enron وشركة وورلد كوم Worldcom أظهرت بعض نقاط الضعف في ممارسة الحوكمة، مما دفع بالكونغرس الأمريكي إلى إصدار قانون سار بتر أو كسليل arbanes - Oxley Act في عام 2002 الذي أكد على أهمية الحوكمة ودورها في تعزيز الشفافية والمساءلة لحماية المستثمرين من خلال تفعيل دور أعضاء مجلس الإدارة خاصة غير التنفيذيين منهم، وتفعيل دور لجان المراجعة وزيادة استقلالية المراجع الخارجي.

¹ آمال بنون، مرجع سبق ذكره، ص 112

ومن أجل زيادة موثوقية التقارير المالية ألزم القانون المدير التنفيذي والمدير المالي للشركات بالمصادقة على هذه التقارير مع تحمل المسؤولية كاملة في حالة الإفصاح عن معلومات خاطئة. ويعتبر تطبيق هذا القانون إلزامي على كل الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية.

بعد ذلك بعام وضعت بورصة نيويورك NYSEL و ناسداك (NASDAQ) قواعد جديدة تفرض على الشركات المدرجة أن يكون أغلب أعضاء مجلس الإدارة من المديرين المستقلين على افتراض أن زيادة الاستقلال في المجلس يؤدي إلى تفعيل الرقابة وتحسين الأداء بشكل أفضل.¹

➤ قانون مكافحة الفساد المالي الأمريكي:

يعتبر قانون مكافحة الفساد الأمريكي الذي يعرف اختصاراً باللغة الإنكليزية بـ "AACA" بمثابة تشريع أنموذجي يهدف إلى الحد من تأثير المال على السياسة الأمريكية من خلال إصلاح قوانين الاسترضاء والشفافية وقوانين تمويل الحملات الانتخابية. صيغ القانون في عام 2011 من خلال رئيس لجنة الانتخابات الفيدرالية السابق تريفور بوتر، بالتشاور مع العشرات من الخبراء الاستراتيجيين، وقادة الإصلاح الديمقراطي والوكلاء الدستوريين المنتمين لمختلف الأطياف السياسية، ويعتبر القانون مدعوماً من قبل العديد من منظمات الإصلاح كمنظمة (مثلونا) التي تدعو إلى تعديل القوانين المحلية والفيدرالية لتصبح مشابهة لقانون مكافحة الفساد الأمريكي. وضع القانون بهدف الحد من الممارسات الخارجة عن القانون التي ينظر إليها على أنها سبب رئيسي من أسباب الفساد السياسي.

تغطي أحكام قانون مكافحة الفساد الأمريكي:

- وضع حد للرشوة السياسية من خلال إصلاح قوانين الضغط والأخلاقيات؛
- وضع حد للأموال مجهولة المصدر من خلال زيادة الشفافية بشكل كبير؛
- إعطاء كل ناخب صوتاً من خلال تمويل الانتخابات من قبل المواطنين؛

¹ أحمد خالد المهاني، آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العربي الثالث حول آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، المغرب، 2008.

- يشير واضعو قانون مكافحة الفساد الأمريكي إلى استناد أحكامه إلى القوانين الحالية التي صمدت في وجه الطعون القضائية، وبالتالي فإن هذه الأحكام هي أحكام دستورية.

يعد الهدف الرئيسي من وضع قانون مكافحة الفساد الأمريكي هو أن يصبح بمثابة تشريع نموذجي يحدد قواعد خاصة بالمدينة والولاية ويحدد القوانين الفيدرالية التي تمنع المال من إفساد الحكومة الأمريكية. تدافع العديد من المنظمات من بينها منظمة «مثلونا» عن القوانين الحكومية والمحلية التي تعكس أحكام قانون مكافحة الفساد الأمريكي، وغالبا ما تستعمل في ذلك طريقة مبادرات الاقتراح، يختلف قانون مكافحة الفساد الأمريكي في نهجه المبني في الغالب على أحكام دستورية عن النهج الذي تتبعه مجموعات الإصلاح الانتخابي الأخرى كمنظمة (موف تو آميند) التي تدعو إلى تعديل الدستور وإلغاء عدد من قرارات المحكمة العليا، كقضية (اتحاد المواطنين ضد لجنة الانتخابات الاتحادية)، و (قضية باكلي ضد فاليو).¹

➤ المعهد الأمريكي للوقاية من الفساد:

يعتبر المعهد الأمريكي للوقاية من الفساد الوحيد عالمية الذي يعمل على مكافحة الفساد والإحتيال من خلال تأهيل الإدارة العليا ومتخذ القرار وتزويدهم بالمهارات والمعرفة اللازمة لهم للعب دور فعال في الوقاية من الفساد. ويقدم المعهد لأعضائه شهادة مهنية تسمى مدير مؤهل للوقاية من الفساد والتي تلعب دورا هاما في تعزيز الجهود للوقاية من الفساد في كافة القطاعات، ويعمل المعهد حاليا مع العديد من الجامعات بغرض تأهيل الأجيال القادمة للمساهمة الفعالة في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.

ويعتقد المعهد بأن الحد الأدنى من أية جهود حقيقية للوقاية من الفساد تتمثل بما يلي:

- التأكد والتحقق من وجود أنظمة رقابة داخلية فعالة؛
- التأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لديهم الحد الأدنى من المعرفة والمهارات اللازمة لتمكينهم من لعب دور فعال في الوقاية من الفساد والإحتيال وتعزيز النزاهة؛
- وضع وتنفيذ سياسات وقاية من الفساد والإحتيال؛
- وضع وتنفيذ برامج تدريب سنوية وذات بعد إستراتيجي تتمحور موضوعاتها حول الرقابة الداخلية، الإحتيال والفساد، الحوكمة، وتستهدف الإدارة التنفيذية ومتخذي القرار؛

¹ موقع ويكيبيديا، قانون مكافحة الفساد الأمريكي، تأريخ الإطلاع: 22 جويلية 2020، الساعة 20:23.

- توفير لجنة تدقيق أعضاؤها مستقلين ومعظمهم يتمتع بالمعرفة المالية، الرقابية، والإحتيال.

ولتمكين مجلس الإدارة من تحقيق ذلك، فإن المعهد الأمريكي لمكافحة الفساد يقدم لمتخذ القرار كل ما يلزمه للوقاية من الفساد والإحتيال وتعزيز النزاهة وذلك من خلال توفير التالي:

1- شهادة مدير مؤهل لمكافحة الفساد؛

2- برنامج ترخيص المؤسسات لمكافحة الفساد؛

3- برامج تدريبية متخصصة تستهدف متخذي القرار لتمكينهم من لعب دور فعال في الوقاية من الفساد؛

4- أدوات قياس موضوعية لمعرفة احتمالية تعرض المؤسسة أو الشركة لأعمال فساد أو إحتيال؛

هذا بالإضافة الى تقديم الرأي الإستشاري بكل ما له صلة بجهود الوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة.

وعليه، يُستنتج من تجربة الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك العديد من المنظمات والقوانين الخاصة بإرساء وتطبيق الحوكمة في الشركات للوقاية ومحاربة الفساد في الدولة، وتسعى الى تأهيل إطارات وبرامج متخصصة في مكافحة الفساد وغيره وتعزيز دور الشفافية والنزاهة، وكل هذا أهل الولايات المتحدة الأمريكية إلى جعلها من أفضل الدول في مكافحة الفساد وإرساء مبادئ الحوكمة.

المطلب الثاني: التجربة الماليزية في تطبيق آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي

أولاً: واقع الفساد في ماليزيا

تعد ماليزيا واحدة من الدول التي حققت المعجزة الآسيوية؛ فقد شهدت ومازالت تشهد طفرة تنموية هائلة في شتى المجالات وخاصة على الصعيد الاقتصادي، كما تقدم التجربة التنموية الماليزية حجة قاطعة للآراء الداعية لإقصاء الجانب الثقافي والقيمي عن أي مشروع حضاري سياسي أو اقتصادي، فقد أثبتت التجربة التنموية الماليزية أهمية ودور منظومة القيم في بلورة معالم حضارية ناجحة مبنية بالأساس على ما يحمله الفرد الماليزي من خلفيات ودعمتها الدولة الماليزية من خلال الاستثمار في الفرد الماليزي واحتواء الأقليات بشتى أطيافها.

ويعتبر الفساد من أخطر عوامل هدم التجارب التنموية، لذلك سارع مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق، أثناء أزمة 1997، بمواجهة الفساد الذي عم الجهاز المصرفي هناك، والذي كان أحد أسباب الأزمة، حيث انتشرت القروض الرديئة أو منح قروض قصيرة الأمد لمشروعات طويلة الأمد، وهو ما دعا مهاتير في ذلك الوقت لإعطاء صلاحيات أكبر للمصرف المركزي الماليزي، للرقابة على أعمال المصارف ووضع قواعد جديدة للائتمان. وإذا ما أخذنا مؤشر الشفافية الدولية معيارا لتقويم وضع الفساد في ماليزيا، فنلاحظ أن ترتيب ماليزيا تراجع عام 2015 لتحصل على 50 درجة من 100 درجة إجمالي درجات المؤشر، بينما كانت درجة ماليزيا في 2014 هي 52 درجة، على مدار العامين الماضيين تشهد ماليزيا حالة من الاضطرابات السياسية، والتي تركز بشكل رئيس على فساد الحكومة، وتسببها في تراجع الأداء الاقتصادي، الذي انعكس على تراجع قيمة العملة المحلية أمام الدولار، واستنزاف احتياطات البلاد من النقد الأجنبي. لقد انهار احتياطي النقد بماليزيا بأكثر من 40 مليار دولار خلال الفترة من 2012 - 2015، كما انخفضت قيمة العملة المحلية بنحو 33% في الفترة من أغسطس/آب 2014 وحتى نهاية يناير/كانون الثاني 2015. إن من شأن إحداث تغيير سياسي في ماليزيا عبر انتخابات نزيهة، أن يكشف عن المزيد من ممارسات الفساد، وبخاصة أن الاتهامات السويسرية تخص أموال "صندوق تنمية ماليزيا" والذي يضم العديد من الشركات الحكومية. وما لم يتم مكافحة الفساد بشكل عام، عبر مؤسسات البرلمان والقضاء، فسوف يؤدي ذلك إلى هدم تجربة اعتمدت بشكل رئيس على النزاهة والديمقراطية السياسية.¹

ولم يخيب رئيس الوزراء "مهاتير محمد، ظن الشعب، وعقب تسلمه مهام منصبه بدأ بالتحرك سريعا لاسترداد أموال منهوبة جرى تحويلها إلى الخارج عبر عمليات غير مشروعة، بل وأكد أن حكومته تسعى لاسترداد مليارات الدولارات دخلت في عمليات غسل أموال في الولايات المتحدة وسويسرا ودول أخرى...، فخلال فترة لا تتجاوز 10 أيام من بعد انتخابه أي من 10 مايو إلى 20 مايو قام بغلق الحدود على المتورطين في قضايا فساد، وحجز أموالهم السائلة والمنقولة وإحالتهم للمحاسبة، وخلال هذه الفترة القصيرة فتح الرجل أكثر الملفات فسادا، المتصلة بالصندوق السيادي الماليزي الذي تقدر حجم الأموال المنهوبة منه بأكثر من 5.4 مليارات دولار، كما بدأ التحقيق مباشرة مع رئيس الوزراء السابق وزوجته وبعض أقاربه بتهم الفساد والتربح وتلقي رشى خارجية منها 681 مليون دولار من الأسرة المالكة بالسعودية.

¹ حكيمة بوسلمة، حوكمة الشركات كآلية لمواجهة الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة -تجرب ماليزيا نموذجيا-، مجموعة محاضرات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،

ثانيا: واقع الحوكمة في ماليزيا

أدت الأزمة المالية التي شهدتها دول شرق آسيا في منتصف عام 1997 إلى الاهتمام بحوكمة الشركات وتعزيز الشفافية والإفصاح على اعتبار أن السبب الرئيسي لهذه الأزمة هو ضعف إجراءات الحوكمة وانعدام الشفافية وتفشي ظاهرة الفساد المالي في تلك الدول. مما دفع الحكومة الماليزية في مارس 1998 إلى إنشاء لجنة الحوكمة التي ضمت عدد من الأكاديميين والمهنيين وممثلين عن القطاع الخاص، وقد أعدت هذه اللجنة تقريراً حددت فيه أهم نقاط الضعف في ممارسات الحوكمة في الشركات الماليزية، والتي كان أهمها: نقص الشفافية والإفصاح، انعدام الرقابة والمساءلة، عدم مراعاة حقوق الأقلية من المساهمين.

وفي العام نفسه أنشئ المعهد الماليزي لحوكمة الشركات (Malaysian Institute of Corporate Governance) الذي اهتم بالعمل على رفع مستوى الحوكمة في الشركات الماليزية من خلال تدريب القائمين عليها. ويهدف تحقيق التميز وتعزيز الحوكمة داخل الشركات قامت لجنة الحوكمة الماليزية في مارس 2000 بإصدار قانون الحوكمة الذي ركز على أربعة نقاط أساسية هي: مجلس الإدارة، المدير التنفيذي، المساهمين ومراجعة الحسابات.

وقد لعبت لجنة الأوراق المالية وبورصة كوالالمبور دوراً حاسماً في تعزيز الحوكمة في ماليزيا، حيث قامت اللجنة في 2007 بمراجعة قانون الحوكمة الصادر في عام 2000 وأجرت عليه بعض التعديلات التي تم من خلالها التركيز على تعزيز دور ومسؤوليات مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، والمراجعة الداخلية.¹

كذلك ألزمت بورصة كوالالمبور الشركات المدرجة فيها بالإفصاح في تقريرها السنوي عن مدى امتثالها لمتطلبات قانون الحوكمة بهدف تعزيز ثقة المستثمرين في سوق المال الماليزي ورفع كفاءته، وزيادة الإفصاح والشفافية، وكذلك حماية حقوق المساهمين. وللتكيف مع التطورات التي تمس الاقتصاد سواء الماليزي أو العالمي تم في أبريل 2017 تنقيح قانون الحوكمة والتأكيد على ما يلي:

➤ تعزيز دور مجلس الإدارة وضرورة استقلاليتها؛

¹ نفس المرجع، ص 59

- الاعتراف بدور المديرين باعتبارهم الأمناء على أموال الشركة والمسؤولين عنها، وليس فقط تحديد التوجه الاستراتيجي للشركة والإشراف على سير العمل فيها؛
- ضمان الامتثال للقوانين والقيم الأخلاقية، والإدارة السليمة للمخاطر مع رفع مستوى الضبط الداخلي؛
- يجب أن يضع مجلس الإدارة في الاعتبار واجبه في توجيه جهوده لاستغلال موارد الشركة بشكل يؤدي إلى تحقيق مصلحة الشركة ومساهمتها وحماية حقوق أصحاب المصلحة الآخرين؛
- زيادة مستوى الإفصاح والشفافية من قبل الشركات لتمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة؛
- توفير معلومات ذات جودة عالية وفي الوقت المناسب، بما في ذلك ما يتعلق منها بالأداء المالي هي الجوانب الرئيسية لحماية المستثمرين وإعادة الثقة لسوق المال الماليزي.

ثالثاً: موقع ماليزيا في خريطة الفساد العالمي (حسب مؤشر مدركات الفساد)

بمتابعة موقع دولة ماليزيا حول تطور ترتيبها ودرجاتها في الفساد حسب مؤشر مدركات الفساد التي يوضح منذ سنة 2003 الى غاية 2019، وياقي الجدول كما يلي:

جدول رقم(06): يوضح موقع ماليزيا على خريطة الفساد العالمي حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة (2019-2003):

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الترتيب	37	39	36	44	43	47	59	56
النقطة	52	50	51	50	51	51	45	44

2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
60	54	53	50	54	55	62	61	51
43	49	50	52	50	49	47	57	53

مصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية عن مؤشر مدركات الفساد لدولة ماليزيا

للسنوات (2019-2003) على الموقع الإلكتروني <https://cpi.transparency.org>، تاريخ الاطلاع

2020/07/18، على الساعة 21:47

حسب هذا المؤشر فإن دولة ماليزيا تعتبر من الدول النامية القليلة التي استطاعت تحقيق نتائج مشجعة في مجال مكافحة الفساد ونشر الشفافية، حيث يُلاحظ تسجيلها مراتب تتراوح بين 62 كأدنى مرتبة في 2017 و 39 كأعلى مرتبة في 2003 وهذا ما يعكس الجهود المبذولة من طرف الحكومة الماليزية في مجال نشر الشفافية وتداول المعلومات وحماية المبلغين عن الفساد وتفعيل دور المؤسسات الخاصة بمكافحة الفساد بمنحها الاستقلالية والصلاحيات الكافية التي تمكنها من القيام بمهامها بشكل فعال وكفوء.

لكن نرى أن دولة ماليزيا تراجعت تدريجيا من 2003 إلى غاية 2019، حيث سجلت أفضل ترتيب لها سنة 2003 في المرتبة 37، بدأت بالتراجع تدريجيا لغاية 2011 التي حصلت فيها على المرتبة 60، و سنة 2012 التي تعتبر أدنى مرتبة حصلت عليها و هي 62، رغم المراتب المقبولة التي تحصدها دولة ماليزيا كل عام، إلا انها في تراجع عن ما كانت عليه سابقا في السنوات 2003، 2004، 2005.

رابعا: جهود ماليزيا في إرساء مبادئ وآليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي

إلزام الشركات الماليزية بتطبيق الحوكمة خاصة المدرجة منها في بورصة كوالالمبور أدى إلى تجاوز السلبات السابقة لأن تطبيقها ساعد على منع التلاعب والتحريف وإحكام الرقابة على الشركات، ومواجهة الفساد المالي وتحقيق مصالح كافة الأطراف، وذلك من خلال الإجراءات الآتية:

- وضع نظام فعال لمحاسبة المسؤولين الذين يتخذون القرارات في الشركة عن نتائج قراراتهم وأعمالهم المتعلقة بأهداف الشركة؛
- توفير هيكل تنظيمي واضح يحدد نقاط السلطة والمسؤولية؛
- وضع مجموعة من النظم كالنظام الداخلي للشركة، ونظام الرقابة الداخلية الذي يؤكد أن سجلات الشركة تتسم بالدقة وأن الشركة تعمل في ظل أنظمة وقوانين ولوائح تنظيمية؛
- وجود نظام سلوك أخلاقي ومهني فعال وآليات يلتزم بها؛
- إيصال معلومات حقيقية وواضحة وكاملة عن الشركة كالمركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية إلى كل الأطراف ذات المصلحة بما يتيح لهم إمكانية تحليلها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها ويضمن النزاهة والثقة في إدارة الشركة؛
- الإفصاح بكل وضوح في التقارير المالية عن كيفية إعداد القوائم المالية وعن السياسات المحاسبية المتبعة في إعدادها وتأثير هذه السياسات على النتائج؛
- وجود مراجع خارجي مستقل، كفء ومؤهل يقوم بتدقيق القوائم المالية للشركة وفقا للأصول المهنية لعملية المراجعة، ويقدم تأكيدا بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي للشركة وأدائها.¹

¹ نفس المرجع، ص 79

وبهذا فإن تطبيق الحوكمة في الشركات الماليزية أدى إلى ترشيد ممارسات المديرين ومجلس إدارة الشركة، وترشيد ممارسات المحاسبين ومراجعي الحسابات وما يقوموا به من أعمال لإظهار المراكز المالية للشركات، وكذلك ترشيد ممارسات المستثمرين وما قد يقوموا به من تأثير على قرارات الاستثمار داخل الشركة، مما أدى في النهاية إلى تحقيق حوكمة الشركات الأهداف والحد من الفساد المالي.

• بعض السياسات والاجراءات لتطوير نظام حوكمة المؤسسات المالية الماليزية:

تم إنشاء نظام مصرفي مزدوج إسلامي وتقليدي يسيرون بشكل متوازي. وقد حقق هذا النظام نجاحا ملحوظا أيضا، حتى أن الأزمة الاقتصادية الأخيرة نفسها أظهرت أهمية البنك الإسلامي. ففي الوقت الذي كان هناك فيه حاجة لاعادة هيكلة البنوك التجارية الماليزية بهدف تخفيض عددها إلى عشرة، قام البنك المركزي بالموافقة على تأسيس بنك إسلامي ثاني هو بنك معاملات. ولم يقتصر النشاط الاقتصادي الإسلامي على البنوك بل تعداها إلى مشاريع مالية أخرى في المجتمع. ولضمان العدالة الاجتماعية وتخفيض الفجوة بين الفقراء والأغنياء، اذ قامت الحكومة بتأسيس صندوق ائتان خاص يهدف إلى منح قروض للفقراء بدون فائدة. لقد أصبح هذا النظام المالي الذي يعمل بنجاح منذ 20 عاما جزءا من الحياة اليومية للماليزيين، وان لم يكن بديلا للنظام القائم بقدر ما هو جزء مكمل له، وتوجد في ماليزيا سوق أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية بنسبة 85 ٪، والدولة هي أكبر مصدر للصكوك الإسلامية في العالم، كما يوجد بها ما يزيد على 13 صندوق استثمار جماعي إسلامي .

تخصيص المبالغ اللازمة لترويج برنامج لتطوير الحوكمة والامتثال إلى الشريعة الإسلامية في القطاع المالي والمصرفي العالمي، كخطوة أساسية نحو تحسير الفجوة وتوثيق العلاقات بين اقتصاديات بلدان الشرق الاوسط وجنوب شرق آسيا في هذا المجال. ويعود السبب لاتخاذ هذه الخطوة هو رغبة الحكومة الماليزية إلى ايقاظ قطاع المالية الاسلامي لبناء خارطة الطريق الاتفاق اجماعي للتوسع المستقبلي لهذا القطاع الحيوي ، والذي يقدر له امتلاك ما قيمته 300 - 500 \$ نسبة نمو سنوي بمعدل 20٪. أما المجالات المقررة لصرف هذه التخصيصات فسيكون على المنح الدراسية في الاطار المؤسسي والتشريعي لحاكمية المؤسسات.

1- دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية في ماليزيا: تعمل حوكمة الشركات على تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة وتدعيم تنافسيتها بالأسواق، بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو ويجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة، مع الحرص على تدعيم استقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية. الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية المطلوبة.

ويمكن تلخيص الدور الذي تؤديه حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية في ماليزيا بالنقاط الآتية:

- إن زيادة الحصول على التمويل الخارجي من قبل الشركات يؤدي إلى زيادة الاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق المزيد من الوظائف؛
 - إن الحصول على رأس المال بتكلفة أقل وما يرتبط به من تقييم أعلى للشركات يؤدي إلى جذب عدد أكبر من المستثمرين وبالتالي زيادة النمو وزيادة التوظيف؛ . يؤدي تطبيق مبادئ حوكمة الشركات إلى تحسين أداء الشركات من خلال التخصيص الأفضل للموارد والإدارة الأفضل وبالتالي خلق ثروة أكبر؛
 - تقليل مخاطر الأزمات المالية وهو أثر ذو أهمية كبيرة، حيث أن الأزمات المالية يمكن أن تفرض تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة.¹
- من خلال المحاور الآتية الذكر يمكن استخلاص النتائج الآتية:
- تسعى ماليزيا من خلال جهودها الرامية إلى تعزيز الحوكمة في نظامها المالي الى اثبات مصداقيته وزيادة قوة النظام المالي الاسلامي واستقراره؛
 - أن تطبيق معايير الحوكمة في النظام المالي الاسلامي اثبت قدرة النظام على التطور والاندماج في السوق المالية العالمية؛
 - استفادت ماليزيا نتيجة نظام الحوكمة الذي تطبقه إلى خروجها من ازميتين عالميتين متتاليتين، تخرجبدروس تستفاد منها في تحسين مستوى اداء منظمتها، وان تطور اجراءات وقائية لمنظومتها المالية والاقتصادية؛
 - أن اتساع وتباين وحدائث مفهوم حوكمة الشركات قد ادى الى جذب اهتمام اطراف بحثية ومؤسسية لسبر أغواره وتطبيقه في مجالات جديدة لما يحققه من فوائد عملية؛
 - بالرغم من امكانية تطبيق مبادئ ومفاهيم الحوكمة على مختلف القطاعات الا ان اهمية تطبيقه اخذت تتزايد في المؤسسات المالية والمصرفية باعتبار أن هذا القطاع يمثل العصب الحيوي لاقتصاد الدول؛
 - لقد استدلت إلى أن الاسباب الحقيقية لحدوث الأزمات المالية والاقتصادية والتي اخذت تحتاج الكثير من الدول والانظمة الاقتصادية، مما دعاها إلى تجريب واثبات أن تطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية قد انقذ مؤسساتها المالية؛

¹ سناء عبد الكريم الخناق، الإطار المؤسسي والتشريعي لحاكمية المؤسسات المالية - التجربة الماليزية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، 2012،

- أن ما يميز مبادئ الشريعة الإسلامية المطبقة في المؤسسات المالية الماليزية لا تجيز الكثير من التعاملات الجارية في الدول الغربية والتي كانت تعد السبب الأساسي لحدوث الأزمة؛
 - وضعت ماليزيا أنظمة صارمة ومدروسة لحوكمة آداءها المؤسسي والاقليمي وبخط متكامل لكافة مؤسساتها المالية؛
 - استحدثت الحكومة الماليزية وحدثت الكثير من قوانينها المالية والاقتصادية وذلك بعد الأزمة المالية السابقة، والتي زودتها بعناصر القوة لمواجهة الأزمة الراهنة.
- وعليه، يُستنتج من التجربة الماليزية أن الدولة قاومت الفساد بجميع أنواعه في كافة القطاعات و تعمل على إرساء مبادئ الحوكمة في مكافحة الفساد المالي بعد عدد من الفضائح المالية التي هزت البلاد سابقا، واليوم تعتبر من أنجح الدول في مكافحة الفساد، ومن أفضل الدول الإقتصادية من خلال مجموعة القوانين والأنظمة الصارمة التي إعتمدها لتحسين كفاءة مؤسساتها، وإستطاعت الخروج من أزمتها المالية.

المبحث الثالث: تجربة تركيا والمملكة المتحدة

في هذا المبحث سوف نتطرق الى التحدث عن تجربة دولتين، دولة رائدة من العالم المتقدم و دولة ناشئة كافحت العديد من الفساد الذي كان يلتهم الدولة، وهما المملكة المتحدة وتركيا، والتطرق الى واقع ظاهرة الفساد و الحوكمة و تاريخها في كلا الدولتين مع وضع ترتيب لهما في مؤشر الفساد العالمي حسب مؤشر مدركات الفساد من سنة 2003 الى 2019، ثم التحدث عن جهود الدولتين في مكافحة الفساد من خلال ارساء مبادئ الحوكمة والعمل بها.

المطلب الأول: تجربة تركيا في تطبيق آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي

أولا: واقع الفساد في تركيا

أشار بيان منظمة الشفافية العالمية إلى أن تركيا تعتبر واحدة من بين أكثر 3 دول شهدت انخفاضا في تصنيف المؤشر المذكور بين عامي 2013 - 2019، لتراجع خلال تلك الفترة 38 مركزا بعد فقدانها 11 نقطة كاملة. ولفت البيان إلى أن تركيا في تصنيف المؤشر احتلت المركز الأخير بين بلدان الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 28 دولة، والثانية بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ عددها 36 دولة، ومن بين آخر 4 دول في مجموعة العشرين، وعن أسباب هذا التراجع ذكر البيان أنها تتمثل في "جمع كل السلطات بيد واحدة بشكل يشبه الأنظمة الاستبدادية، وعدم استقلال القضاء، وانتهاك سيادة القانون، وفقد المؤسسات العامة وخاصة التنظيمية والرقابية منها لدورها الحقيقي، إلى جانب فقد البرلمان قدرته على المساءلة والمحاسبة".

وأفاد البيان كذلك بأن "أمن العقاب وضعف قوة القضاء في مكافحة الفساد، من أسباب انخفاض تصنيف تركيا"، مضيفاً: "كما أن المناقصات العامة في تركيا لا تتمتع بالشفافية، وقد تم إجراء ما يقرب من 200 تعديل على قانون المناقصات العام، كانت سبباً في حرمان تلك المناقصات من الشفافية المطلوبة"، ونبه البيان كذلك بأن "الموارد العامة للدولة لا تتم مراقبتها، كما أن ضعف الإطار القانوني الذي ينظم التمويل السياسي والأخلاق السياسية، يعزز من خطورة الفساد". وفي تقييم منها لهذه النتائج، قالت رئيسة فرع المنظمة الدولية بإسطنبول، إن "تركيا تعيش مرحلة حرجية للغاية بخصوص الفساد"، معتبرة أن ترتيب البلاد في المؤشر "هو الأسوأ على مر تاريخ تركيا، وهذا الوضع يعزز من المخاوف المتعلقة بسوء توزيع الموارد العامة للدولة، ويخلق تفاوتاً اجتماعياً"، وأضافت قائلة "كما أن هذا الوضع سيقفل القدرة التنافسية لبلدنا وقدرته على جذب الاستثمارات مقارنة بالدول الأخرى. من الضروري العودة إلى نظام ديمقراطي كامل، حيث تعمل المؤسسات والقواعد بشكل عاجل، وتوجد آليات للرقابة المتوازنة". وفي مارس الماضي صدر تقرير رقابي عن ديوان المحاسبة التركي، كشف عن فساد مهول في جميع المؤسسات، وإدارات البلديات التركية، تضمنت رشوة ومحسوبية وكسباً غير مشروع.

وأوضح التقرير أن المجاملات ومحابة الأصدقاء والأقارب في التوظيف تفتشت في تلك المؤسسات والبلديات، كما رصد أشكالاً عديدة من أساليب الكسب غير المشروع، ومخالفة القانون الذي تحول إلى ممارسة معتادة في البلديات.¹

تشير عديد من التقارير الدولية والمحلية في تركيا إلى أن الرشا والمدفوعات غير النظامية مقابل القرارات القضائية أمر شائع. وازداد الأمر تدهوراً بعد إقالة أكثر من ثلاثة آلاف عضو من القضاء بعد محاولة الانقلاب المزعومة عام 2016، كما تعمل السلطة السياسية على إثارة الفزع في صفوف القضاء التركي، حيث اتهمت الحكومة المدعين العامين الذين بدأوا تحقيقاً لمكافحة الفساد مع عدد من كبار المسؤولين الحكوميين وعائلاتهم، بإساءة استخدام سلطتهم، وتم تعليق تلك القضية لاحقاً.

وإن التحديات التي تواجه رجال الأعمال الأجانب للاستثمار في تركيا، لا تقف عند فساد الجهاز الأمني، بل تمتد إلى قطاع الخدمات العامة حيث الرشا والمدفوعات غير النظامية عند التعامل وتقديم الهدايا للمسؤولين أمر شائع الانتشار، خاصة على المستوى المحلي، إذ تتم حماية البلديات التي يسيطر عليها حزب العدالة والتنمية الحاكم بشكل عام من التدقيق من قبل سلطات تطبيق القانون والمفتشين.

¹ موقع العين الإخبارية، الشفافية الدولية، الفساد في تركيا، تاريخ الإطلاع: 2020/09/03 الساعة 23:24

<https://www.al-ain.com/amp/article/tutkey-falls-corruption-perception-index2019>

ويقول أحد الأساتذة الاقتصاديين في جامعة يوركشير، "ما يسهل انتشار الفساد في تركيا أن ثلث الاقتصاد التركي غير مسجل، وهذا يؤدي إلى خسائر ضريبية ضخمة، كما أن طلب الرشا عند إجراء مدفوعات ضريبية أمر شائع ومعتاد في الهيكل الاقتصادي التركي، وغالبا ما تخضع وسائل الإعلام التي تنتقد الحكومة التحقيقات ضريبية مكثفة كنوع من العقاب، وتنافس إدارة الجمارك، إدارة الضرائب في الفساد، حيث يشتكي معظم رجال الأعمال الأتراك والأجانب على حد سواء من الإجراءات الجمركية المرهقة وارتفاع التكاليف". ويؤكد أن الفساد يمكن دائما مكافحته إذا كان قضية اقتصادية، أما عندما يتحول إلى موقف سياسي، يحظى بتغطية أعلى الدوائر السياسية، فإنه ينتشر ويتمكن من مفاصل الدولة، ويكون من الصعب اقتلاعه، وهذا هو جوهر مشكلة الفساد في تركيا.

ثانيا: واقع الحوكمة في تركيا

بعد تأسيس حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا في العام 2001، اختار الفساد، والفقر وتقييد الحريات كالمجالات الرئيسية الثلاثة لمعركته السياسية. وباستعمال الأحرف الثلاثة الأولى للكلمات التركية، قام حتى بصياغة شعار - "محرارة الياآت الثلاثة" الذي أصبح أحد شعاراته الأكثر شعبية. أما اليوم، وبعد 14 عاما، فقد أصبح حزب العدالة والتنمية يتحفظ حتى عن لفظ عبارة "محرارة الفساد". وقد قامت مؤخرا الحكومة الجديدة، بجل لجنة لمحاربة الفساد أنشأها حزب العدالة والتنمية نفسه، لتصبح بذلك من التاريخ.¹

واجه حزب "العدالة والتنمية" عند تسلمه مقاليد السلطة في تركيا عام 2002، انهيار اقتصادي وفساد منتشر في عموم البلاد، وكانت هذه العقبتين تمثل التحدي الرئيسي للحزب وقياداته. فاتبعت حكومة "العدالة والتنمية" في مواجهة هذا التحدي سياسة "الحوكمة الرشيدة"، عبر تطهيرها للقطاع المالي الحكومي من الفساد، واتباعها سياسة خصخصة بعض الأصول الحكومية، مع وضع ضوابط قانونية لذلك. كما شملت سياسة الحوكمة هذه زيادة حجم الصادرات، والعمل على استقطاب الاستثمارات الخارجية، عبر إنهاء البيروقراطية، وخفض نسبة الضرائب على المستثمرين.

ويعتبر النهوض الذي حققه الاقتصاد التركي على مدى العقد الماضي مثالا يحتذى من قبل دول المنطقة على الأقل، فالإقتصاد الذي انهار عام 2001 بسبب سياسات حكومة "بولند أجاويد" الاقتصادية والسياسية، بات اليوم يحتل المرتبة السابعة عشرة

¹ موقع اليوم التاسع، تركيا في الفساد، تاريخ الإطلاع: 2020/09/02 الساعة 23:00 <https://www.m.youm7.com/amp/2019/12/23>

على مستوى العالم، كما أن الدولة التي كان يعوزها الاستقرار وينتشر فيها الفساد، باتت أقرب إلى نموذج يمكن أن تحذوه دول العالم المتقدم.

وإقليميا بات الاقتصاد التركي بشكل بحسب تقرير صادر عن مجلة "بلومبرج بيزنس ويك" الاقتصادية الأمريكية أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط على الإطلاق، متفوقة بذلك حتى على حجم الاقتصاد السعودي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تركيا حققت ذلك دون انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، ولنا أن نتخيل قدرتها إذا ما تم قبول انضمامها إليه.

ومن خلال جولة في الأرقام، يظهر أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من 231 مليار دولار عام 2001، إلى 736 مليار عام 2010، أي أن حجم الاقتصاد تضاعف ثلاث مرات تقريبا. هذا وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 3500 دولار عام 2002، إلى 10 آلاف دولار نهاية عام 2010. واعتمدت تركيا على توسيع القاعدة الإنتاجية، فارتفعت الصادرات السلعية إلى 114 مليار دولار من 36 مليار، ما بين 2002 ونهاية 2010. كذلك ارتفع عائد السياحة من 5.8 مليار إلى 20 مليار دولار. كما انخفضت نسبة البطالة في تركيا إلى 8.8 بالمئة في الربع الأول من العام الحالي، بعد أن وصلت إلى 7.43 بالمئة في العام 2001.

➤ تركيا قبلة الاستثمارات:

نجحت تركيا في إعادة تعريف الموارد الاقتصادية، لتتحول من دولة تحت خط التنمية إلى دولة ذات قدرة تنافسية، قادرة على الانفتاح على باقي دول العالم، ما جعل تركيا قبلة الاستثمارات العالمية، والتي أدت بدورها إلى توفير المزيد من فرص العمل، وخفض حجم البطالة. فقد اجتذبت تركيا العديد من الاستثمارات الأوروبية بسبب انخفاض نسبة الضرائب فيها، ونمو الاقتصاد التركي بنسبة 5.4%، خلافا للمنطقة اليورو حيث النمو متعثر خلال السنوات العشرة الأخيرة. ومن المتوقع أن يصبح أسرع الاقتصاديات نموا خلال الفترة من 2012 إلى 2017، بحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

إن الرئيس مؤسس حزب العدالة والتنمية وقائده الكلي النفوذ، كان واضحا بشأن محاربة الفساد، وبعد وقت قصير من وصوله إلى السلطة في العام 2002، توجه حزب العدالة والتنمية إلى الوفاء بوعوده، فأرسل عددا من الوزراء السابقين، بمن فيهم رئيس وزراء سابق، إلى المحكمة العليا للرد على تهم بالكسب غير المشروع. وفي برنامجه الحزبي، تعقد حزب العدالة والتنمية بشن حرب شرسة على الفساد والمحسوبيات، وضمن "شفافية ومساءلة كاملتين في جميع أوجه الحياة العامة"، وتمير تشريع لمنع "تلوث السياسات وإجبار جميع المسؤولين المنتخبين على الكشف عن ثرواتهم بصورة دورية.

أمضى حزب العدالة والتنمية 14 عاما في السلطة أجرى في خلالها عشرات التعديلات في قانون الاشتراء العمومي، والتي مرر البرلمان آخرها الأسبوع الماضي. وبفضل تلك التعديلات، بات عدد لا يحصى من المشتريات العامة معفيا من رقابة هيئة المشتريات العامة التي جرى إنشاؤها في العام 2000 للحد من الفساد والمحسوبيات في القطاع العام. والآن، يكمن الاستثناء الوحيد في المناقصات العامة التي ما زالت تخضع لرقابتها، إن تقارير ديوان المحاسبة وهو الهيئة العامة العليا لمراجعة الحسابات بموجب القانون، التي تعمل باسم البرلمان، لم تعد تقدم للبرلمان نفسه، ما يعني أن وسائل الهيئة التشريعية لمراجعة الإنفاق العام والتدقيق فيه باتت الآن محدودة بشكل كبير.¹

¹ موقع تركيا بوست turkey post، الحوكمة الرشيدة سر النجاح في الإقتصاد التركي، تاريخ الإطلاع 2020/08/08 الساعة 21:00

<https://www.google.com/amp/s/www.turkey-post.net/p-4737/amp/>

ثالثاً: موقع تركيا في خريطة الفساد العالمي (حسب مؤشر مدركات الفساد):

و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم(07): يوضح موقع تركيا على خريطة الفساد العالمي حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة(2003-2019):

و يمكن توضيح ترتيب موقع تركيا في درجات الفساد حسب ما نشرته منظمة الشفافية الدولية لسنة 2003 الى غاية 2019 والذي يبين تطورها كل هذه السنوات وذلك لعدة أسباب سيتم التطرق إليها.

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المرتبة	77	77	65	60	64	58	61	59
النقطة	31	32	35	38	41	46	44	44

2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
61	54	53	54	66	75	81	79	91
42	49	50	45	42	41	40	41	39

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية عن مؤشر مدركات الفساد لدولة تركيا

للسنوات (2003-2019) على الموقع الإلكتروني <https://cpi.transparency.org>, تاريخ الاطلاع

2020/07/28، على الساعة 18:14

من خلال مؤشر مدركات الفساد أعلاه التي توضح لنا ترتيب دولة تركيا في مؤشرات الفساد مع التنقيط من عام 2003 إلى 2019، يُلاحظ أن هناك تطور ملحوظ تدريجي لدولة تركيا من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008، حيث إرتفع تقييم النقطة من 31/100 إلى 46/100، واحتلت المرتبة 58 سنة 2008 بعدما كانت في المرتبة 77، ولتواصل بعدها تدريجيا التحسن في المراتب و تصبح في المرتبة 54 و 53 على التوالي سنتي 2013 و 2014، بنقاط 49، 50 والتي تعتبر أفضل مرتبة و

نقطة سجلتها تركيا عام 2014، لكنها في الخمس سنوات الأخير شهدت تراجعاً تدريجياً في ترتيب الفساد حيث تحسّلت سنة 2015 على المرتبة 66 لتتواصل بالإنخفاض على مستوى الترتيب وتصل للمرتبة 91 في سنة 2019 والتي تعتبر أسوء مرتبة تحسّلت عليها تركيا في تاريخ سجل ترتيبها على مستوى الفساد بـ 39 نقطة.

رابعاً: جهود تركيا في إرساء مبادئ وآليات الحوكمة

كان لوصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا، دوراً محورياً في تفعيل إستراتيجية مكافحة الفساد، وتحيين الأنظمة والقوانين الموجودة. وقد ساعدت الإصلاحات التي قام بها، انطلاقاً من مبادئه، استراتيجياته على نجاح مختلف المبادرات المرتبطة بالفساد. ففي إصلاحات حزب العدالة والتنمية نحو مكافحة الفساد، كانت الأهداف التي حددها الحزب والوسائل التي اعتمدها لتحقيق هذه الأهداف بمثابة الانطلاقة الحقيقية نحو بناء اقتصاد تركي قوي قائم على محاربة الفساد بدرجة أولى.

1- الأهداف الداخلية: تمثلت أهداف الحزب في:

- الحفاظ على وحدة الدولة التركية؛
- الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعد بمنزلة التراث للشعب التركي؛
- تحقيق الحضارة والمدنية والمعاصرة في تركيا وفقاً للطريق الذي رسمه مصطفى كمال أتاتورك؛
- تأمين الرفاه والأمن والاستقرار للشعب التركي؛
- تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأفراد العيش بالشكل الاجتماعي المطلوب؛
- تحقيق العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدخل القومي.¹

2- وسائل تحقيق الأهداف: اعتمد الحزب على مجموعة من الوسائل لتحقيق الأهداف التي سطرها:

- نشر الوعي القائم على الحقوق المتعارف عليها دولياً، والحريات وسيادة القانون في جميع أنحاء تركيا؛
- استئصال مشكلات تركيا المستعصية بتعبئة الموارد الإنسانية والطبيعية المهمة، وجعلها دولة منتجة باستمرار وتنمو بالإنتاج؛

¹ معمر خولي، الإصلاح الداخلي في تركيا، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، معهد الدوحة، قطر، 2011، ص 10

- خفض معدل البطالة، وردم الهوة في توزيع الدخل بما يزيد من مستوى الرفاه؛
- إتباع سياسات تهدف إلى تحقيق الكفاءة والفاعلية في الإدارة العامة، وإشراك المواطنين والمنظمات المدنية في عملية صنع القرار؛
- تحقيق الشفافية الكاملة والمحاسبة في كل جانب من جوانب الحياة العامة؛
- إتباع سياسات عملية ومعاصرة رشيدة لإفادة الأمة في مجالات الاقتصاد، السياسة الخارجية، والثقافة والفنون، والتعليم والصحة، والزراعة، والثروة الحيوانية، ... الخ
- ومن أجل إنجاح إصلاحها الاقتصادي، اتجهت الحكومة نحو محاربة الفساد، وخاصة بين المسؤولين رفيعي المستوى في الدولة:
- تحويل رؤوساء الوزراء السابقين إلى التحقيق؛
- تخفيض الحكومة لنفقاتها إلى أبعد مدى، حيث خفضت عدد الوزارات، وباعت الآلاف من السيارات الحكومية والبيوت الفاخرة التي كانت مخصصة للنواب؛
- تشكيل لجان برلمانية لتعقب الفاسدين الذين سرقوا البنوك الحكومية والخاصة، وأصدرت قانونا يسمح لها بوضع اليد على أموال أصحاب هذه البنوك ومديريها، وأموال أقاربهم من الدرجة الأولى والثانية، واسترداد قيمة ما هب من هذه الأموال وتحويلها إلى خزانة الدولة.¹

1-آليات النخب التركية:

- دور البرلمان التركي في مكافحة الفساد : لقد صادق البرلمان التركي على تفويض عام يتعلق بخطة عمل لزيادة الشفافية و تعزيز مكافحة الفساد و يوفر التفويض مزيد من التعديلات التشريعية والاستراتيجيات التي تتبعها ، و كما كان رئيس الوزراء التركي قد اعلن عن حزمة اصلاحات لزيادة الشفافية حيث تم تشكيل لجنة زبادة الشفافية و تعزيز مكافحة الفساد تضم اللجنة أعضاء من وزراء الداخلية و العدل و الضمان الاجتماعي والتجارة والجمارك ، وتعقد لقاءات مرتين في العام للتنسيق ، و وفقا لخطة العمل فإن وزارة العدل تتولى كل الاعمال المتعلقة بالأخلاقيات والشفافية والتصريح بتمويل الحملات

¹آمال منيون، مرجع سبق ذكره، ص94

الانتخابية والأحزاب السياسية والرقابة على الأحزاب السياسية بالإضافة إلى زيادة الشفافية في المجتمع المدني والمنظمات المهنية التي تحمل صفة مؤسسة عامة ، وزارة التجارة والجمارك بدورها تطبق تعديلات تشريعية من خلال أنشطة أمين المظالم تهدف من خلاله التحقق من الوثائق الكترونيا للحيلولة دون حدوث اخطاء²، كما تسمح خطة العمل لوزارة العدل بتحديد قانون الأخلاقيات المهنية لموظفي القضاء ولوزارة الداخلية بتعزيز اليات المحاسبة الإدارات المحلية.¹

وجهت الحكومة التركية الانتباه الى مبدأ الشفافية باعتباره عنصر رئيسي في مكافحة الفساد وقدمت الحكومة معلومات عن اصلاح نظام المشتريات الرامي إلى كفالة سير اجراءات طرح العطاءات بما يضمن التنافس والشفافية والمساواة في المعاملة وزيادة الكفاءة ومنع حدوث مخالفات وتنظر مؤسسة المشتريات العامة في الشكاوى المتعلقة بإجراءات طرح العطاءات وتؤدي دور حاسم في صون المبدأين الدستوريين المتمثلين في الحق في الانتصاف والمساواة اما القانون ومن بين التدابير الأخرى المتخذة تنظيم اقرارات الاصول، وحظر تلقي الهدايا ، وتعترف تركيا بالحق في الوصول إلى المعلومات باعتباره حق دستوري وقد انشأ مركز الاتصالات كخطوة لكفالة الشفافية والنزاهة وقدمت الحكومة معلومات عن حماية المبلغين عن المخالفات، وسلطت الحكومة الضوء على الدور الذي تؤديه مؤسسة أمين المظالم في تعزيز حقوق الانسان وحمايتها وفي مكافحة الفساد، خاصة اجراءات التظلم، ومن بين المؤسسات العامة الأخرى مجلس اخلاقيات موظفي القطاع العام الذي يتولى التحقيق في حالات سوء السلوك ومراجعة اقرارات الاصول.

كما نجد أن حكومة العدالة والتنمية قامت بالعديد من الانجازات في مجال الحياة الدستورية والقضائية والقانونية منها :

- اخضاع قرارات مجلس القضاة والمدعين العامين للرقابة القانونية ؛
- فتح الباب أمام مراجعة موظفي الدولة للمحاكم في حالة تعرضهم لعقوبات ادارية ؛
- تغيير المحكمة الدستورية ومجلس القضاة والمدعين العامين الى بنية اكثر ديمقراطية .

2- دور حزب العدالة والتنمية التركي في مكافحة الفساد : وضع حزب العدالة والتنمية التركي مجموعة من السياسات لمكافحة الفساد أهمها : إعداد برنامج شامل لمكافحة الفساد والبدء في تنفيذه فور، ويتناول هذا البرنامج اعتماد الشفافية في

¹ محمد زاهد غول، التجربة النهضوية التركية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، لبنان، مركز نما للبحوث والدراسات، 2013، ص 171-172

الإدارة العامة و إعادة صياغة القوانين المتعلقة بالعروض و تأسيس وحدة للتنسيق بين جميع المؤسسات والهيئات التي ستقوم بمهام ملاحقة الفساد وضبطه ، تقوم هذه الوحدة بتنسيق سياسات مكافحة الفساد والمتابعة المستمرة الإستراتيجية مكافحة الفساد ، السماح لمنظمات المجتمع المدني بالمشاركة في كشف الفساد و الاستفادة من جهودها بشكل مباشر وسريع ، اعتماد معايير خاصة لتعيين الموظف الذي سيعمل في مجالات الإدارة العامة العليا التي يحتمل وقوع الفساد بها ، مع إخضاعه للرقابة في اطار ضوابط خاصة ، زيادة سلطات النواب العاميين المسؤولين عن مكافحة الفساد في الإدارة العامة، تأسيس وحدات خاصة من اجل تتبع الفساد في جميع المؤسسات و الهيئات و الاستفادة من مؤسسات مستقلة للمتابعة والرقابة الخارجية الى جانب الرقابة الداخلية وفي حالة ضبط تلك الوحدات لاي نوع من الفساد ستحول القضية فورا إلى النيابة العامة المختصة ، تشكيل وزارة المالية لنظام يقوم بالتحري عن صحة تقارير الذمة المالية الخاصة بموظفي القطاع العام ، تحويل الصلاحيات التي يخولها الدستور الحالي إلى البرلمان والتي يستطيع بموجبها الطلب من ديوان المحاسبة القيام بتدقيق الحسابات الى شكل قانوني.

ومن بين الاستراتيجيات التي تبناها حزب العدالة والتنمية التركي في مكافحة الفساد نجد انها عملت على اطلاق الحرية الاليات العدالة لكي تعمل بشكل مريح دون ممارسة الضغط عليها وتشغيل الاليات الأمنية عليها ، كما تعمل لجان التحقيق بشكل مستقل دون أي نوع من التفرقة كما تم وضع البنوك تحت الرقابة الصارمة وعزل رئيس هيئة التنظيم والرقابة المصرفية اما الفريق الفريق القائم حاليا على الهيئة و التنظيم والرقابة يقوم بعمله بشكل جيده كما أدرج حزب العدالة و التنمية مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية اهمها العمل بنظام الصرف المرن والاعتماد على استثمارات القطاع الخاص كما تجاوزت معدلات الاستثمار بنسبة 30 بالمئة من الناتج القومي الاجمالي وحددت العديد من الاجراءات منها زيادة التقشف وخفض النفقات وجذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر ، تأمين الطاقة وضمانها بأسعار اقتصادية على المستوى البعيد ، إصلاح التعليم المهني وحل مشكلة نقص الأيدي الماهرة وتحسين بيئة العمل¹.

وعليه يستنتج من التجربة التركية أن مفاتيح نجاح التجربة التركية أمور عدة أولها وعلى رأسها محاربة الفساد، وترسيخ مفهوم أن الحكومة خادمة للشعب لا حاكمة للشعب، وتعزيز استقلالية القضاء وشفافيته، والاهتمام بالتعليم، حيث تحول الانفاق الأعلى في الميزانية العامة التركية من السلاح الى التعليم والصحة، وبدأت مرحلة المشاريع الكبرى المدرة للاموال، والتي حصدت رضا الشعب مثل إنشاء مئات الجامعات وعشرات المستشفيات، وقد صرف عليها من الأموال التي كانت تذهب في السابق للفساد

¹ الباس ركي، مرجع سبق ذكره، ص75

والفاسدين، وتم تقليص البيروقراطية القاتلة فتقاطرت على تركيا الاستثمارات الأجنبية، كما تم استبدال القياديين الخاملين السارقين بالقيادات الكفؤة الآمنة.

المطلب الثاني: تجربة المملكة المتحدة في تطبيق آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي

أولاً: واقع الفساد في المملكة المتحدة

تحتوي بريطانيا على منابع الفساد أو ما يطلق عليه ملاذات ضريبية آمنة مثل جزر كايمان وبيرمودا والعذراء وأنجولا وآيل أوف مان، وتعرض المملكة المتحدة نفسها للانتقاد بسبب انعدام الشفافية، فمن أصل 214 ألف شركة يمثلها مكتب موساك فونسيكا الذي يتصدر فضيحة أوراق بنما، يتمركز أكثر من نصفها في الجزر العذراء البريطانية. وتلقب سيتي أوف لندن بالإمبراطورية البريطانية الثانية حيث تضم حوالي ثلث أنشطة شركات الأوفشور العالمية. لكن يحسب أنه قاد جهود توقيع عشرات الدول على أول بيان عالمي لمكافحة الفساد، وأن العالم اجتمع في أكبر حشد للإرادة السياسية منذ سنوات عديدة، على حد قوله، ومن بين النتائج المثمرة لهذه القمة أن الدول الأربعين المشاركة وقعت على تعهد بفضح الفساد أينما وجد، وتعقب ومعاينة من يعد ويسهل أو يشارك فيها، بالإضافة إلى دعم الدول التي تعاني منها، والتعهد بإنهاء استغلال الشركات المجهولة لإخفاء عائدات الفساد، وطرد المحامين والسماسرة والمحاسبين الذين يسهلون أو يشاركون في الفساد.

في خطوة جريئة نحو تنظيف بريطانيا من الأموال القذرة وعمليات غسل الأموال المتفشية في السوق المالي والعقاري اللندني، أعلن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون في قمة مكافحة الفساد التي بدأت أعمالها أمس في لندن، عن مشروع قانون جديد لمكافحة الفساد المالي عبر التحقق من هوية المالك الحقيقي ومصدر أمواله، وإلزام المصارف والبنوك بتحمل المسؤولية الكاملة في حال ارتكاب موظفيها جريمة مالية. ووصفت منظمة الشفافية الدولية على موقعها خطوات إصلاح القانون البريطاني بأن بريطانيا أصبحت "الجنة المفقودة" بالنسبة الأموال الفساد وعصابات الجرائم المالية. وأعلن كاميرون في القمة أن المقترح الجديد يتناول إصلاح قانون الشركات والعقارات والملكيات الأجنبية في بريطانيا. ويعتبر مقترح القانون خطوة متقدمة نحو إغلاق الثغرات التي كان يستغلها الساسة الفاسدون وتجار المخدرات وعصابات الإرهاب في غسيل أموالهم المسروقة¹

¹ موقع القدس العربي، دراسة: بريطانيا غارقة في الأموال النقدية الناتجة عن الفساد، تاريخ الإطلاع 2020/08/12 الساعة 21:18،

أو التي تم جنيها من خلال الجريمة وتنظيفها في قنوات الاستثمار البريطانية وعلى رأسها العقارات وبورصة لندن. تقارير بريطانية تقدر حجم الأموال التي تم غسلها في العقارات البريطانية بحوالي 120 مليار جنيه إسترليني حوالي 175 مليار دولار).

ثانيا: واقع الحوكمة في المملكة المتحدة

بدأ اهتمام المملكة المتحدة البريطانية بالحوكمة في أوائل التسعينيات عندما لاحظت بعض الجهات مثل بورصة الأوراق المالية ومجلس التقارير المالية FRC قيام بعض الشركات خاصة المقيدة في بورصة الأوراق المالية بإخفاء معلومات وبيانات مالية ومحاسبية مهمة تخفي موقفها المالي عند تقديمها للمساهمين فيها، وفي سنة 1992م تم نشر تقرير Cadbury تحت عنوان "الجوانب المالية لقواعد إدارة الشركات" الذي احتوى على أفضل الممارسات، وذلك بعد حالات فشل الشركات الكبيرة، بالإضافة إلى القلق المتزايد من انخفاض مستوى الثقة في إعداد التقارير المالية، وفي قدرة مدققي الحسابات على توفير الضمانات التي يطلبها ويتوقعها كل من يستخدم التقارير المالية للشركة، ويعد تقرير Cadbury من أهم التشريعات والإصدارات الخاصة بموضوع حوكمة الشركات الذي أصبح فيما بعد أساسا للمعايير الموحدة لحوكمة الشركات والذي ركز على مجموعة المحددات التالية:

- مسؤوليات المدراء التنفيذيين وغير التنفيذيين عن تقييم أداء الشركة وتقرير عن ذلك للمساهمين وللأطراف الأخرى المهمة بالأمر المالية، وشكل ووضوح ودورية تقديم تقارير الأداء المؤسسي الكلي والجزئي؛
- اختصاصات ومسؤوليات لجنة المراجعة في الشركة؛
- مسؤوليات المراجعين ومستوى وأهمية تقارير المراجعة الدورية؛
- العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والمساهمين.¹

وفي سنة 1993 صدر تقرير Ruttemain الذي أوصى بأن تقدم الشركات المدرجة في البورصة ضمن تقاريرها تقرير عن نظم الرقابة الداخلية التي تقوم الشركة بتطبيقها للمحافظة على أصولها، وفي سنة 1995 ظهر تقرير Greenbury والذي اهتم بموضوع المكافآت والمزايا التي يحصل عليها أعضاء مجلس إدارة الشركات، وفي سنة 1998 أصدرت لجنة Hampel مجموعة من القواعد والإجراءات للتأكيد على مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة، وفي سنة 1999 صدر تقرير

¹ صديقي خضرة، حوكمة الشركات مطبوع بيداغوجي موجه لطلبة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بشار، 2016، ص51

Trunbull والخاص بالزام إدارة الشركات بالإفصاح عن تقييم كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية داخل تنظيمها، أما في سنة 2002 صدر تقرير (Combined code) لوضع أحسن القواعد والمبادئ لأفضل الممارسات، والذي ركز على تقرير Cadbury.

• الدليل الموحد للحوكمة بالمملكة المتحدة:

جاء هذا القانون محل قانون المشترك الذي صدر في عام 2003. ويترب عليه إعادة النظر في إعداد التقارير المالية من قبل المجلس، تضمن الدليل مجموعتين:

1- المجموعة الأولى: الشركات؛ حيث شملت هذه المجموعة أربعة مبادئ تتعلق بالمديرين وهيكل المكافآت كما تتضمن علاقتهم مع المساهمين والتأكيد على القابلية للمحاسبة والمراجعة .

2- المجموعة الثانية: المساهمون المؤسسون تحت هذه المجموعة المساهمين المؤسسين على الحوار مع الشركات وإعطاء الوزن المستحق لتقييم الإفصاح عن الحوكمة متى قامت الشركة بتقييم معايير الحوكمة خاصة تلك المتعلقة بهيكل وتركيبية المجلس كما لهم كل المسؤولية حول اعتباراتهم وحساباتهم عن استعمال الأصوات¹.

وقد تم استعراض وجهات نظر الشركات المدرجة في البورصة، والمديرين والمستثمرين و غيرها من الأطراف المعنية على خبراتها في تنفيذ الدليل المشترك في 29 ماي 2009 حول النقاط التالية:

- تكوين وفعالية المجلس ككل؛
- دور كل من الرئيس التنفيذي لقيادة الشركة والمديرون غير التنفيذيين؛
- دور المجلس فيما يتعلق بإدارة المخاطر؛
- دور لجنة الأجور؛
- دعم نوعية المعلومات المتاحة لمجلس إدارة الشركة واللجان؛

¹ موقع العربي الجديد، الشفافية العالمية: بريطانيا، تلريخ الإطلاع 16 جوان 2020، على الساعة: 22:12 www.alaraby.co.uk/amp/economy/

➤ مضمون وفعالية المادة (2) من القانون، التي يجري تناولها لحملة الأسهم المؤسسية وتشجعهم على الدخول في حوار مع الشركات القائمة على الفهم المتبادل للأهداف والنظر في استخدام أصواتهم.

ثالثا: موقع المملكة المتحدة في خريطة الفساد العالمي (حسب مؤشر مدركات الفساد):

و يمكن توضيح ترتيب موقع تركيا في درجات الفساد حسب ما نشرته منظمة الشفافية الدولية لسنة 2003 الى غاية 2019 والذي يبين تطورها كل هذه السنوات وذلك لعدة أسباب سيتم التطرق إليها.

جدول رقم(08): يوضح موقع المملكة المتحدة على خريطة الفساد العالمي حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة (2003-2019):

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الترتيب	11	11	11	11	12	16	17	20
النقطة	87	86	86	86	84	77	77	76

2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
16	17	14	17	11	10	08	11	12
78	74	76	74	81	81	82	80	77

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية عن مؤشر مدركات الفساد للمملكة

المتحدة للسنوات (2019-2003) على الموقع الإلكتروني <https://cpi.transparency.org>، تاريخ الاطلاع

22:42, 2020/08/08, على الساعة

من خلال الجدول الذي يوضع ترتيب المملكة المتحدة في مؤشر الفساد حسب منظمة الشفافية العالمية، يُلاحظ أن تاريخ المملكة المتحدة في مؤشر الفساد يضعها في أفضل 20 دولة في مكافحة الفساد، حيث من سنة 2003 إلى غاية سنة 2006 نالت و سيطرت على المرتبة الـ 11 عالمية بتنقيط بين 86 و 87/100، لتراجع تدريجياً لغاية سنة 2010 التي تحصلت فيها على 76 نقطة في المرتبة 20 والتي تعتبر أضعف مرتبة في تاريخ المملكة المتحدة في مؤشر الفساد العالمي، ثم عادت في الصعود تدريجياً بـ 4 نقاط في العام الموالي 2011، ووصلت إلى المرتبة 11 مجدداً في سنة 2015، وفي سنة 2017 والتي دخلت فيها قائمة أفضل 10 دول في مكافحة الفساد ونالت المرتبة 8 بـ 82 نقطة وهي أفضل مرتبة تحصل عليها المملكة المتحدة، ثم في العامين الأخيرين تحصلت على المرتبة 11 و 12 على التوالي سنتي 2018 و 2019.

رابعا: جهود المملكة المتحدة في إرساء مبادئ وآليات الحوكمة مكافحة الفساد المالي

نشأ وتطور مفهوم حوكمة الشركات بالمملكة المتحدة بحيث سار ببطء جزء من ثقافة المفهوم السائد داخل الشركات سواء كانت مسجلة لأسهمها ببورصة الأوراق المالية أم لا، وأدت المشاكل المالية المترتبة على قيام بعض الشركات بإخفاء معلومات وبيانات مالية بالحسابات والقوائم المالية المقدمة للمساهمين والتي انتشرت في بداية التسعينيات، إلى قيام كل من بورصة الأوراق المالية وكذلك مجلس التقارير المالية (FRC) وجهات محاسبية أخرى بدراسة كيفية توافر الثقة مرة أخرى في التقارير المالية التي تصدرها الشركات.

وكانت هذه البداية لأول فرصة لمجتمع الأعمال بالمملكة المتحدة للاهتمام بإجراء حوار جدي ومفتوح عن موضوع حوكمة الشركات، وقد أسفر هذا عن صدور تقرير كادبري Cadbury Report والذي يعتبر حتى الآن من أهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات في المملكة المتحدة بل والعالم. ويضم هذا التقرير 19 بند وهي عبارة عن نواحيات الممارسات السليمة لمفهوم حوكمة الشركات وهي كالتالي:

- ينبغي على مجلس الإدارة أن يجتمع بانتظام وأن يحافظ بصفة دائمة على رقابة كاملة وفعالة على كل نواحي الشركة، وأن يتابع أعمال الإدارة التنفيذية؛
- يجب أن يكون للمجلس الإدارة جدول رسمي للمسائل المخصصة له وذلك لاتخاذ القرارات ولضمان توجيهات ورعاية الشركة من قبل الإدارة؛

- يجب أن يضمن مجلس الإدارة المحافظة على وجود علاقة موضوعية ومهنية مع المراجعين؛
- يقع على عاتق مجلس الإدارة تقديم تقرير متوازن بكافة جوانبه و مفهوم الوضع الشركة في السوق؛
- ينبغي على الأعضاء أن يوضحوا مسؤولياتهم عن إعداد التقارير المالية؛
- يجب أن لا تجاوز عقود خدمة المديرين التنفيذيين عن ثلاث سنوات، وإذا تم ذلك يجب أن يكون بموافقة المساهمين؛
- يجب الإفصاح من ناحية المديرين في تقريرهم عن مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق بالشركة؛
- يجب على مجلس الإدارة أن يضمن وجود اللجنة المراجعة والتي تتكون من ثلاثة أعضاء علي الأقل من أعضاء مجلس الإدارة في التنفيذيين Non Executive Director وذلك مع وضع نظام أساسي لها Charter يتناول بوضوح سلطاتهم وواجباته. ولا بد من وجود إحراء متفق عليه بالنسبة الأعضاء المجلس في تقرير واجباتهم للحصول على مشورة مهنية مستقلة عند الضرورة على حساب الشركة؛
- لا بد من وجود تقسيم واضح ومقبول ومكتوب للمسئوليات في رئاسة الشركة بما يضمن توازي القوى والسلطة، وذلك حتى لا ينفرد احد بالسلطة في اتخاذ القرار؛
- يجب أن يضم مجلس الإدارة أعضاء غير تنفيذيين Non Executive Directors وأعضاء تنفيذيين بشكل يجعل هناك توازنا في المسئوليات؛
- ينبغي أن يكون لكل أعضاء المجلس حق الحصول على المشورة والتوصل إلي المعلومات، وذلك لضمان التأكد من أن إجراءات المجلس تتبع وأن القواعد المطبقة واللوائح يتم التوافق معها؛
- ينبغي أن يكون لأعضاء لجنة المراجعة حكم مستقل مسموع في المسائل الخاصة بإستراتيجية الشركة، وكذلك بالأداء والموارد بما في ذلك التعيينات الأساسية والإلتزام بمعايير السلوك المهني؛
- يجب أن يكون أعضاء لجنة المراجعة مستقلين عن الإدارة وأن لا يكون لأعضاء اللجنة أي أعمال أو ارتباطات أخرى تؤثر جوهريا على طبيعة عملهم الرقابية؛¹

¹ محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 87-89

- يجب أن يتم تعيين أعضاء لجنة المراجعة لمدة معينة بحيث لا تكون إعادة تعيينهم تلقائياً؛
 - يجب اختيار أعضاء لجنة المراجعة من خلال عملية رسمية تحت إشراف مجلس؛
 - يجب الإفصاح الكامل عن كل ما يتقاضاه الأعضاء من مكافآت، وكذلك رئيس مجلس الإدارة؛
 - ما يدفع للمديرين التنفيذيين يجب أن يخضع لتوصيات لجنة الأجور المكونة كلها أو بصفة رئيسية من أعضاء لجنة المراجعة؛
 - يجب على أعضاء المجلس التقرير على أن الأعمال مستمرة مع افتراضات معززة ضمن دليل الحوكمة وهي تشمل على:
 - الحاجة إلى التصدي لإساءة استخدام الحرية بالنسبة لأجور ومزايا أعضاء المجلس؛
 - الحاجة إلى وجود رقابة جيدة على التشغيل؛
 - الحاجة إلى الفصل بين الوظائف الأساسية لضمان الرقابة؛
 - الحاجة إلى ضمان إشراف أفضل من خلال لجنة المراجعة.
- ومن الجدير بالذكر، أن هذا التقرير عند إصداره لاقى العديد من الاعتراضات من قبل الشركات بحجة أنه يمثل إعاقة العمليات الشركات، إلا أنه وجد من يصر عليه وينادي بضرورة تطبيقه من أجل الصالح العام ومن أجل زيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية التي تصدرها الشركات. وبالرغم من أن التوصيات التي تبناها هذا التقرير تعتبر غير ملزمة للشركات المسجلة اسهمها في بورصة لندن، إلا أن البورصة ترغم الشركات على أن تحدد في تقريرها السنوي مدى التزامها بتلك التوصيات.
- وفي أكتوبر 1993 ظهر تقرير روتمان Rutteman الذي أوصي بأنه يجب على الشركات المقيدة في البورصة أن يكون ضمن تقريرها تقرير عن نظم الرقابة الداخلية التي تقوم الشركة بتطبيقها للمحافظة على أصول الشركة، ولكنه قصر تلك المسؤولية على الرقابة المالية الداخلية. وظهر بعد ذلك في 1995 تقرير Greenbury والذي اهتم بموضوع المكافآت والمزايا التي يحصل عليها أعضاء مجلس إدارة الشركات، وأوصي التقرير بضرورة إنشاء لجنة المكافآت التي تتكون من ثلاثة أعضاء علي الأقل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وتكون من ضمن مسؤوليتها مراجعة وتقييم اللوائح والأسس التي يتم على أساسها تحديد تلك المكافآت بحيث تتناسب مع الأداء الخاص بهم، ويجب أن يشتمل هذا التقييم أيضاً كبار المديرين التنفيذيين بالشركة. وفي نفس العام، صدر تحت إشراف بورصة الأوراق المالية بلندن تقرير هامبيل Hampel Report والذي ركز مرة أخرى علي دور

الرقابة الداخلية في حوكمة الشركات، حيث أوصى التقرير بمسؤولية مجلس الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية بالشركات وخاصة المالية، وضرورة قيام المجلس بإجراء تقييم دوري للنظام وتحديد مدى ملائمة لعمليات الشركة.

وفي عام 1998 ظهر الكود الموحد Combined Code والذي اشتمل علي جميع التوصيات التي تضمنتها التقارير السابقة له، ومما هو جدير بالذكر أن هذا الكود أصبح من ضمن متطلبات القيد في بورصة الأوراق المالية بلندن. هذا وقد تم تعديل هذا الكود في 2003 ليشتمل على أفضل الممارسات لحوكمة الشركات في ضوء الانهيارات المالية التي حدثت في الولايات المتحدة في 2002، وقد تم التعرض له وللمباديء التي تضمنها في الفصل السابق من هذا الكتاب. وظهر أيضا في 2003 تقريران متعلقان بحوكمة الشركات ودور مجالس إدارة الشركات وأنظمة الرقابة الداخلية بالشركات واللجان التابعة لمجلس الإدارة وتقييم وإدارة المخاطر وهما Higgs and Smith Reports¹.

كما تجري الحكومة البريطانية كذلك مشاورات بشأن تحميل الشركات مسؤولية الجرم المالي في حال تورط أطراف تتعامل معها في الجرائم المالية. وحسب مراقبين، فإن هذا القانون سيدعم القضاء على الرشوة التي تمنحها الشركات الغربية للمتنفذين ومسؤولي العالم الثالث في سبيل الحصول على عقود وعطاءات. وعلى صعيد العقارات ألزمت الإصلاحات الجديدة الشركات الأجنبية التي تملك أكثر من 100 ألف وحدة عقارية في بريطانيا بالتسجيل في السجل العام والكشف عن هوية مالكيها. يذكر أن القانون الساري حاليا في بريطانيا يسمح لشركات الواجبة بتملك العقارات من دون معرفة هوية المالك الحقيقي، وهو ما أدى إلى استخدام العقارات البريطانية في عمليات غسل الأموال القذرة التي جمعت بواسطة تجارة المخدرات أو الرشي أو السرقات المباشرة التي يرتكبها ساسة العالم الثالث. ويشير مقترح القانون إلى أن أية شركة ترغب في شراء عقار في بريطانيا عليها أو التسجيل في سجل التملك العام الرسمي الذي يطالبها بضرورة الإعلان عن المالك الحقيقي ومصدر الأموال 175 مليار دولار تم غسلها في العقارات البريطانية "كما يلزم مقترح القانون كذلك الأعمال التجارية التي ترغب في التقدم للحصول على عطاءات حكومية بالتسجيل أولا في السجل العام البريطاني قبل أن تتقدم للعطاء. ووصفت منظمة الشفافية الدولية أمس على موقعها مقترح القانون البريطاني بأنه خطوة جريئة في اتجاه تجفيف منابع الفساد. وقالت إن المقترح سيجعل من الصعب على الأفراد الفاسدين التخفي تحت ستار الشركات الوهمية كما كان في السابق.

¹ موقع شبكة النباء المعلوماتية، بريطانيا: الفساد المالي، تاريخ الإطلاع 16 جوان 2020 على الساعة: 22:41.

<https://www.amp.annabaa.org/arabic/6556/>

- تعتبر المملكة المتحدة أول الدول الرائدة في تطبيق نظم حوكمة الشركات نتيجة الأحداث التي جرت خلال عقد الثمانينات من تعثر العديد من شركاء الأمر الذي جعل المملكة المتحدة تقود حملة إصلاحية في هذا المجال؛

- تعتبر المملكة المتحدة أول دولة من بين الدول الإتحاد الأوروبي التي تصدر تشريعا يهدف إلى تشجيع التطبيق الاختياري للممارسات الرشيدة لإدارة الشركات؛

توجد العديد من المنظمات والمجموعات المهنية التي كانت ولا تزال تدعم وتوجه هذا التوجه، ومن هذه المنظمات، الإتحاد البريطاني للمؤمّنين، الإتحاد الوطني لصناديق المتقاعدين، اتحاد مديري 17 الصناديق الاستثمارية، مجمع المحاسبين في إنجلترا وويلز وغيرهم؛

- نشأ وتطور مفهوم حوكمة الشركات بالمملكة المتحدة بحيث صار جزء من ثقافة المفهوم السائد داخل الشركات سواء كانت مسجلة لأسهمها ببورصة الأوراق المالية أو لا.¹

وقد أدت المشاكل المالية المترتبة على قيام بعض الشركات بإخفاء معلومات وبيانات مالية بالحسابات والقوائم المالية المقدمة للمساهمين والتي انتشرت في بداية التسعينات، إلى قيام كل من بورصة الأوراق المالية وكذلك مجلس التقارير المالية (FRC) وجهات محاسبية أخرى بدراسة كيفية توافر الثقة مرة أخرى في التقارير المالية التي تُصدرها. وكانت هذه البداية لأول فرصة لمجتمع الأعمال بالمملكة المتحدة للاهتمام بإجراء حوار جدي ومفتوح عن موضوع حوكمة الشركات، وقد أسفر عن هذا صدور تقرير "كادبري (Report Cadbury) والذي يعتبر حتى الآن من أهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات في المملكة المتحدة بل والعالم، ويضم هذا التقرير 19 بند، وهي 18 عبارة عن توجيهات الممارسات السليمة لمفهوم حوكمة الشركات.

أوصت اللجنة بأن يتم تضمين التقرير السنوي ببيان رسمي يبين البنود التي تم الالتزام بها والبنود التي لم يتم الالتزام بها مع تفسير أسباب عدم الالتزام، أيضا أوصت اللجنة بأن تتم مراجعة بيانات الالتزام من طرف المراجعين قبل إعلان التقرير السنوي؛ وقد لاقى هذا التقرير عند إصداره العديد من الاعتراضات من قبل الشركات بحجة أنه يمثل إعاقة لعمليات الشركات، إلا أنه وجد من يصر عليه وينادي بضرورة تطبيقه من أجل الصالح العام ومن أجل زيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية التي تصدرها الشركات. وبالرغم من أن التوصيات جهود دولية رائدة نحو إرساء الإطار القانوني والمؤسسي لحوكمة الشركات التي تبناها هذا التقرير تعتبر غير ملزمة للشركات المسجلة أسهمها في بورصة لندن، إلا أن البورصة 20 ترغم الشركات على أن تحدد في تقريرها

¹ تريش حسينة، جهود دولية رائدة نحو إرساء الإطار القانوني والمؤسسي لحوكمة الشركات - دراسة حالة : المملكة المتحدة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم علوم التسيير، جامعة سطيف، 2015، ص 340

السنوي مدى التزامها بتلك التوصيات، في أكتوبر 1993 ظهر تقرير "روتمان" (RUTTEMAN) الذي أوصى بأنه يجب على الشركات المقيدة في البورصة أن تُضَمَّنَ تقريرها تقرير عن نظم الرقابة الداخلية التي تقوم الشركة بتطبيقها للمحافظة على أصول الشركة، ولكن اقتصرَت تلك المسؤولية على الرقابة المالية الداخلية¹

في سنة 1995 ظهر تقرير (GREENBURY) والذي اهتم بموضوع المكافآت والمزايا التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وأوصى التقرير بضرورة إنشاء لجنة المكافآت، وتكون من ضمن مسؤولياتها مراجعة وتقييم اللوائح والأسس التي يتم على أساسها تحديد حجم المكافآت على أن تتناسب قيمتها مع الأداء الخاص بالأعضاء،

وفي سنة 1998 ظهر ما يعرف بـ "الكود الموحد" (Code Combined) والذي اشتمل على جميع التوصيات التي تضمنتها التقارير السابقة له، وأصبحت هذه الوثيقة من ضمن متطلبات القيد في بورصة لندن للأوراق المالية، هذا وقد تم تعديل هذه الوثيقة سنتي 2000 و 2003 وذلك بعد نشر تقرير "هيجز"، وتضمن الكود قسمين، هما على التوالي: القسم الأول: يضم مواضيع حول تركيبة وعمليات مجلس الإدارة، مكافأة المديرين، العلاقات مع حملة الأسهم، تجهيز المعلومات، المسؤوليات والتدقيق؛ القسم الثاني: يغطي تصويت حملة الأسهم، الحوار مع الشركات وتقييم إدارة الشركات، العلاقة بين الشركات والمستثمرين المؤسسيين. سنة 2003 نشر تقرير "هيجز" (Higgs) وقد أوصى هذا التقرير بعدد من التعديلات في الكود الموحد، وقد تضمنت النسخة المعدلة من الكود الموحد سنة 2003 أغلب التوصيات التي جاء بها هذا التقرير، قد تطرق التقرير إلى دور واستقلال واستخدام المديرين غير التنفيذيين، حيث قدم "هيجز" نظرة خاصة حول دور المدير غير التنفيذي كما يلي تقديم مساهمات إلى استراتيجية الشركة:

- يراقب نجاعة أداء الإدارة التنفيذية؛
- إرضاء أنفسهم بخصوص فعالية الرقابة الداخلية؛
- وضع مكافآت المديرين التنفيذيين؛
- يشارك في ترشيح المديرين، تخطيط تعاقبهم وحتى تنحية الإدارة العليا 25 في جويلية 2003 نُشر الكود الموحد المراجع، وقد تضمن التقرير ما يلي:
- الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس المدير التنفيذي؛

¹ نفس المرجع، ص 341

- يخضع مجلس الإدارة و لجانها و أعضاءه لمراجعة أداء سنوية؛
- يضم مجلس الإدارة على الأقل 5 % من الأعضاء المستقلين، كما جاء في تقرير "هيغز"؛ "يجب أن يُسحب المرشحون للانتخاب كأعضاء في المجلس من مجتمع واسع؛" يجب أن تتضمن لجنة التدقيق على الأقل عضوا يتمتع بالخبرة والتجربة في الميدان المالي.

وعليه يُستنتج من تجربة المملكة المتحدة أن عرض جهودها في مجال تطبيق حوكمة الشركات قادت حملة من الإصلاحات في مجال حوكمة الشركات، وسبقت بها دولار لاتحاد الأوربي في اصدار تشريع يهدف إلى تشجيع التطبيق الاختياري للممارسات المفضلة لإدارة الشركات.

خلاصة الفصل:

هناك العديد من تجارب الدول في هذا المجال و منها تجربة مصر و سنغافورة و ماليزيا و الولايات المتحدة الامريكية و تركيا و بريطانيا و التي كانت محل الدراسة و التحليل في هذا الفصل، والتي يمكن الإستفادة منها في مكافحة الفساد المالي من خلال الإرادة السياسية التي تؤمن بها هذه الدول في مواجهة الفساد, وذلك بتطبيق سيايات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والتي ينبغي أن تكون جذرية، لأن الفساد لا ينفع معه سياسات ترقيعية، ولعل أهم الإستفادات في هذه التجارب هي أن تكون السلطات المعنية بمكافحة ذات نزاهة عليا مرتبطة بإرادة سياسية نزيهة ووضوح وتطبيق قوانين صارمة تحد من الفساد.

الخاتمة

إن ظاهرة الفساد المالي ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ ابعاد واسعة تتدخل فيها عوامل مختلفة يصعب التميز بينها، و بعد التعرف على أسباب الانهيارات و الفضائح المالية و السبب وراء حدوث الازمات و الفشل المالي و التي كانت في اغلبها ترتبط بضعف الشفافية و الرقابة، وكان للحوكمة و آلياتها ثمة هذه الدراسة في مكافحة الفساد المالي و الاقتصادي. لذا سعت العديد من الدول الى تبني مفهوم الحوكمة و تطبيق آلياتها في قطاع الاعمال نظرا لدور هذه الأخيرة في مكافحة الفساد المالي.

وسيتم عرض اهم نتائج هذه الدراسة وتوصياتها، بالإضافة الى آفاق الدراسة في هذا الموضوع فيما يلي:

1-نتائج الدراسة:

- الفساد المالي هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة، يتمثل في مظاهر متعددة من بينها الإسراف ونهب المال العام، تهريب الأموال، تبييض الأموال، إختلاس الأصول، إدارة الأرباح لمصلحة الإدارة التنفيذية وغيرها؛
- الحوكمة تتمثل في إقامة هيكل تنظيمي وإداري واضح ومحدد من خلال مجموعة من التعليمات والعلاقات المحددة بدقة للحقوق والالتزامات؛
- تتمثل مبادئ الحوكمة في مبادئ توافر الإطار القانوني والمؤسسي للحوكمة، مبادئ خاصة بحقوق المساهمين، خاصة بالمعاملة العادلة للمساهمين والخاصة بدور الأطراف ذوي المصلحة في الحوكمة؛
- الشفافية لا تقتصر على الإشراف على الإنفاق الحكومي بل تمتد لتشمل كون الإنفاق قد تم بشكل صحيح.
- تمثل الحوكمة أداة للرقابة على الاعمال والمعاملات الإدارية والمالية من خلال عدة اليات داخلية و خارجية؛
- يعد التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة كوسيلة احتياط لمواجهة الفساد المالي و الإداري من خلال الرقابة وتشجيع الشفافية؛
- الإرادة السياسية الواضحة في سنغافورة أنتجت قانونا فعالا ، ونظاما حياديا ومستقلا وسريعا للتقاضي ، وإدارة ضبط إجرائي وقضائي تتميز بالصرامة والمهنية.
- من بين العوامل التي ساعدت على نجاح الولايات المتحدة الامريكية في الاهتمام بتطبيق مبادئ و آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي هو تطور سوق المال ووجود هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبته وتشرف على

شفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها الشركات التي تعمل به، إضافة الى التطور الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة.

- يستنتج أن الفساد المالي ما هو إلا انعكاس للحكومة الضعيفة.

- نتائج اختبار صحة فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: والتي نصها الآتي: "يتم الاعتماد على العديد من آليات ومبادئ الحوكمة لمكافحة الفساد المالي في كل من دولة مصر وسنغافورة".

- أثبتت نتائج هذه الدراسة صحة هذه الفرضية بأنه يتم الاعتماد على العديد من آليات ومبادئ الحوكمة لمكافحة الفساد المالي في كل من دولة مصر وسنغافورة.

حيث أن مصر أول دولة في منطقة الشرق الأوسط التي تهتم بتطبيق مبادئ الحوكمة، ومن الممارسات الإيجابية في مصر ان القانون المصري يكفل الحقوق الأساسية لحملة الأسهم، كالشاركة في توزيع الأرباح، والتصويت في الجمعيات العمومية، والاطلاع على المعلومات الخاصة بالشركة (الإفصاح والشفافية)، كما تطبق قواعد الحوكمة بصفة أساسية على شركات المساهمة المقيدة في بورصة الاوراق المالية، والمؤسسات المالية التي تتخذ شكل شركات مساهمة، وكذلك الشركات التي يكون تمويلها الرئيسي من الجهاز المصرفي. وما تجدر الإشارة اليه هو ان تطبيق الحوكمة في مصر لمكافحة الفساد المالي بشكل نسبي وليس مطلق.

اما بالنسبة للتجربة السنغافورية فهي تعتبر من التجارب الرائدة في تطبيق الحوكمة لمكافحة الفساد المالي، فمن بين آليات ومبادئ الحوكمة لمكافحة الفساد المالي ان الحكومة السنغافورية شرعت في إجراء حزمة تغييرات جذرية في هيئة مكافحة الفساد شملت إلغاء حصانة المسؤولين أمام المساءلة، إضافة الى تفعيل قانون "من أين لك هذا". ونزولا على رغبة السلطة والمجتمع المدني في مكافحة الفساد، فقد قامت سنغافورة بإنشاء "مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد"، إضافة الى رفع مرتبات الموظفين في الدولة بشكل يجعل منها كافية لتوفير مستوى حياة كريمة . وقامت الدولة بتخفيض عدد القوانين والقواعد والإجراءات وقامت بتبسيط وتوضيح كافة الإجراءات بحيث لا تسمح بأي خروج أو خرق للقوانين والقواعد التنظيمية، إضافة الى التوسع في تقديم الخدمة بالطريقة الإلكترونية ، صرامة القوانين والحرص الشديد

على التطبيق الفعلي لها ، وعدم التهاون أو التساهل مع مرتكبي الفساد مهما كانت مناصبهم وتعريضهم للعقوبات اللازمة في حقهم وفي أوانها . كما تجدر الإشارة الى ان القانون السنغافوري يمنع جميع أشكال الإكراميات والبخشيش و الحلوان وغيرها من صور الفساد المؤدب المغلف بهدايا المجاملة، كما تعير الحكومة السنغافورية أهمية كبيرة لسرعة تطبيق القانون ومحاسبة حالات الفساد دون انتظار.

• **الفرضية الثانية: والتي نصها كالاتي: " يتم الاعتماد على العديد من آليات ومبادئ الحوكمة لمكافحة الفساد المالي في كل من دولة ماليزيا والولايات المتحدة الامريكية".**

- أثبتت نتائج هذه الدراسة صحة هذه الفرضية بانه يتم الاعتماد على العديد من آليات ومبادئ الحوكمة لمكافحة الفساد المالي في كل من دولة ماليزيا والولايات المتحدة الامريكية.

فمن خلال تجربة الولايات المتحدة الامريكية يتضح ان نظام مكافحة الفساد في الولايات المتحدة الأمريكية يتصف باللامركزية، ووجود العديد من الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد ، كما تتوفر (42) ولاية أمريكية على لجان للأخلاقيات وكل لجنة يرأسها مفتش عام وتتمحور أدوار هذه اللجان حول التحقيق في المخالفات والانتهاكات، فرض العقوبات الإدارية، وضع برامج للتوعية والتدريب. كما اهتمت بالشروط الواجب توفرها في عضو لجنة المراجعة من استقلال وخبرة في المحاسبة والمراجعة ليتمكن من أداء مهامه بموضوعية وحياد، إضافة إلى مسؤوليات اللجنة المتعلقة بإعداد التقارير المالية، ومسؤوليتها تجاه وظيفتي المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية. إضافة الى وضع حد للأموال مجهولة المصدر من خلال زيادة الشفافية بشكل كبير، ووضع حد للرشوة السياسية من خلال إصلاح قوانين الضغط والأخلاقيات، وضع و تفعيل قانون مكافحة الفساد المالي الأمريكي للحد من الممارسات الخارجة عن القانون التي ينظر إليها على أنها سبب رئيسي من أسباب الفساد السياسي، إضافة الى مكافحة الفساد والإحتيال من خلال تأهيل الإدارة العليا ومتخذ القرار وتزويدهم بالمهارات والمعرفة اللازمة لهم للعب دور فعال في الوقاية من الفساد.

اما بالنسبة للتجربة الماليزية فقد أثبتت التجربة التنموية بها أهمية ودور منظومة القيم في بلورة معالم حضارية ناجحة من خلال الاستثمار في الفرد الماليزي واحتواء الأقليات بشتى أطيافها، كما ان الإرادة السياسية كانت من بين العوامل التي ساهمت في نجاح التجربة الماليزية في مكافحة الفساد المالي. وتم انشاء المعهد الماليزي لحوكمة الشركات الذي اهتم بالعمل على رفع مستوى الحوكمة في الشركات الماليزية من خلال تدريب القائمين عليها؛ التركيز على تعزيز دور ومسؤوليات

مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، والمراجعة الداخلية؛ ألزمت بورصة كوالالمبور الشركات المدرجة فيها بالإفصاح في تقريرها السنوي عن مدى امتثالها لمتطلبات قانون الحوكمة بهدف تعزيز ثقة المستثمرين في سوق المال الماليزي ورفع كفاءته، وزيادة الإفصاح والشفافية، وكذلك حماية حقوق المساهمين؛ وضع نظام فعال لمحاسبة المسؤولين الذين يتخذون القرارات في الشركة عن نتائج قراراتهم وأعمالهم المتعلقة بأهداف الشركة؛ وضع مجموعة من النظم كالنظام الداخلي للشركة، ونظام الرقابة الداخلية الذي يؤكد أن سجلات الشركة تتسم بالدقة وأن الشركة تعمل في ظل أنظمة وقوانين ولوائح تنظيمية؛ وجود نظام سلوك أخلاقي ومهني فعال وآليات يلتزم بها؛ إيصال معلومات حقيقية وواضحة وكاملة عن الشركة كمركز المالي والأداء، وحقوق الملكية إلى كل الأطراف ذات المصلحة بما يتيح لهم إمكانية تحليلها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها ويضمن النزاهة والثقة في إدارة الشركة؛ الإفصاح بكل وضوح في التقارير المالية عن كيفية إعداد القوائم المالية وعن السياسات المحاسبية المتبعة في إعدادها وتأثير هذه السياسات على النتائج؛ ووجود مراجع خارجي مستقل، كفء ومؤهل يقوم بتدقيق القوائم المالية للشركة وفقا للأصول المهنية لعملية المراجعة، ويقدم تأكيدا بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي للشركة وأدائها.

• الفرضية الثالثة: والتي نصها كالآتي: " يتم الاعتماد على العديد من آليات و مبادئ الحوكمة لمكافحة الفساد المالي في كل من دولة تركيا والمملكة المتحدة".

-أثبتت نتائج هذه الدراسة صحة هذه الفرضية بأنه يتم الاعتماد على العديد من آليات و مبادئ الحوكمة لمكافحة الفساد المالي في كل من دولة تركيا والمملكة المتحدة.

ففي التجربة التركية تم تشكيل لجان برلمانية لتعقب الفاسدين الذين سرقوا البنوك الحكومية والخاصة، كما أصدرت قانونا يسمح لها بوضع اليد على أموال أصحاب هذه البنوك ومديريها، وأموال أقاربهم من الدرجة الأولى والثانية، واسترداد قيمة ما نهب من هذه الأموال وتحويلها إلى خزينة الدولة. إضافة الى تشكيل لجنة زيادة الشفافية وتعزيز مكافحة الفساد؛ تعزيز آليات المحاسبة والرقابة للإدارات المحلية؛ تنظيم اقرارات الاصول وحظر تلقي الهدايا؛ وتعترف تركيا بالحق في الوصول إلى المعلومات باعتباره حق دستوري، وقد انشأ مركز الاتصالات كخطوة لكفالة الشفافية والنزاهة وقدمت الحكومة معلومات عن حماية المبلغين عن المخالفات؛ السماح لمنظمات المجتمع المدني بالمشاركة في كشف الفساد و الاستفادة من جهودها بشكل مباشر وسريع ، اعتماد معايير خاصة لتعيين الموظف الذي سيعمل في مجالات الادارة العامة العليا

التي يحتمل وقوع الفساد بها ، مع اخضاعه للرقابة في اطار ضوابط خاصة ، زيادة سلطات النواب العامين المسؤولين عن مكافحة الفساد في الادارة العامة؛ تأسيس وحدات خاصة من اجل تتبع الفساد في جميع المؤسسات و الهيئات والاستفادة من مؤسسات مستقلة للمتابعة والرقابة الخارجية الى جانب الرقابة الداخلية ؛ تشكيل وزارة المالية لنظام يقوم بالتحري عن صحة تقارير الذمة المالية الخاصة بموظفي القطاع العام؛ إضافة الى تعزيز استقلالية القضاء وشفافيته، والاهتمام بالتعليم و استبدال القياديين الخاملين السارقين بالقيادات الكفؤة الآمنة....الخ.

اما بنسبة لتجربة المملكة المتحدة يتضح الاهتمام بتفعيل نظم الرقابة الداخلية وبإلزام إدارة الشركات بالإفصاح عن تقييم كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية داخل تنظيماها؛ الزام مجلس الإدارة أن يجتمع بانتظام وان يحافظ بصفة دائمة على رقابة كاملة وفعالة على كل نواحي الشركة، وأن يتابع أعمال الإدارة التنفيذية؛ الزام الإفصاح من ناحية المديرين في تقريرهم عن مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق بالشركة؛ تقسيم واضح ومقبول ومكتوب للمسؤوليات في رئاسة الشركة بما يضمن توازي القوى والسلطة، وذلك حتى لا ينفرد احد بالسلطة في اتخاذ القرار؛ إضافة الى اصدار تشريع يهدف إلى تشجيع التطبيق الاختياري للممارسات المفضلة لإدارة الشركات.

2- توصيات الدراسة:

من خلال ما تم استخلاصه من ما سبق نقدم التوصيات التالية :

- توعية الشركات و الإدارات لدور تطبيق السليم للحوكمة و دور الياتها في مكافحة الفساد المالي و الإداري و حماية حقوق أصحاب المصلحة؛
- على الهيئات الرقابية تحسين و زيادة الدور الرقابي لمكافحة الفساد المالي؛
- التوعية بضرورة الرقابة الداخلية و الخارجية و وضع المعايير اللازمة لذلك في سبيل تحقيق الإفصاح و الشفافية لمواجهة الفساد المالي و الإداري؛
- الاهتمام بالممارسة الديمقراطية والاستقرار السياسي وتوفير مناخ صحي لمنظمات المجتمع المدني لتلعب دورا كبيرا في المجتمع والاهتمام بتعزيز سلطة القضاء وجعله مستقلا؛
- الاهتمام بتعزيز آليات الشفافية والمساءلة باعتبارها أهم الآليات فاعلية في مكافحة الفساد المالي؛
- تعزيز دور الرقابة باعتبارها اهم آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي؛

- ضرورة توفر إرادة سياسية و مجتمعية و منظومة أخلاقية لمكافحة الفساد المالي ؛
- ضرورة انخراط مؤسسات الدولة و الاعلام و الهيئات المحاسبية و في حوار وطني واسع حول سبل مكافحة الفساد الذي يهدد باستمرار الدولة و التوازن المجتمع.

3- آفاق الدراسة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة هذا الموضوع في حدود الإشكالية المطروحة و حسب المعلومات و المعطيات المتوفرة الا أنه لا يمكن الامام بجميع الجوانب، لهذا نقترح عدد من المواضيع التي يمكن ان تشكل مواضيع مستقبلية:

-واقع تطبيق مبادئ حكومة الشركات في البنوك؛

-آثار الفساد المالي على التنمية الاقتصادية؛

-دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركات؛

-الاثار الاقتصادية للفساد المالي على الدول العربية.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب بالعربية

1. ريا ماجد بصول، اثر كفاءة الافصاح و حوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية و الاجنبية ،منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية جامعة الدول العربية ، مصر ، القاهرة ، 2018.
2. عبد الله احمد المصري ، الفساد الاداري نحو نظرية في علم اجتماع الجريمة و الانحراف الاجتماعي ، المكتب العربي الحديث للنشر ، الاسكندرية ، 2011.
3. علاء فرحان طالب، استراتيجية مكافحة الفساد، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان: الأردن، 2015.
4. علاء محمد شوقي ابراهيم عيسى، تأثير تطبيق الحوكمة على مخاطر نظم المعلومات المحاسبية، المنظمة العربية للتنمية الادارية للنشر، القاهرة: مصر، 2015.
5. غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان: الأردن، 2015.
6. حمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية للنشر، مصر، الاسكندرية، 2008.
7. حمد مصطفى سليمان، معاجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، مصر، 2009.
8. هاشم الشمري، كتاب الفساد الإداري والمالي وآثاره الإقتصادية والإجتماعية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001.

ثانياً: المجلات العلمية و الدوريات

1. إسماعيل ياسين، أثر الفساد الإقتصادي في السلوك المهني والنمو الإقتصادي، المحور الإقتصادي، المحور الإقتصادي، القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 8، العدد 1.
2. أنيس عباس يونس الفتلاوي ، مظاهر الفساد الاداري و المالي و سبل مواجهته ، مجلة النزاهة والشفافية
3. وللبحوث و الدراسات ، العدد العاشر ،العراق ، 2017.
4. جريو سارة و بوفليح نبيل، دور الحوكم الرشيد في الحد من ظاهرة الفساد المالي و الاداري ،مجلة الاقتصاد والمالية ، المجلد 04، العدد 02 ، 2018.

5. سناء عبد الكريم الخناق، الإطار المؤسسي والتشريعي لحاكمية المؤسسات المالية – التجربة الماليزية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، 2012.
6. معمر خولي، الإصلاح الداخلي في تركيا، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، معهد الدوحة، قطر، 2011.
7. محمد زاهد غول، التجربة النهضوية التركية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، لبنان، مركز نما للبحوث والدراسات، 2013.
8. كريفار مراد و بربري أمين، دور وأهمية الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، السداسي الثاني، العدد 17، الجزائر، 2017.

ثالثا: المذكرات الاكاديمية و الأطروحات

1. أفروخ رانيا، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات، مذكرة ماستر، علوم اقتصادية، تخصص مالية وحاكمية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.
2. إلهام سنوساوي، اثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية وحوكمة المؤسسات، جامعة سطيف 1، 2016.
3. أمير واجب غالب دويكات، دور حوكمة الشركات في تفعيل الأسواق المالية الناشئة، مذكرة ماستر، علوم اقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، 2015.
4. الأمين نصبة، أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام، علوم إقتصادية، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد نقدي، جامعة الوادي، الجزائر، 2015.
5. أمينة فداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية، اطروحة دكتوراه، كلية علوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم المالية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014.
6. بن الشيخ سارة، واقع الحوكمة في بيئة الاعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية، مذكرة ماستر، علوم إقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

7. بن داود محمد عبد النور، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة ماستر، علوم مالية ومحاسبية، تخصص دراسات محاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي برباح: ورقلة، الجزائر، 2015.
8. بوشلاح مريم، إعتقاد معايير مكافحة الفساد المالي: شرك أساسي لتنمية الشركات التجارية، مذكرة ماستر، حقوق، تخصص القانون العام للأعمال، جامعة بجاية، الجزائر، 2016.
9. تريش حسينة، جهود دولية رائدة نحو إرساء الإطار القانوني والمؤسسي لحوكمة الشركات -دراسة حالة : المملكة المتحدة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم علوم التسيير، جامعة سطيف، 2015.
10. حجاج إيمان، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية العمومية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص إدارة جماعات محلية، جامعة 8 ماي 1945: قلمة، الجزائر، 2016.
11. خديجة مالكي، الهيئات الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، مذكرة ماستر، شعبة الحقوق، تخصص قانون جنائي للأعمال، جامعة أم البواقي، 2015.
12. خلفي عبد الرحمان و زوايمية رشيد، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته وسياسة الحوكمة، مذكرة ماجستير، تخصص الهيئات العمومية و الحوكمة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2014.
13. ديس بوسعيد، مؤسسة مكافحة الفساد في الجزائر 1999-2012، مذكرة ماستر، العلوم السياسية، تخصص التنظيم والسياسات العامة، جامعة تيزي وزو، 2015.
14. سارة بوسعيد، "دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر و ماليزيا"، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2013.
15. صاحبي سهام، الآثار الاقتصادية للفساد المالي على الدول العربية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017.
16. صالح سمير، واقع حوكمة الشركات في الجزائر: دراسة حالة الهيئة الوطنية للمراقبة التقنية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، علوم اقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير مؤسسات جامعة مستغانم، الجزائر، 2018.

17. صلاح الدين عزوي، دور آليات الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والكبيرة، مذكرة ماستر، علوم التسيير، تخصص حاكمية مؤسسات، جامعة بسكرة، 2015.
18. عباس حميد التميمي، آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة، رسالة ماجستير، 2016.
19. قروطي طانية، الفساد المالي وآليات مكافحته، مذكرة ماستر، العلوم السياسية، تخصص القانون العام للأعمال، جامعة بجاية، الجزائر، 2014.
20. كوش مليكة، جريمة الاختلاس في ظل قانون الوقاية من الفساد، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم القانون الخاص، جامعة وهران، 2013.
21. لعابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه، علوم تجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016.
22. محمد سعدي، متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر، مذكرة ماستر، علوم سياسية، تخصص إدارة وحوكمة محلية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.
23. محمد عيد بلبع، حوكمة الشركات و دورها في مواجهة الاختلالات الإدارية والمالية، أطروحة دكتوراه، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2016.
24. منال جابر مرسي محمد، أسباب الفساد في مصر دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2018)، رسالة ماجستير، الموسوعة العلمية للإقتصاد و التجارة، كلية التجارة، جتمعة سوهاج، مصر، 2018.
25. نعيمة محمد حرب، واقع الشفافية الادارية و متطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم ادارة الاعمال، جامعة الاسلامية غزة، 2011.
26. هشام بلغول، أثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح عن القوائم المالية، مذكرة ماستر، علوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016.
27. يعقوبي خليفة، راشدي عبد القادر و بدري عبد المجيد، دور الحوكمة في تفعيل الرقابة الجبائية، مذكرة ماستر، تخصص حوكمة المنظمات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم الاجتماعية و علوم التسيير، جامعة مولاي الطاهر:سعيدة، الجزائر، 2017.

رابعاً: الملتقيات والمحاضرات

- 1 آمال ينيون، الفساد وأخلاقيات العمل، سلسلة محاضرات لطلبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، كلية علوم التسيير، جامعة جيجل: الجزائر، 2017.
- 2 بروش زين الدين ، أدهيمي جابر، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري ,ملتقى وطني ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة محمد خضير ، بسكرة ,2012.
- 3 حكيمة بوسلمة، حوكمة الشركات كآلية لمواجهة الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة –تجرب ماليزيا نموذجيا- , مجموعة محاضرات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، 2018.
- 4 دهمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني مخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال, جامعة بسكرة، 2012.
- 5 عفيفي الدراجي, الملتقى الوطني الأول حول الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قلمة، 2018.
- 6 سيد عبد الرحمان عباس بلة، "دور تطبيق حوكمة المؤسسات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الملك سعود، العدد 12،
- 7 حمد خالد المهاني، آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العربي الثالث حول آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، المغرب، 2008.

خامساً: المواقع الإلكترونية

- 1 <https://www.al-ain.com/amp/article/tutkey-falls-corruption-perception-index2019>
- 2 www.lop-univ.beskra.com.
- 3 www.asjp.dz/en/article/90282.
- 4 <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=150040>.
- 5 <https://www.elkhabar.com/press/article>
- 6 www.alaraby.co.uk/amp/economy/

- 7 <https://www.alquads.co.uk>
- 8 <https://www.m.youm7.com/amp/2019/12/23>
- 9 <https://www.amp.annabaa.org/arabic/6556/>
- 10 <https://www.bayancenter.org/2018/06/4511>